

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الخامس – العدد 24: يوليو 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سرور طالبي / المشرفة العامة

المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيوي



التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا.

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. إدريس عطية

جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.

د. حبيب حسن اللولب

مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تونس.

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل (جامعة الموصل - العراق)

د. سعاد عون (جامعة عباس لغرور - الجزائر)

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث بمادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jjilrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • دور الهيئات الاستشارية في حوكمة السياسات العامة في الدول المغاربية، العربي بن علي بوعلام، جامعة سعيدة، الجزائر
- 29 • آفاق الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات، بديعة سليمان علي عبدالقادر، هيئة التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، السودان.
- 55 • تحديات المواطنة في سياق سياسي سلطوي. المغرب نموذجا. أحمد بوز، جامعة محمد الخامس بالرباط.
- 71 • ترجمة فصل من كتاب الأسس الثقافية والبنوية للإمبريالية الأمريكية (لاري بورتيس) نصرالدين بن غنيسة - إيمان بن غنيسة، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 83 • سياسة ترامب.. والواقعيين الجدد، عبید الحلیمی، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 99 • السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن: الآثار والنتائج، سعيد بن علي الحسيني، سلطنة عمان.
- 111 • الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، احمد حسين الخطيب، سوريا.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2019

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

بهذا العدد نختم سنة من العطاء والإصدارات والتي نأمل أننا من خلالها ساهمنا بالنزر النوعي في إفادة باحثين العرب وغير العرب من متابعي المجلة وأنا وفقنا في اختيارات المواضيع والقضايا، كما نعبر عن عميق شكرنا وخالصه إلى كل أعضاء المركز والهيئات العلمية للمجلة على ما بذلوه لترتقي إلى مصاف المجلات العريقة ذات المقروئية الواسعة والبيانات المبوبة ، كما يعد فريق العمل جميع المتابعين بعدم ادخار أي جهد أو تطويرات من شأنها أن تحسن وتجود من المادة المقدمة .

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيايوي

دور الهيئات الاستشارية في حوكمة السياسات العامة في الدول المغاربية

The role of advisory bodies in the governance of public policies in the Maghreb countries.

أ. العربي بن علي بوعلام، ماجستير قانون الإدارة العامة، أستاذ مشارك، كلية الحقوق، جامعة سعيدة.

Summary

Establishing the foundations for the advancement and development of the State in various aspects of life is linked to the governance of public policies, through the activation of the role of advisory bodies, which are one of the most important ideas that embody the principles of participatory democracy.

So that the Maghreb countries can upgrade their decisions to the level of developments and challenges taking place in reality today, it should strengthen the role of the advisory function as a key tool in decision-making and policy-making, the production of strategic projects is through the contribution of advisory bodies in providing visions, alternatives and options to support the governance of political, economic and social decisions.

Keywords: advisory bodies, consultation, Maghreb countries, decision-making, rationalization of public policies.

الملخص:

إن وضع أسس النهوض بمستقبل الدولة وتنميتها في مختلف نواحي الحياة مرتبط بحوكمة السياسات العامة من خلال تفعيل دور الهيئات الاستشارية التي تُعد من أهم الفواعل الرئيسية التي تُجسد مبادئ الديمقراطية التشاركية.

وحتى تتمكن الدول المغربية من ترقية قراراتها إلى مستوى التطورات والتحديات الحاصلة في واقعها اليوم، ينبغي عليها تعزّي

دور الوظيفة الاستشارية كأداة رئيسية في صناعة القرار ورسم السياسة العامة، إذ أن إنتاج المشاريع الإستراتيجية يتم من خلال مساهمة الهيئات الاستشارية في تقديم الرؤى والبدائل والخيارات بما يدعم حوكمة القرارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الهيئات الاستشارية، الاستشارة، الدول المغربية، حوكمة القرار، ترشيد السياسات العامة.

مقدمة:

إن من بين العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات العامة في الدول المغربية، يبرز الدور الكبير الذي تلعبه الهيئات الاستشارية في صناعة وحوكمة الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث اهتمت العديد من الدول المغربية بإنشاء هيئات استشارية في مختلف المجالات الفنية والقانونية، وهذا إيماناً منها بدور الاستشارة في وضع استراتيجيات سليمة في جميع المجالات التنموية التي تخدم المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول المغربية اهتمت بإنشاء العديد من الهيئات الاستشارية في مختلف المجالات وهذا بغية ترشيد العمل الحكومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي، حيث أن تعزيز الحوار والتشاور داخل المجتمع من خلال مشاركة الهيئات الاستشارية في حوكمة القرار والسياسة العامة كفيل بتحقيق التنمية التي يصبوا إليها كافة أفراد المجتمع.

مما سبق تتمحور أهمية الدراسة حول دور وأهمية الهيئات الاستشارية في صنع وحوكمة السياسات العامة في الدول المغربية، حيث تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير الهيئات الاستشارية في صنع وحوكمة السياسات العامة في الدول المغربية؟

كما يُمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية: ما هي الآليات لتفعيل دور المؤسسات الاستشارية في ترشيد القرار التنموي سواء على المستوى المركزي أو المحلي؟ وما مدى استجابة الدول المغربية لتضمين الاستشارة كآلية محورية للحكومة الجيدة في صنع السياسات العامة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية ارتأينا إتباع المنهج التحليلي، وذلك لتحليل وتفسير العلاقة بين حوكمة السياسات العامة لترشيد القرار التنموي ودور الهيئات الاستشارية في ذلك، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي وذلك بتقديم بعض الإحصائيات حول الاستشارات المقدمة من الأجهزة الاستشارية ومدى تأثيرها في صناعة السياسة العامة في الدول المغربية.
ومن أجل ما سبق تم إتباع الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم الهيئات الاستشارية وعلاقتها بحوكمة السياسة العامة في الدول المغربية:

لقد قامت العديد من الدول المغربية كالجائر، تونس، والمغرب بتكريس الهيئات الاستشارية في منظومتها القانونية وعلى رأسها الدستور، بدءاً بالمملكة المغربية سنة 2011⁽¹⁾، لتليها تونس سنة 2014⁽²⁾، والجزائر سنة 2016⁽³⁾.

إن دسترة الهيئات الاستشارية يدل على مكانتها الهامة كآلية فعالة للمشاركة في اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة والتنمية في الدول المغربية.

المطلب الأول: مفهوم الهيئات الاستشارية:

لقد شهدت العقود الأخيرة اهتمام متزايد بالاستشارة، حيث تم استحداث هيئات استشارية متعددة داخل الأنظمة السياسية والإدارية، كما تزايد عدد الاستشاريين والخبراء الذين يعملون على تقديم الخبرة في مجالات تخصصهم، وهذا تساعد الوظيفة الاستشارية في توسيع مشاركة جميع الفئات في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرار وتنفيذه، وهذا بدوره يعمل على ترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ تم النص على الهيئات الاستشارية من المادة 151 إلى المادة 170 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر في 29 جويلية 2011، الجريدة الرسمية المغربية عدد 5496، المؤرخة في 30 جويلية 2011، ص 59، 63.

⁽²⁾ تم النص على الهيئات الاستشارية من المادة 127 إلى المادة 130 من دستور تونس لسنة 2014، الصادر في 27 جانفي 2014، الجريدة الرسمية التونسية عدد 10، المؤرخة في 04 فيفري 2014.

⁽³⁾ تم النص على الهيئات الاستشارية من المادة 195 إلى المادة 207 من التعديل الدستوري لسنة 2016، الصادر بموجب القانون رقم 01-16، المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016

⁽⁴⁾ محمد فؤاد بن ساسي، المرجع السابق، ص 18.

الفرع الأول: تعريف الهيئات الاستشارية:

اختلفت الآراء حول مفهوم الهيئات الاستشارية كشأن إي موضوع له أهمية، وسنحاول إبراز أهم التعريفات حسب ما تناولها الكتاب والباحثون، فلقد عرفها الأستاذ حمدي أمين عبد الهادي بأنها: "تلك الأجهزة التي بحكم تخصصها تعتبر أقدر أجهزة الدولة على تزويد وحدات الإدارة العامة، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الفنية"⁽¹⁾.

يعرفها الأستاذ سليمان محمد الطماوي: "بأنها هيئات إدارية تقوم أصلاً بمعاونة الهيئات التنفيذية الرئيسية، فهي من هذه الناحية شبيهة بالهيئات الفنية المساعدة ولكنها تختلف عنها في وظيفتها إلى حد كبير، فالهيئات الإدارية الاستشارية وفقاً للتسمية الأمريكية تنحصر وظيفتها في الإعداد والتحضير والبحث، ثم تقديم النصح للجهة الإدارية التي تملك إصدار القرار"⁽²⁾.

كما يعرفها الأستاذ محمد الصغير بعلي بأنها: "هيئات متخصصة تتكون من فنيين ذوي خبرة واسعة، يمثلون أطراف معينة من سلطات ومؤسسات عامة أو خاصة، أو تنظيمات مهنية أو حرفية، أو نقابات، ضمناً لمبدأ تمثيل المصالح؛ حيث تكون مجالاً أو فضاء للحوار والتشاور وتبادل الأفكار ومناقشتها"⁽³⁾.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن الهيئات الاستشارية هيئات إدارية بالأساس، تقوم على معاونة الهيئات التنفيذية الرئيسية؛ فهي شبيهة بالهيئات الفنية في هذا الجانب، غير أنها تختلف عنها في كون مهمتها الأساسية تتمثل في الإعداد والتحضير والبحث ثم تقديم النصح للجهاز التنفيذي المالك لحق اتخاذ القرار، ولا يحق لها اتخاذ قرارات في نطاق اختصاصها على خلاف الهيئات الفنية⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس ذهب أصحاب الفكر الإداري المعاصر إلى القول بأن مصدر القرارات السليمة وصنع السياسات العامة الرشيدة، أساسه الاستشارات التي يتسم فيها أصحابها بالمهارة والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وبمصادقية البيانات والتحليل والمعالجة وتقديم البدائل العملية بوضوح⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: طبيعة الاستشارة والآراء التي تقدمها الهيئات الاستشارية:

إن تحديد طبيعة الاستشارة وأسلوب إجرائها غاية في الأهمية نظراً لارتباط ذلك بمدى فعالية العمل الاستشاري وتأثيره في حوكمة السياسة لعامة.

(1) حمدي أمين عبد الهادي، "نظرية الكفاية في الوظيفة العامة"، رسالة دكتوراه في الحقوق، القاهرة، 1980، ص 482.

(2) سليمان محمد الطماوي، الوجيز في الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 103.

(3) محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم، عناية، 1989، ص 85.

(4) عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 137.

(5) أحمد طليب، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 163.

1- الاستشارة الاختيارية:

هي تلك الاستشارة التي تطلبها السلطة الإدارية من الجهات الاستشارية المختصة عندما تزمع اتخاذ قرار معين، وتكون في حالة عدم وجود نص يلزمها بأن تستشير جهة أخرى قبل اتخاذ القرار، حيث أن للسلطة الإدارية الاختيار في أن تلجأ إلى طلب هذه الاستشارة⁽¹⁾.

تأخذ الاستشارة الاختيارية نوعين:

أ: الاستشارة التي يقرها نص قانوني معين تاركا للسلطة الإدارية المختصة الخيار بين أن تطلبها أو لا تطلبها، فللإدارة السلطة التقديرية في ذلك.

ب: الاستشارات التي لا ينص عليها القانون وإنما تجرئها السلطة المختصة بإرادتها الحرة، فيمكن للسلطة الإدارية طلب الرأي من الجهة الاستشارية المختصة بشأن مشروع قرار إداري تزمع إصداره، وذلك رغم عدم وجود نص قانوني يسمح لها بذلك⁽²⁾.

وفي كلتا الحالتين يتعين على السلطة الإدارية أن تتخذ القرار الذي تراه مناسبا، وليست ملزمة لطلب الاستشارة، وبالتالي ليست ملزمة بإتباع هذه الاستشارة، طالما أنه لا يوجد نص قانوني يلزمها بذلك.

ومن أمثلة هذه الاستشارة في القانون الجزائري، ما جاء في نص المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2016⁽³⁾، على أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يعد مستشار للحكومة، يقدم لها اقتراحات وتوصيات في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛ وواضح من خلال صياغة نص المادة أن للسلطة التنفيذية سلطة تقديرية في استشارة المجلس والأخذ باقتراحاته وتوصياته من عدمه.

2- الاستشارة الإجبارية:

الاستشارة الإجبارية هي تلك التي يفرضها القانون على السلطة الإدارية عندما تزمع اتخاذ قرار معين، حيث يلزمها بأخذ رأي جهة استشارية معينة قبل أن تصدر قرارها، وبالتالي تكون الاستشارة إلزامية في حالة وجود نص يلزم الإدارة العاملة بأن تعرف رأي جهة أخرى قبل اتخاذ القرار⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ياسمينه بوشعير، نصر الدين كموش، " الهيئات الوطنية الاستشارية"، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015-2016، ص 20.

⁽²⁾ محمد فؤاد بن ساسي، المرجع السابق، ص 10.

⁽³⁾ القانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.

⁽⁴⁾ حمدي أبو النور عويس، الإدارة الاستشارية ودور القضاء في الرقابة عليها، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار ريم، بيروت، لبنان، 2011، ص

ومن ثم فالإدارة هنا تكون ملزمة باللجوء إلى طلب هذه الاستشارة، والتي تعتبر إجراءاً جوهرياً في القرار يؤدي عدم احترامه إلى البطلان، وبعد اطلاعها على الاستشارة أو الرأي تكون لها السلطة التقديرية في أن تأخذ به أو تخالفه⁽¹⁾.

إن هذه الصورة من صور الاستشارة لا تُفترض، بل تتطلب وجود نصوص قانونية صريحة، إذ ينظر إلى هذه الصورة بوصفها خروجاً على الأصل العام، تقتضيه حماية حقوق الأفراد من جهة وسلامة العمل الإداري من جهة أخرى⁽²⁾.

ومن أمثلة الاستشارة الإلزامية في القانون الجزائري ما نصت عليه المادة 136 من التعديل الدستوري لسنة 2016، حيث تلزم الوزير الأول بعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد طلب رأي مجلس الدولة، ثم يودعها حسب الحالة مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة.

وفي القانون المصري وجوب عرض اللوائح على مجلس الدولة ليقوم بصياغتها، وكذلك أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة قبل أن يقرر وزير الداخلية إحالة الضابط للتأديب⁽³⁾.

المطلب الثاني: علاقة الهيئات الاستشارية بترشيح السياسات العامة:

إن التطور الذي تشهده الدول المغاربية اليوم في جميع المجالات، شجع على نمو دور الوظيفة الاستشارية من خلال الزيادة المستمرة في عدد الهيئات الاستشارية، فالوظيفة الاستشارية تعمل على ترشيح القرار السياسي والإداري من خلال ترسيخ مبدأ مشاركة الخبراء والمختصين في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة الرشيدة⁽⁴⁾.

الفرع الأول: دور الهيئات الاستشارية في حوكمة القرار التنموي:

يُمكن إجمال دور الهيئات الاستشارية في العناصر التالية:

1- جمع الحقائق: يعتبر جمع الحقائق جوهر العمل الاستشاري، وقد يتخذ أشكالاً متنوعة وعديدة، كالأبحاث ودراسات التحليل الإداري، وترتيب البيانات لتحقيق فائدة كبرى؛ إن عملية جمع الحقائق تشكل أهمية كبيرة

⁽¹⁾ محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 119.

⁽²⁾ توضح محكمة العدل العليا بالأردن ذلك بالقول: (...إذا فرض المشرع على الإدارة قبل إصدار قرار معين استشارة فرد أو هيئة من الهيئات فإنه يتعين عليها القيام بهذه الشكلية قبل إصدار القرار، ولو كان الرأي بحد ذاته غير ملزم للإدارة، وإن إغفاله يشكل إهداراً لضمانات كفلها القانون من إيجاد رأي بجانب رأي الوزير ليستعين به كضمانة من الضمانات التي قررها المشرع لصالح الأفراد)، خالد الزبيدي، "الاستشارة في قضاء محكمة العدل العليا، دراسات مقارنة"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 35، العدد الثاني، الأردن، 2008، ص 348.

⁽³⁾ ياسمينة بوشعير، نصر الدين كموش، المرجع السابق، ص 21.

⁽⁴⁾ محمد فؤاد بن ساسي، المرجع السابق، ص 47.

لأنها تعين الاستشاري في وضع استنتاجاته عن الموقف واقتراح التحسينات اللازمة، لن تكون لاقتراحاته وتوصياته قيمة تذكر إذا لم تكن مرتكزة على حقائق ومعلومات دقيقة وكافية⁽¹⁾.

2- تحليل الحقائق: تعتبر هذه العملية المرحلة التالية بعد جمع الحقائق اللازمة للدراسة، حيث يتم فيها تحليل هذه الحقائق ومعرفة ما إذا كانت هناك بيانات أو معلومات نافعة فيعمل على استيفائها، وهكذا حتى تتكامل المعلومات فيخضعها للتساؤلات السابقة، وفي هذه المرحلة يعمل الجهاز الاستشاري على اكتشاف ما قد يكون من مؤشرات دالة على وجود مشكلات أو أوجه قصور أو تأخير أو غيرها... الخ. كما يقوم على ضوء هذا التحليل بوضع الإجابات المناسبة على تساؤلات المطروحة، بالإضافة إلى ما يكون قد تم تسجيله من ملاحظات وانتقادات تشكل دلائل ملمومة ومباشرة عن أوجه قصور أو ضياع⁽²⁾.

3- التخطيط: يُعد التخطيط عملية ذهنية تستفيد من معارف الإنسان وخبراته لتحديد المستقبل أو التنبؤ به، ثم الاستعداد لمواجهته، وهذا يستلزم تفكيراً عميقاً وتمحيصاً دقيقاً وتصوراً شاملاً لما يمكن أن يحصل في المستقبل، أي بمعنى آخر تحديد الهدف الواجب تحقيقه⁽³⁾.

4- التنظيم: لقد أدركت الدول أهمية التنظيم فأنشأت وكالات متخصصة وأجهزة وطنية فنية واستشارية تعمل في سبيل تنظيم الإدارة وتطويرها، ورفع كفاءتها الإنتاجية⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: أهمية الهيئات الاستشارية في حوكمة القرار التنموي:

تكمن أهمية الهيئات الاستشارية في ما يلي:

1- يمثل العمل الاستشاري الذي تُقدمه الهيئات الاستشارية تعبيراً عن تحقيق مبادئ الحكم الراشد بكل مقوماته وأبعاده، من

خلال تقويم العمل الإداري من اخل الهيكل الإداري ذاته، وبالتالي تنظيم العلاقات بين الإدارة ومحيطها، مما يجعلها أكثر فعالية في خدمة أهداف الإدارة التي تدور دوماً حول تحقيق المنفعة العامة⁽⁵⁾؛

2- مساعدة السلطة التنفيذية على اتخاذ قرارات التطوير والتغيير عبر تقديم خطط واقعية مستنبطة من استقراء الواقع، وبالتالي تحسين الأداء وتقوية إمكانيتها في مواجهة المشاكل بهدف تجديد الممارسات الإدارية؛

⁽¹⁾ أحمد بوضياف، المرجع السابق، ص 442.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 442.

⁽³⁾ فوزي حبيش، الإدارة العامة والتنظيم الإداري، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص 45 و46.

⁽⁴⁾ نفس المرجع، ص 53.

⁽⁵⁾ محمد جبري، "السلطات الإدارية المستقلة والوظيفة الاستشارية"، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2013-

2014، ص 347.

3- كما تكمن أهمية الهيئات الاستشارية في تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين بما يتلاءم مع المعطيات البيئية المحيطة؛

4- تعد الهيئات الاستشارية في العصر الحديث من أهم مقومات التي تقوم عليها الأنظمة المعاصرة، لاعتبار أن العمل الاستشاري يُساهم بطريقة أو أخرى في تقويم العمل الإداري وتوجيهه ودفعه نحو إجراء الإصلاحات اللازمة، بل رسم معالم جديدة يقوم

عليها النظام الإداري في أداء وظيفته وقدرته على التكيف مع مستجدات العالم المعاصر من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة

متطلبات تحقيق وتلبية ما ينتظره أفراد الشعب من خدمات ترتقي إلى مطامحه وتطلعاته⁽¹⁾.

5- إن لجوء الهيئات التنفيذية إلى الاستشارة، سببه ازدياد درجة تعقد المشاكل الإدارية نظرا لغلبة الطابع الفني لها في الوقت الحاضر، مما يدفع بالهيئات التنفيذية إلى اللجوء للهيئات الاستشارية من أجل معرفة الجوانب الغامضة في الموضوع ما أو علاقته بمواضيع أخرى⁽²⁾.

مما سبق يتضح أن الهيئات الاستشارية تعد من الفواعل الأساسية في رسم وصنع السياسة العامة، من خلال تدخلها غير المباشر في ذلك من خلال ما يقدمه أعضاؤها من مقترحات وتوصيات وتقارير وآراء في ميادين تخصصهم للسلطة التنفيذية.

المبحث الثاني: واقع الهيئات الاستشارية في الدول المغربية وأثرها في حوكمة السياسة العامة:

لقد توجهت الدول المغربية توجهها جديدا نحو إنشاء مجالس ذات طبيعة استشارية في شتى المجالات، كتغيير جذري وهام في مؤسسات الدولة تأكيدا على الانفتاح السياسي، مما أدى إلى تعزيز وتقوية الدور الاستشاري في العمل السياسي والتشريعي.

المطلب الأول: واقع الهيئات الاستشارية في الدول المغربية:

سنقتصر في هذه الدراسة على التطرق لواقع هذه الهيئات في كل من الجزائر، تونس، والمغرب.

⁽¹⁾ محمد جبري، المرجع السابق، ص 194، 196.

⁽²⁾ عزيزة ضميري، المرجع السابق، ص 137.

الفرع الأول: واقع الهيئات الاستشارية في الجزائر:

تعد الفترة ما بين سنة 1993 إلى يومنا هذا فترة حساسة عاشتها الجزائر، توسعت فيها الاستشارة بإنشاء عدة مجالس استشارية في شتى المجالات، كتغيير جذري وهام في مؤسسات الدولة وتأكيدا على الانفتاح السياسي⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص واقع الهيئات الاستشارية في الجزائر ومدى تأثيرها في حوكمة السياسات العامة من خلال ما يلي:

من الناحية الهيكلية للهيئات الاستشارية يوجد تآطير واضح من قبل السلطة التنفيذية على مستويين هامين، يتمثل المستوى الأول في طبيعة النصوص المنظمة لهذه الأجهزة، حيث يسودها التباين والاختلاف فيما بينها، إذ توجد هيئات استشارية أنشأت من خلال الدستور وأخرى من خلال قانون أو نصوص تنظيمية، كما توجد هيمنة تامة للسلطة التنفيذية في مجال إنشاء القسم الأكبر للهيئات استشارية، فالعديد منها تم إنشاؤها بموجب مراسيم رئاسية أو تنفيذية، بل إن أهم هذه الأجهزة تم إنشاؤها من خلال مرسوم رئاسي⁽²⁾ وألحقت برئيس الجمهورية.

أما المستوى الثاني فيتمثل في تشكيلة الأجهزة الاستشارية التي تُعد من أهم المؤشرات على مدى استقلالية الجهاز الاستشاري، فتحكم السلطة التنفيذية في تحديد شروط ومعايير تعيين الأعضاء طرح مسألة الكفاءة، إذ يوجد سلطة كبيرة لرئيس الجمهورية في اختيار الأعضاء وتعيينهم بموجب مراسيم رئاسية.

كما تتحكم السلطة التنفيذية في تحريك الإجراء الاستشاري، إذ لها وكقاعدة عامة سلطة تقديرية كبيرة في الإخطار، وعند ممارسة الجهاز الاستشاري لعمله فإنه لا يتمتع بحقوق تكفل لها ممارسة عمله بحرية، بل على العكس تتحكم السلطة التنفيذية أيضا في هذه المرحلة وتُعرقل الجهاز الاستشاري، حيث لا تؤمن له ظروف عمل تسمح له بإصدار رأي استشاري فعال، حيث لا تلتزم السلطة التنفيذية وفي أغلب الحالات بتزويد الجهاز الاستشاري بالمعلومات اللازمة لأداء عمله الاستشاري، كما أنها من جانب آخر تجعله مُقيد من الناحية الزمنية لتنفيذ ما طُلب منه، وهو ما يؤثر على قيمة الآراء الصادرة عنه.

إن الجهاز الاستشاري مُقيد إعداد نظامه الداخلي الذي يجب أن يلقي موافقة السلطة التنفيذية، كما أنه لا يمكن له إثارة مسألة غير تلك الواردة ضمن جدول الأعمال المحددة سلف من قبل السلطة التنفيذية⁽³⁾.

⁽¹⁾ أحمد طييب، المرجع السابق، ص 204، 205.

⁽²⁾ المرسوم الرئاسي رقم 93-225، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

⁽³⁾ حكيمة ناجي، " دور الهيئات الاستشارية في الجزائر"، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص 299 وما يليها.

أما في ما يخص مدى تأثير الرأي الاستشاري على السلطة التنفيذية وقراراتها، فيلاحظ نسبته مع الآراء التقنية، أما بالنسبة للاستشارة السياسية فلا تأخذ السلطة التنفيذية بها، كما أن السلطة التنفيذية لا تُمكن الغير من الإطلاع على الآراء الاستشارية من خلال التحكم أيضا في عملية نشر الأعمال والآراء والمناقشات⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يُمكن القول أن الأجهزة الاستشارية في الجزائر ليس لها تأثير ثابت في صنع القرارات وحوكمة السياسات العامة، بل إن تأثيرها نسبي وخاضع للسلطة التقديرية للسلطة التنفيذية.

الفرع الثاني: واقع الهيئات الاستشارية في تونس:

تم في تونس إنشاء أجهزة استشارية عديدة يحكمها الأمر رقم 3080-2010 المؤرخ في 01 ديسمبر 2010 الذي أنشأت بمقتضاه المجالس العليا الاستشارية⁽²⁾، المعدل والمتمم للأمر رقم 1425-2012، المؤرخ في 31 أوت 2012⁽³⁾، ويمكن ذكر هذه المجالس كما يلي⁽⁴⁾:

1- المجلس الوطني للمرأة والأسرة وكبار السن؛

2- المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية؛

3- المجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل؛

4- المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية ورعاية الأشخاص حاملي الإعاقة؛

5- المجلس الأعلى للعناية بالبيئة والتصرف المستديم في الموارد الطبيعية؛

6- المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد الأموال وممتلكات الدولة؛

7- المجلس الأعلى للبحث العلمي والتجديد التكنولوجي؛

8- مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 303.

⁽²⁾ الرائد الرسمي عدد 98، المؤرخ في 07 ديسمبر 2010.

⁽³⁾ الرائد الرسمي عدد 69، المؤرخ في 31 أوت 2012.

⁽⁴⁾ ستيفاني لاجوت، أنالي كرستيانسن، "دراسة الهيئات العمومية في المنظومة التونسية لحقوق الإنسان"، ترجمة إلى العربية بواسطة الشركة الدولية للترجمة التحريرية والشفوية، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، بحث منشور في الموقع الإلكتروني التالي:

https://menneskeret.dk/sites/menneskeret.dk/files/media/dokumenter/udgivelser/tunis-rapport-version_arabic.pdf، ص 72،

تاريخ زيارة الموقع في 30 جانفي 2019، على الساعة 18:00.

تضطلع هذه المجالس بمهام استشارية، حيث يمكنها تقديم المشورة بشأن جميع أنواع القضايا: المخططات والبرامج والسياسات، مشاريع القوانين التشريعية، ويمكنها أيضا أن تقترح ما تراه مناسبا لتعزيز مجال اختصاصها.

لقد حاول الأمر السالف الذكر توحيد تركيبة المجالس الاستشارية العليا بوضعها جميعا تحت إشراف رئيس الوزراء الذي أصبح الآن رئيسا للحكومة، حيث يتكون أعضائها من جميع الوزراء المعنيين بصلاحيات المجلس، ومن رؤساء النقابات الوطنية أو الأمناء العامين، أو رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، بالإضافة إلى ممثلين عن برلمان الشباب باقتراح من رئيسه.

وبالتالي، فإن تشكيل هذه المجالس الاستشارية تهيمن عليها أساسا السلطة التنفيذية، ولا نجد فيها ممثلين عن المجتمع المدني، وتعيق هذه التركيبة فعالية هذه المجالس في أدائها لدورها الاستشاري لفائدة السلطة، حيث تمارس السلطة التنفيذية هيمنة على هذه المجالس الاستشارية، إذ يتولى رئاستها رئيس الحكومة ويتم تعيين كتابة قارة لكل مجلس في إحدى الوزارات التي لها علاقة باختصاص المجلس، كما تجتمع هذه المجالس مرة واحدة في السنة على الأقل، عند الضرورة، بطلب من رئيسها⁽¹⁾.

مما سبق يتبين أن هذا الأسلوب في التسيير لا يسمح لهذه المجالس بلوغ حد أدنى من النجاعة في تقديم الاستشارات والآراء، مما يجعلها غير ذات فعالية في التأثير في رسم وحوكمة السياسات العامة في تونس⁽²⁾.

الفرع الثالث: واقع الهيئات الاستشارية في المغرب:

لقد نص دستور المغرب لسنة 2011⁽³⁾، على مجموعة من الأجهزة الاستشارية، وخصص لها بابا كاملا : الباب الثاني عشر تحت عنوان الحكامة الجيدة، حيث ذكر من بينها المجلس الأعلى للحسابات ضمن الفصل 147، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن الفصل 161، أما ضمن الفصل 163 فقد تم استحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج، وتم النص ضمن الفصل 168 على المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، كما تم النص ضمن الفصل 169 على المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، ونص الفصل 170 على المجلس الاستشاري للشباب، كما نص في الفصل 41 على المجلس العلمي الأعلى كهيئة استشارية لدى الملك⁽⁴⁾.

غير أنه بالنظر إلى صلاحيات هذه المؤسسات المشار إليها في الدستور الجديد، يمكن اعتبارها سلطات لا تتعدى أن تكون سلطات استشارية محضة، فهي تقوم بإنجاز تقارير سنوية تبدي من خلالها آرائها الاستشارية في السياسات العمومية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية.

⁽¹⁾ ستيفاني لاجوت، أنالي كرستيانسن، المرجع السابق، ص 74.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 73.

⁽³⁾ الدستور المغربي الصادر بالظهير الشريف رقم 11.06.01 جوان 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011، الجريدة الرسمية للملكة المغربية عدد 5964 مكرر، المؤرخة بتاريخ 30 جويلية 2011.

⁽⁴⁾ حكيمة ناجي، المرجع السابق، ص 30.

ولعل من أهم المؤسسات الاستشارية التي ساهمت بشكل كبير في حوكمة السياسات العامة وترشيد القرار التنموي في المغرب، هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يُعتبر مؤسسة دستورية خصص لها الدستور لسنة 2011 الباب الحادي عشر (الفصول من 151، 153، 152)، حيث يضطلع المجلس بمهام استشارية لدى الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين؛ ولهذا الغرض، يعهد إليه بالقيام بالإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني، والتنمية المستدامة، وفي جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة بالجهوية المتقدم، وتحليل الظرفية وتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية وانعكاساتها، وتقديم اقتراحات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية⁽¹⁾.

كما يمكن أن يُستشار المجلس كذلك، باستثناء مشاريع قوانين المالية، من قبل الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين، حول⁽²⁾:

1- إبداء الرأي في مشاريع القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

2- يستشار المجلس حول المشاريع المرتبطة بالاختيارات الكبرى للتنمية ومشاريع الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أمثلة التقارير التي خرج بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير تحت عنوان " النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي"، الذي حاول من خلاله المجلس ملامسة الأعطاب التي تعترى المنظومة الجبائية ببلادنا، عبر تحليله للمكونات الكبرى للنظام الضريبي المغربي (الضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل، ورسوم التسجيل، والجبائية المحلية)⁽³⁾.

يستشف من خلال التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي في التطبيقات المختلفة، أن العديد من الأفكار والمقترحات التي تقدمها المؤسسة تدرجها السلطات العمومية كلاً أو جزءاً، إما في إطار الأنظمة المختلفة أو ضمن مشاريع القوانين والمقترحات التي تعرض على البرلمان، فتأثير آراء وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النشاط التشريعي يمكن أن يتم خلال المرحلة التحضيرية للنصوص التشريعية؛ فالسلطة الحكومية لما تراجع المؤسسة من أجل استصدار رأي استشاري حول

مشروع قانون معين، إنما تود بذلك إشراك الهيئة الاستشارية في العملية التشريعية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ المادة 02 من القانون التنظيمي رقم 12-128، الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 1.14.124، المؤرخ في 31 يوليو 2014، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الجريدة الرسمية للملكة المغربية عدد 6282، المؤرخة في 14 أوت 2014.

⁽²⁾ المادة 03 من القانون التنظيمي رقم 12-128، السالف الذكر.

⁽³⁾ يونس مليح، المرجع السابق.

⁽⁴⁾ عمرو تيشوت، " أهمية الدور الاستشاري الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، مقال منشور في الموقع الإلكتروني التالي:

المطلب الثاني: مدى تضمين الدول المغربية للاستشارة في حوكمة السياسات العامة:

إن العامل الأكثر أهمية من أجل تحديد مكانة الأجهزة الاستشارية في المنظومة المؤسساتية في الدول المغربية يتمثل في قيمة الرأي الاستشاري ومدى تضمينه في رسم السياسات العامة لدى هذه الدول، ومدى تشكيل هذا الرأي قيمة لديها خاصة وأنه تكاد تنعدم حالات الاستشارة الإلزامية، إلا في المسائل التقنية.

الفرع الأول: مدى تضمين الاستشارة في تسبيب القرار:

إن مسألة تضمين الاستشارة ضمن حيثيات القرار في الدول المغربية تخضع لسلطة تقديرية كاملة للسلطة المُستشيرة، حيث لا يوجد أي نص قانوني يفرض عليها تضمين الاستشارة في تسبيب القرار المُتخذ.

ويذهب الاجتهاد القضائي في هذا الصدد أن إغفال هذه الشكلية لا يؤثر أبداً على صحة القرار المُتخذ، كما أن الإشارة إلى هذه الاستشارة قد يُعد تسبباً للقرار في حد ذاته⁽¹⁾.

إن عدم الإشارة للاستشارة ضمن حيثيات القرار سوف لن يتوضح الأمر سواء للمؤسسات أو الأفراد فيما إذا كانت الحكومة استشارت فعلاً أم لا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم الإشارة للاستشارة في القرار يُعد تهميشاً لدور الجهاز الاستشاري والجهد المبذول من طرفه لتقديم الاستشارة، كما أن هذا الأخير لا يستطيع معرفة هل السلطة التنفيذية أخذت برأيه أم لا، إذ لا يوجد أي وسيلة يستطيع من خلالها معرفة ذلك، ما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة 59 فقرة 02 من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، إذ تنص هذه المادة على: "تُخطر المؤسسات المذكورة في المادة 03 من هذا النظام الداخلي للمجلس حول مدى تطبيق الآراء والتوصيات الصادرة عن المجلس".

وكذا المادة 09 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية، حيث تنص على أن يقوم كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بإخبار المجلس بمآل الآراء التي أدلى بها هذا الأخير.

ورغم أهمية هذه المادة غير أنه يُلاحظ غياب أي طابع إلزامي ضمن هذه المادة، حيث كان من باب أولى أن تذكر ضرورة تضمين استشارة المجلس في القرارات المتخذة، ثم إخطار المجلس بنتائج العمل بهذه الآراء، فهذا بالتأكيد سيزيد من قيمة وفعالية

<https://www.droitentreprise.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9->

[%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA](#)

[%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%B6](#)

[%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D8%A8%D9%87%D8%A7%D9%84](#) ، تاريخ الاطلاع: 2019/01/02 على الساعة 17:35.

(1) حكيمة ناجي، المرجع السابق، ص 289.

القرارات التي صدرت، بل وسيشكل إضافة إيجابية لحساب السلطة المُستشيرة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: قيمة الرأي الاستشاري لدى السلطة المستشيرة:

من خلال دراسة للعديد من الاستشارات والتقارير التي قدمتها الهيئات الاستشارية للسلطة التنفيذية في الدول المغاربية، نجد أن العديد من الآراء والتقارير قد تم أخذها بعين الاعتبار.

ففي الجزائر مثلاً وفي الدورة الثانية والعشرون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة سنة 2003، أوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في قانون الأسرة وكذلك في المنظومة التربوية للحد من ظاهرة الانحراف لدى القُصر، وهو ما أخذت به الحكومة، حيث تم تعديل قانون الأسرة وتم اعتماد التعليم المتوسط⁽²⁾.

أما في المغرب فنجد أن الحكومة المغربية قامت بفرض رسوم على أبناء الميسورين للدراسة في الجامعة، وهو القرار الذي اعتبره معارضوه ضد مجانية التعليم، في حين أن هذه الخطوة الحكومية استندت في الأصل على رأي قدمه المجلس الأعلى للتربية والتكوين باعتباره هيئة استشارية⁽³⁾.

أما في تونس فنجد أن السلطة التنفيذية قد أخذت بالعديد من الآراء والتقارير التي أصدرها مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، حيث أن الأمر رقم 626-2016 المؤرخ في 25 ماي 2016، المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة⁽⁴⁾، قد عزز سلطت هذا المجلس في تخطيط السياسات، والملاحظة والمراقبة⁽⁵⁾.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، تم التوصل للعديد من النتائج حول مدى أهمية الهيئات الاستشارية ودورها في حوكمة السياسات العامة في الدول المغاربية، والتي يُمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تعد الوظيفة الاستشارية في العصر الحديث من أبرز الوظائف المؤثرة في حوكمة السياسة العامة في الدول المغاربية، فهي تنقل مطالب الأفراد، وتقتراح حلول لمشاكلهم من خلال التقارير والآراء المرفوعة للجهات الرسمية والإدارة المركزية لإدراجها ضمن المتطلبات التي يبني عليها القرار أو البرنامج؛

⁽¹⁾ حكيمة ناجي، المرجع السابق، ص 290.

⁽²⁾ نسرين بوعكاز، "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص 98.

⁽³⁾ طارق حسن، ط هيئات الحكامة بالمغرب...كيف تؤثر في القرار العثماني؟"، مقال منشور في الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.maghrebvoices.com/a/416918.html>، تاريخ زيارة الموقع 2019/02/02، على الساعة 22:16.

⁽⁴⁾ الأمر الحكومي رقم 626-2016، المؤرخ في 25 ماي 2016، المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، الرائد الرسمي عدد 45، المؤرخ في 03 جوان 2016.

⁽⁵⁾ ستيفاني لاجوت، أنالي كرستيانسن، المرجع السابق، ص 74.

2- تعمل الوظيفة الاستشارية على ترسيخ مبدأ مشاركة الخبراء والمختصين في حوكمة السياسة العامة وصنع القرار.

ورغم دور وأهمية الهيئات الاستشارية في حوكمة السياسة العامة في الدول المغاربية، إلا أنها تعاني العديد من النقائص التي تم التطرق لبعضها في ثنيا هذه الدراسة، هذه النقائص تحد من فعاليتها كفاعل أساسي في رسم السياسات العامة وحوكمتها؛ ولأجل تعزيز دور الهيئات الاستشارية وزيادة فعاليتها نقترح جملة من التوصيات التالية:

- 1- إن فعالية الهيئات الاستشارية مرهون بمدى توفر الاستقلالية اللازمة لهذه الهيئات حتى تعمل داخل إطار مفعم بالحرية ومتشبع بمفاهيمها، دون أي نوع من التبعية التي تجعلها مقيدة؛
- 2- تفعيل الدور الاستشاري للأجهزة الاستشارية من خلال معرفة مدى تأثير الآراء الصادرة عنها لدى السلطة التنفيذية، وهذا من خلال إطلاع الجهاز الاستشاري عن نتيجة ومصير الرأي الصادر عنه؛
- 3- نشر تقارير وآراء وأعمال هذه الأجهزة ضمن الجريدة الرسمية وإطلاع الجمهور عليها؛
- 4- تدعيم قنوات التواصل الحقيقية بين الهيئات الاستشارية ومختلف سلطات الدولة، فبدون تلك القنوات والطرق للتواصل وتبادل الآراء والرؤى التي تضمن حوكمة السياسة العامة، لا يكون جدوى من وجود الهيئات الاستشارية.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
 - 2- حمدي أمين عبد الهادي، "نظرية الكفاية في الوظيفة العامة"، رسالة دكتوراه في الحقوق، القاهرة، 1980.
 - 3- حمدي أبو النور عويس، "الإدارة الاستشارية ودور القضاء في الرقابة عليها، دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار ريم، بيروت، لبنان، 2011.
 - 4- محمد فؤاد مهنا، القانون الإداري في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني، دار النهضة، القاهرة، 1967.
- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم، عنابة، 1989.

5- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

6- عمار بوضياف، التنظيم الإداري بين النظرية والتطبيق، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

7- فوزي حبش، الإدارة العامة والتنظيم الإداري، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999.

النصوص القانونية:

في الجزائر:

1- دستور الجزائر لسنة 1963، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

2- دستور الجزائر لسنة 1976، الصادر بموجب الأمر رقم 97-76 المعدل والمتمم، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية عدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.

3- دستور الجزائر لسنة 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية عدد 09، المؤرخة في 01 مارس 1989.

4- قانون رقم 01-16، المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

5- المرسوم الرئاسي رقم 93-225، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

في المغرب:

1- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر في 29 جويلية 2011، الجريدة الرسمية المغربية عدد 5496 مكرر، المؤرخة في 30 جويلية 2011.

2- القانون التنظيمي رقم 12-128، الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 1.14.124، المؤرخ في 31 يوليو 2014، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية عدد 6282، المؤرخة في 14 أوت 2014.

في تونس:

1- دستور تونس لسنة 2014، الصادر في 27 جانفي 2014، الجريدة الرسمية لتونس عدد 10، المؤرخة في 04 فيفري 2014.

- 2- الأمر رقم 2010/3080 المؤرخ في 01 ديسمبر 2010 ، المتضمن إنشاء المجالس العليا الاستشارية، المعدل والمتمم للأمر رقم 2012/1425، المؤرخ في 31 أوت 2012، الرائد الرسمي عدد 98، المؤرخ في 07 ديسمبر 2010.
- 3- الأمر الحكومي رقم 626-2016، المؤرخ في 25 ماي 2016، المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، الرائد الرسمي عدد 45، المؤرخ في 03 جوان 2016.

المذكرات والأطروحات الجامعية:

أطروحات الدكتوراه:

- 1- حكيمة ناجي، " دور الهيئات الاستشارية في الجزائر"، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015-2016.
- 2- محمد جبري، "السلطات الإدارية المستقلة والوظيفة الاستشارية"، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2013-2014.

مذكرات ماجستير:

- 1- أحمد طييب، " دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007.
- 2- نسرین بوعكاز، " المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق، جامعة أم البواقي، 2008-2009.
- 3- عزيزة ضميري، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008.

مذكرات ماستر:

- 1- محمد فؤاد بن ساسي، " الوظيفة الاستشارية ودورها في صنع القرار السياسي والإداري، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012-2013.
- 2- ياسمينة بوشعير، نصر الدين كموش، " الهيئات الوطنية الاستشارية"، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015-2016.

المقالات:

1- خالد الزبيدي، " الاستشارة في قضاء محكمة العدل العليا، دراسات مقارنة"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 35، العدد الثاني، الأردن، 2008.

مواقع الانترنت:

1- محمد البوشوكي، " مؤسسات الحكامة في دستور 2011: أية سلطة؟"، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي: <https://www.hespress.com/writers/267134.html>.

2- ستيفاني لاجوت، أنالي كرستيانشن، " دراسة الهيئات العمومية في المنظومة التونسية لحقوق الإنسان"، ترجمة إلى العربية بواسطة الشركة الدولية للترجمة التحريرية والشفوية، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، بحث منشور في الموقع الالكتروني التالي:

https://menneskeret.dk/sites/menneskeret.dk/files/media/dokumenter/udgivelser/tunis-rapport-version_arabic.pdf.

3- عمرو تيشوت، " أهمية الدور الاستشاري الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي:

<https://www.droitentreprise.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%B6%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D8%A8%D9%87%D8%A7%D9%84>

<https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/>

<https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/>

4 - يونس مليح، " مسار بناء المؤسسات الدستورية بالمغرب، الحصيلة والرهانات"، مقال منشور بالموقع الالكتروني التالي:

<https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/>

<https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/>

<https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/>

5- طارق حسن، هيئات الحكامة بالمغرب...كيف تؤثر في القرار العثماني؟"، مقال منشور في الموقع الالكتروني التالي: <https://www.maghrebvoices.com/a/416918.html>.

آفاق الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات

إعداد طالبة الدكتوراه: بديعة سليمان علي عبدالقادر

" Prospects for solutions to water crises in the Euphrates River Basin "

وزارة العلوم والتقانة ، هيئة التقانة الحيوية والهندسة الوراثية - السودان

Abstract:

The study aims at finding prospects of solutions to the water crises in the Euphrates River basin. The problem of the study is that solutions to the water crises in the Euphrates basin countries should be brought to solve the water problems existing among them. The problem of the study is centered on a main question, from which many questions emerging which are : Are there any solutions for water crisis between the Euphrates basin countries ? , and are there different types of solutions ? , . The researcher assumes that there are solutions to water crises between the countries of the Euphrates River basin and are multiple types which can lead to removal of water crises in the countries of the Euphrates River basin.

The study concluded with the results that proved the hypotheses that there are solutions to the water crises in the Euphrates River countries which are economic and technical solutions far from political and security issues, which are differential solutions and solutions such as financial incentives, solving the improvement of trade and economic relations, solving joint cooperation and participation in the points of consensus and adjudication to Islamic law , International arbitration , and negotiation , and the sale of water from Turkey to the regional countries through the upstream and downstream countries as per their consent.

we recommend in this study that the Councils of Ministers is to form a negotiating team that deals with the legal, economic and technical aspects, and will have the ability to negotiate in a way that preserves the water rights of the two (2) states of upstream and downstream in the Euphrates basin .

المستخلص

تهدف الدراسة الى معرفة آفاق الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات وتتمثل مشكلة الدراسة في وجوب جلب حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات وحل المشكلات المائية القائمة بينهم، وتتمحور المشكلة في سؤال رئيسي يتفرع منه عدد من الاسئلة وهي *هل هناك حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات* وهل توجد أنواع متعددة من الحلول، إذ يفترض الباحثان هناك حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات وانها أنواع متعددة وسوف تزيل أزمات المياه بدول حوض نهر الفرات، واستخدام الباحث كل من المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي والقانوني، وأثبتت الدراسة من خلال النتائج صحة الفرضيات ومن اهم تلك النتائج، وجود حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات وهي حلول إقتصادية وتقنية بعيدة عن الامور السياسية والامنية وهي حلول تفضليه وحلول كمبدا الحوافز المالية و تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية و التعاون المشترك والاشترك في نقاط التوافق واللجو الى الشريعة الاسلامية والتحكيم الدولي والتفاوض وبيع ونقل الماء من تركيا للدول الإقليمية عن طريق دولتا المجري والمصوب بشرط موافقتهم ونوصي في هذه الدراسة ان تشكل مجالس الوزراء فريق تفاوضي يختص بالجوانب القانونية والإقتصادية والتقنية يكون له القدرة العالية على التفاوض بما يحافظ على الحقوق المائية لدولتا المجري والمصوب في حوض نهر الفرات .

الكلمات المفتاحية :

آفاق الحلول * الأزمات المائية * دول حوض نهر الفرات * الأمن المائي * التعاون المشترك * نقل المياه

المقدمة

إن الحديث عن قواعد استخدام المجاري المائية الدولية بين دول الحوض الواحد لغرض الانتفاع واستخدام المياه في الاغراض غير الملاحية يؤدي بالضرورة إلى الحديث عن احتمال وقوع نزاعات وخلافات في وجهات النظر بين الدول حول هذه المياه وحول تقسيمها وكيفية إستغلالها , وتشير الشواهد العملية إلى أن معظم دول المنبع لهذه المجاري المائية والتي تأتي المياه من أراضيها تجاه الدول التي تجاورها تحاول وبشتى الطرق أن تسيطر على أكبر قدر ممكن من المياه العذبة و تبحث عن كيفية تمكثها من تحويل كميات كبيرة من المياه وتخزينها أو محاولة تحويل مسارها وفقاً لما يتاح لها من وسائل وأدوات عن طريق بناء سدود وخزانات لغرض تحقيق هذا الامر فعلياً، ولأشك بأن مثل هذا التصرف يسبب أضراراً بالدول التي يمر بها المجرى المائي، فهذا التصرف قد يصيبها بنقص حاد في كميات المياه العذبة الصالحة لاستخدامات الشرب والزراعة والصناعة والإستهلاك المنزلي والاستخدامات غير الملاحية الأخرى ، لذلك من أخطر المشاكل التي سيواجهها العالم في الاعوام والعقود القادمة هي نقص الماء العذب، وهذا السبب هو الذي يفسر وجود خلافات ونزاعات بين بعض الدول العربية والدول الأخرى التي تنبع منها المياه العذبة فمشكلة العراق وسوريا مع تركيا من جانب ومن جانب آخر مشكلة سوريا مع العراق توضح حجم الخلافات بين هذه الدول

حول المجاري المائية، والتي بات حلها يشكل هاجساً يقلق تلك الدول وهو كيف تستطيع الدول التي لاتنبع منها هذه المياه من المحافظة على كميتها المتدفقة اليها، ولا بد من التذكير هنا بالتوتر الذي حدث بين العراق وسوريا في سبعينات القرن الماضي عندما بدأت سوريا بملء بحيرة سد الفرات، وكاد أن يتطور الأمر إلى نزاع مسلح، وكذلك الأمر بين تركيا وسوريا عندما باشرت تركيا بملء خزان سد أتاتورك، ووفرة الماء توفر الإستقرار والنمو الإقتصادي، إذ إن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن المائي لذلك لا بد من حلول لهذه الازمات المائية بدول حوض نهر الفرات.

أهمية البحث:-

1- تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الأزمات المائية وخطورتها وأفاق حلولها لكونها تخص الماء وهو عنصر مهم وفعال ولذلك كانت وظلت الابحاث الخاص هب المياه من الابحاث المهم هو البالغة الاهمية لأهمية الماء نفسه وخاصة الماء العذب ومياه الشرب، حيث تنبعا لاهميه منكون الماء هو عصب الحياة وعنصر البقاء وهو اغلي مركب يتعامل معه الإنسان فبدونه لا يمكن لك أن نحيا نعيش وبشحه تتدن بكل الفعاليات الاقتصادية هو الانشطة البشرية الهامه .

2- تحتل دراسات المياه والمشاكل الخاصة بالمياه وطرق حلولها والتي تتمثل في معالجتها من شحها وندرتها وتلوثها وتوجه بعقد الاتفاقيات الدولييه التي تحد من التوترات الناتجة من اقتسام المياه في دول الحوض الواحد والتي بدورها تقلل الازمة التي تؤثر على استقرار تلك الدول.

3- الأمن المائي يشكل محور الأمن الغذائي والصناعي والتجاري مما يجعله أحد الركائز الأساسية للأمن القومي لكثير من دول الشرق الأوسط، خاصة دول حوض نهر الفرات .

أهدافالبحث :يهدف البحث الي:

1 -تسليط الضؤ علي حلول الأزمات المائية بدول حوضنهر الفراتلكون الأزمة من قضايا الأمن المائي التي تهدد الأمن القومي لمعظم دول حوض نهر الفرات (تركيا - سوريا- العراق) وتهدد علاقاتهم المائية والسياسية والاقتصادية.

2- الكشفعن انواع الحلول المتعددة التي تعالج مسبباتازمةالمياهفي حوض نهرالفرات.

3 - معرفةمديتاثيرحلول الازمات المائية علي دول حوض نهر الفرات ودرجة اثارها.

4-محاولة تحليل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه والدول المتشاطئة التي ابرمتها ومعرفة مدى مساهمتها في حل النزاعات المائية.

منهجية البحث :- تعتمد الدراسة في سبيل مناقشة موضوعها علي جملة من المناهج البحثية ففيما يتعلق برصد المشكلة وتطوراتها إديستخدم الباحث المنهج التاريخي لرصد كيف بدأت وتطورت أزمة المياه في حوض نهر الفرات

وذلك بتتبع التصاعد التاريخي للأزمة من خلال مقارنتها للبيانات لتوضيح أسباب الأزمة وطرق حلها وكذلك تحديد القوانين والاتفاقيات الدولية المائية التي تعالج وتحل مشكلة أزمة المياه، والدراسة هنا تتبع

• المنهج التحليلي: لتحليل الحقائق.

• المنهج المقارن: لتوضيح ما إذا كانت هنالك علاقة بين الحقائق المختلفة املا.

• المنهج التاريخي: لسرد الاحداث التاريخية والبناء عليها.

• المنهج القانوني: للوقوف على الأعراف والقوانين الدولية التي وضعت لحل الخلافات المائية بين الدول المشتركة في حوض نهري واحد.

مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة الدراسة في وجوب جلب حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات وحل المشكلات المائية القائمة بين دول حوض نهر الفرات ، وتتمحور مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي يتفرع منه عدد من الاسئلة وهي :-

1- هل هناك حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات ؟

2 – هل توجد أنواع متعددة من الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات ؟

3- هل هذه الحلول سوف تثمر وتزيل الأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات ؟

4 – هل هناك علاقة بين الحلول المطروحة لحل أزمات المياه بدول حوض نهر الفرات وإنخفاض التوتر وتحسن العلاقات بين دول الحوض خاصه العلاقات التجارية منها والاقتصادية .

فرضيات البحث :- يفترض الباحث من خلال مشكلة الدراسة عدد من الفرضيات وهي :-

1- هناك حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات .

2- توجد أنواع متعددة من الحلول التي سوف تزيل أزمات المياه بدول حوض نهر الفرات .

3- هذه الحلول مثمرة وسوف تزيل الأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات

4 – هناك علاقة بين الحلول المطروحة لحل أزمات المياه بدول حوض نهر الفرات وإنخفاض التوتر وتحسن العلاقات بين دول الحوض خاصه التجارية منها والاقتصادية .

هيكل البحث

المبحث الأول:- آفاق الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات (مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا ودول حوض نهر الفرات)

المطلب الأول:- تاريخ النزاع بين دول حوض نهر الفرات.

المطلب الثاني :- اسباب أزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات .

المطلب الثالث :- الحلول الاقتصادية لأزمة المياه بين العراق ودول حوض نهر الفرات.

المبحث الثاني :- بداية التعاون والاتفاق وتشكيل اللجان و ايجابيات الحلول.

المطلب الأول:- بداية التعاون بين دول حوض نهر الفرات .

المطلب الثاني:- أهمية التعاون كحل لأزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات .

المطلب الثالث :- نقاط الخلاف الأساسية بين دول الحوض الثلاث وسلبيات التعاون .

المبحث الثالث :- حلول قانونية للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات من منظور القانون الدولي والشريعة الإسلامية.

المطلب الأول:- وسائل تسوية المنازعات الناشئة عن استخدام المجاري المائية الدولية .

المطلب الثاني :- خطوات الحل السوري لأزمة المياه .

المطلب الثالث :- حل مشكلة المياه بدول حوض نهر الفرات وفق الشريعة الإسلامية .

المبحث الأول:- آفاق الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات (مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا ودول حوض نهر الفرات)

المطلب الأول:- تاريخ النزاع بين دول حوض نهر الفرات

تعود جذور أزمة المياه العراقية السورية التركية إلى عشرينيات القرن الماضي ، حيث شهد عام 1920 توقيع اتفاقيات "ثلاثية وثنائية" بين العراق وتركيا وسوريا لتقسيم المياه وفق المعايير الدولية المتبعة آنذاك ، والتي عززت بعد ذلك بتوقيع معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان عام 1923 ، وهي اتفاقية متعددة الأطراف تضمنت نصا خاصا يتعلق بمياه نهري دجلة والفرات ، حيث جاء في المادة 109 من هذه الاتفاقية لا يحق لأية دولة من هذه الدول الثلاث إقامة سد أو خزان أو تحويل مجرى نهر من دون أن تعقد جلسة مشتركة مع الدول

الأخرى وتستشيرها وفي عام 1946 وقع الطرفان البروتوكول رقم (1) الخاص بتنظيم مياه النهرين الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا ، ثم جرت أولى المفاوضات بين دول الحوض عام 1962 لتقاسم المياه ، حيث رفض الجانب التركي "ولا يزال يرفض" اعتبار نهر الفرات نهرا دوليا، وبذلك خالفت تركيا "المادة د" من مبادئ هلسنكي لعام 1966 ، باعتبار الفرات نهرا عابرا للحدود وليس نهرا دوليا ولم تنقطع اللقاءات والتفاهمات بين البلدين ، ففي أنقرة عام 1978 تم توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني الثنائي على إثر إنجاز تركيا سد كيبان الذي خلف أزمة كبيرة عادت مرة أخرى للواجهة مطلع تسعينيات القرن الماضي بعد إنشاء سد أتاتورك الذي خلف نقصا حاد في مياه نهر الفرات الصابه لسوريا والعراق .

ورغم العديد من المذكرات الموقعة بين العراق وتركيا والتي كان آخرها عام 2017 حيث اتفق الطرفان على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بينهما عام 2014 التي تضمنت التعاون في إدارة الموارد المائية لنهر الفرات وتحديد حصة كل دولة ، فإن مشكلة واردات العراق المائية من تركيا ما زالت قائمة، وفي عام 2018 تكرر المشهد ذاته عقب انشاء سدود ضمن السياسة المائية التركية المتمثلة بمشروعها الضخم "GAP" المتضمن إقامة 22 سدا و 19 محطة كهرومائية¹.

برهم صالح يقترح آلية لحل مشكلة المياه

حملت زيارة الرئيس العراقي برهم صالح الأخيرة لتركيا مطلع عام 2019، مقترحا ووضع آلية لحل أزمة المياه المستمرة ، بالإضافة الى ان تعيين ايروغلو، جاء بطلب خاص من الرئيس برهم صالح ، كونه خبير في مسائل المياه ،والذي شكل بعد تعيينه فريقاً يتألف من مسؤولين من وزارات الخارجية والتجارة والطاقة والموارد الطبيعية والزراعة، ويخطط إيروغلو لزيارة بغداد قريبا لمناقشة خطة العمل ، لأن المياه هي محور هذه الزيارة، إلا أنها تتضمن أيضا مشاريع تجارية بين البلدين ، ويمكن أن يجعل العراقيين يأملون بالحلول الجدية والجذرية السريعة اللازمة ، والاهم هو طرح المشكلة على طاولة النقاش والوصول الى وجهة نظر مشتركة حول سبب المشكلة وحلها ، فيمكنهما تمهيد الطريق لمشاريع مشتركة لتعزيز كفاءة استخدام المياه ، ومنع الخسائر ، واستبدال قنوات الأرض بالأنايب ، وتحسين أنظمة الري والسدود ، وزيادة السعات التخزينية ، وبناء مرافق معالجة المياه ، وإعادة تأهيل مجاري الأنهار ومنع تملحها.

المطلب الثاني :- اسباب أزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات

ان الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات (تركيا – سوريا – العراق) وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال أربعة عقود من الزمن يعود لربط أزمة المياه بملفات لا تمت بصلة للمياه وبشكل خاص الملفات السياسية والأمنية وتعتبر تركيا أزمة المياه وملف المياه كرت ضغط وسلاح تحارب به كل من سوريا

¹ شذني خليل ، أزمة واردات العراق المائية بين ايران وتركيا والاتفاقيات الدولية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، 2019.

والعراق والمنطقه بمجملها، وكذلك من اسباب تطور الازمة عدم اعتراف تركيا بالصفة الدولية لنهر الفرات وتعدده نهرا وطنياً عابراً للحدود وانه ثروة قومية خاضعة لسيادتها مثل النفط العراقي وكذلك رفضها التوقيع علي اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام 1997¹، فضلاً عن استمرار تركيا في انشاء مشاريعها المائية علي نهر الفرات دون مراعات حقوق سوريا والعراق وحصصهما المائية واستمرار التعاون التركي الاسرائيلي الذي كانت اول بوادره ١٩٨٦ بسبب خط انابيب السلام⁽²⁾

ان النقاش الدائر حول الخلاف على حصص مياه حوض نهر الفرات مع الدول المتشاطئة للعراق طابعه تقني وتخصصي وبتابع المدخل الاقتصادي يمكن وضع الملفات الفنية والتقنية على المسار الصحيح في أي مفاوضات حول المياه ، بعيداً عن الملفات السياسية والأمنية .

بمعنى آخر الخلاف المائي بين الدول المتشاطئة ليس قانونياً بحتاً على شرعية من عدم شرعية الاستفادة من كميات محددة من مياه النهر وإنما على حجم حصص المياه⁽³⁾

المطلب الثالث : - الحلول الاقتصادية لأزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات :-

دولة المنبع (تركيا) تتحكم بنصف إيرادات النهر مقابل ترك نصفها الاخر لكل من سوريا والعراق والمأخذ الأساسي على تركيا أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد على حاجتها الأساسية في منطقة الأنضول مقابل عجز مائي تعاني منه كل من سوريا والعراق خاصة العراق بإعتباره دولة مصب ويعاني العراق من فقر في مجمل موارده المائية، وعند تفكيك الأزمة نجد أن تركيا لديها فائض مائي وسوريا والعراق لديهما عجزاً مائياً، فالحصص المائية المقررة للبلدين لا تفي بمتطلباتهما المائية، والحل يكمن بأن تزيد تركيا من حصصهما المائية، وتجد تركيا) باعتبارها دولة منبع⁽⁴⁾

إنه ليس من الإنصاف والمعقولة أن تنفق مليارات من الدولارات لبناء السدود والخزانات المائية لتخزين المياه الفائضة وتنمية الموارد المائية المختلفة ومن ثم منحها مجاناً لكل من سوريا والعراق و تركيا تقرر بوجود فائض مائي لديها من إيرادات نهر الفرات جراء اعتمادها تقنيات حديثة وآليات تحكم وتخزين لتوفير المياه، و تركيا تتهم العراق بهدر المياه عن طريق سوء الادارة للمياه اضافة وتجاهل الطرق الحديثة للري والزراعة⁽⁵⁾، والمشاريع العراقية الزراعية تضررت من سياسات رفض تركيا زيادة حصص العراق المائية واطر العراق الى ارسال وفد جديد الى تركيا من اجل زيادة حصص العراق المائية وبعد مناقشات طويلة وافق الجانب التركي على

¹ شذي خليل ،2019، أزمة واردات العراق المائية بين ايران وتركيا والاتفاقيات الدولية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، وحدة الدراسات الاقتصادية ،

² المجذوب طارق . لا احد يشرب . شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، 1998 ، ط 1 ، ص 247 و 248.

³ مورو أحمد. الصراع علي المياه في الشرق الاوسط ، الجزيرة نت ، الدوحة ، 2008 م.

(4) الربيعي صاحب . مشاريع المياه في الشرق الأوسط 'دار التوزيع طلاس، الساق، دمشق، لندن ، 2003م ، ص 181.

(5) عبد الغني محمد عبد العزيز ، السياسة المائية التركية واثرها على الأمن القومي ، رسالة ماجستير مقدمة الي جامعة الكويت ، 2008 ، ص 90 ،

زيادة الحصص المائية للعراق في تاريخ 18\8\1974 وترى تركيا ان وجود فائض مائي لديها لم يأتي صدفة وانما بعد عناء كبير منها في بناء السدود ومشاريع تنظيم استخدام المياه.

اضافة لاستخدام تركيا الطرق الحديثة للري والزراعة واعادة استخدام مياه الصرف الصحي ، وسط هذه الاتهامات التي تتهم بها تركيا العراق وعجز العراق عن تطوير استخدام المياه لما يمر به من أزمة سياسية وأمنية ومادية¹، أي أن تركيا طورت المياه المخزونة بعد أن كانت مادة طبيعية (مادة أولية) أصبحت مادة (صناعية) سلعة ذات نفقات (التخزين والتشغيل والصيانة) وبإسقاط القيمة الاقتصادية للمادة الأولية (المياه الطبيعية) من الحسابات الاقتصادية للدول المتشاطئة لعدم وجود سند قانوني يدعم أسواق المياه ضمن الحوض الواحد.

يتوجب النظر لنفقات (التخزين والتشغيل والصيانة) للمنشآت المائية، فالوحدة المائية (الطبيعية) حُمّلت نفقات تصنيعية، وبالتالي أصبحت سلعة اقتصادية ذات سعر محدد، يمكن بيع خدماتها (نفقات التخزين والتشغيل والصيانة مع ربح معقول) إلى الدول المتشاطئة، وبذات الإطار يمكن بيعها كسلعة اقتصادية (مياه طبيعية - مادة أولية - يضاف إليها نفقات التخزين والتشغيل والصيانة مع ربح معقول) إلى دول المنطقة المجاورة (الدول غير المتشاطئة).

السند القانوني لبيع المياه :-

أ - لا يجيز القانون الدولي للأهوار الدولية لدولة المنبع بيع المياه لدول أسفل النهر أو حوضه، حيث أن حصص مياه

النهر الدولي يتم توزيعها تبعاً لقواعد القانون الدولي الذي يقر بالحاجات الفعلية للمشاريع التنموية والسكانية

ب - لا يجيز القانون الدولي نقل مياه النهر الدولي إلى منطقة خارج حوضه دون موافقة الدول ذات الصلة⁽²⁾.

ج - مقررات كافة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط رفضت بشكل قاطع فكرة إنشاء سوقاً للمياه

د - أقر القانون الدولي بوجود استرداد قيمة المياه من المستهلك واعتبار المياه كسلعة اقتصادية للحد من الهدر المائي خاصة مياه الشفة والري

- كما تطالب الحركة العالمية لعدالة المياه بتغيير القانون الدولي للإجابة وبشكل قاطع علي سؤال : من يسيطر علي الماء ؟ يجب ان يكون مفهوماً بشكل عام ان الماء ليس سلعة تجارية ، علي الرغم من امتلاكه بعداً اقتصادياً بالطبع ، ولكنه ايضاً حق للإنسان ومسؤولية مائية عامه مقابل الإطاحة بالمنافع التجارية وهنا سوف يكون الافضل لتركيا عدم خلق أزمة مائية كي لا تفقد المنافع التجارية⁽²⁾، ومع ذلك هناك حدود ما (أو خط أحمر) لا يمكن أن تتخطاه تركيا لإرضاء جيرانها العرب لاعتبارات إستراتيجية وأمنية وأدوار إقليمية

¹ العلواني طالب عبد الله فهد . المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية، في ضوء اتفاقية الامم المتحدة للأهوار الدولية ، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية ، 2017، ط 1 ، ص 218.
⁽²⁾ الربيعي صاحب، المرجع نفسه، ص 181 .

أولاً:- لا يعقل أنه كلما زادت المتطلبات المائية للمشاريع التنموية والسكانية لكل من سوريا والعراق تعمل تركيا على تلبيتها من خلال التنازل عن كامل حصتها المائية في النهر

ثانياً :- او في حال: تتنازل تركيا عن جزء من فائضها المائي (خزنها المائي في بحيرات السدود) إلى كل من سوريا والعراق، حين يكون متوسط إيرادات النهرين أقل من المعدل الطبيعي عند انخفاض إيرادات النهرين نتيجة الجفاف وإنحباس الهطولات المطرية، إستناداً للمدخل الاقتصادي حيث تدفع كلاً من سوريا والعراق فاتورة المياه الإضافية بإعتبارها نفقات (تخزين وتشغيل وصيانة) وتحديدأ بهذا المدخل الاقتصادي هناك ضبابية في القانون الدولي حول جواز استحصال دولة المنبع لنفقات (التخزين والتشغيل والصيانة) للمياه الإضافية التي قد تحتاجها الدول المتشاطئة أو الدولة الحوضية.

ثالثاً :- في حال تضمن تركيا حصص مائية كافية لكل من سوريا والعراق لتلبية حاجة مشاريعهما التنموية والنمو السكاني، بغض النظر عن المعدل الطبيعي أو غير الطبيعي لإيرادات مياه نهر الفرات ، استناداً لمبادئ حُسن الجوار

والعلاقات التجارية المتميزة التي تجني منها فوائد تفوق بأضعاف ما قد تحصل عليها من مطالبتها بفاتورة المياه الإضافية التي تشوبها الضبابية القانونية، شرط عدم وجود ملفات سياسية وأمنية عالقة تعقد سبل حل ملف المياه .

الحلول الاقتصادية

أولاً – مبدأ الحوافز المالية :- مازالت فكرة بيع المياه من الحوض المائي الدولي تثير الكثير من الاعتراضات والاشكاليات القانونية ولم يستقر الرأي القانوني والسياسي بشأنها بشكل نهائي، فلمتحمسين لها خاصة من دول المنبع يجدون طالما هناك اتفاقاً بين دول الحوض على توزيع حصص المياه بشكل عقلاني ، فمن حق الدولة التصرف بحصتها المائية سواءً عبر استثمارها على المستوى الوطني في مشاريع التنمية المتعددة أو استثمارها خارج الحدود الوطنية على شكل سلعة لبيعها في سوق المياه الإقليمي للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية¹.

بالإضافة إلى أن دولة المنبع (أو الدولة المصدرة للمياه) عند عدم حاجتها الماسة لحصتها المائية على المستوى الوطني فإنها تعمل على تخزينها في خزاناتها المائية والحفاظ عليها من التلوث مما يترتب عليها تكاليف إضافية (التخزين، منع التلوث، التشغيل والصيانة، وإقامة السدود) وبالتالي فإن القيمة الافتراضية للمياه الطبيعية لم تعد من الناحية العملية سلعة مجانية غير خاضعة لقوانين السوق وإنما سلعة (ذات تكاليف تصنيعية) تخضع لقوانين السوق في تحديد سعرها الحقيقي (كلفة المياه الحقيقية مضافاً إليها تكاليف التسويق كسلعة

¹ بارلو مود . الميثاق الأزرق _ أزمة المياه العالمية والصراع القادم حول حق الحصول على الماء. ترجمة بسام العقباني، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ، 2008 م ، الطبعة الاولى، ص 222.

اقتصادية خاضعة للعرض والطلب في السوق)، في حين أن المعارضين لفكرة بيع المياه من الدول المتشاطئة التي تعاني من (عجز أو فقر مائي) تجدها فكرة متعارضة مع القانون الدولي حول الأنهار الدولية والذي يقر بتوزيع منصف وعادل للمياه تبعاً للحاجات الضرورية للدول المتشاطئة ولا يجيز للدول المتشاطئة (دول المنبع أو غيرها) تخزين مياه الحوض الدولي الذي يزيد على حاجتها الفعلية (حتى لو كان ضمن حصتها المقررة) لإستثماره كسلعة قابلة للبيع للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية.¹

فالإعتراض على سوق المياه يستند لمبدأ الحاجات الضرورية للمياه في دول الحوض المائي، وليس لفكرة تقاسم المياه ومن ثم التصرف بالحصص المائية كسلعة قابلة للبيع والشراء مقابل معاناة دول الحوض الأخرى من عجز أو فقر مائي مزمّن الرأي الفاصل بين (المتحمسين والمعترضين) على فكرة بيع المياه في سوق إقليمية يتأطر بالمردود المالي للدول المصدرة للمياه وبوجوب دفع قيمة المياه الإضافية من الدول المتشاطئة.

التي تعاني من عجز أو فقر مائي وبالتالي زيادة الأعباء المالية على كافة المشاريع التنموية مما يؤثر سلباً على إجمالي الدخل القومي ويحد من فرص النهوض بالمشاريع التنموية المستقبلية كون المياه عنصر اساسي في نجاحها او فشلها.

المدخل الاقتصادي لهذا المآزق (القانوني، السياسي، والمالي) بين الدول المتشاطئة وجوب دفع قيمة المياه التي تزيد على حصة الدولة التي تعاني من العجز أو الفقر المائي، لنفترض أن العراق الذي يعاني من عجز مائي بنحو (2 - 3) مليار م³ سنوياً، يحتاج لشراء نحو 2 مليار م³ مياه من تركيا وبإفتراض أن سعر المتر المكعب الواحد نحو 0.40 دولار أمريكي يتوجب أن يدفع العراق لتركيا نحو 800 ألف دولار أمريكي سنوياً لقاء ذلك تبعاً للمدخل الاقتصادي لإختلاف وجهات النظر بين الجانبين حول فكرة بيع المياه، لكن الفكرة ذاتها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما يتخللها خلاف ذات طابع قانوني حول تفسير بنود القانون الدولي حول تقاسم المياه في الأنهار الدولية.

ويؤطر كلا الخلافين (الاقتصادي والقانوني) بُعد سياسي يتعلق بالدور الإقليمي لكلا البلدين ومحاولة كل منهما تحجيم دور الآخر على الصعيد الإقليمي من خلال حرق الأوراق الراححة (المياه بالنسبة لتركيا وبالنسبة للعراق وسوريا ودعم حركات التمرد التركية) في اللعبة السياسية على المستوى الإقليمي، إن إسقاط الجانب السياسي من الخلاف المائي بين الدول المتشاطئة كفيل بحل المشاكل المائية العالقة، وبالعودة للخلاف المائي بين العراق وتركيا حول فكرة بيع المياه ومدخلها الاقتصادي المحدد بنحو 800 ألف دولار أمريكي سنوياً⁽²⁾.

يمكن أن يدفعها العراق ليس كتنقد مالي مقابل حصوله على حصة إضافية من المياه وإنما تقديم حوافز اقتصادية بديلية ك: زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حصول تركيا على أسعار تفضيلية تقل عن السعر العالمي عند شرائها للنفط العراقي أو الغاز السوري، مساهمة كل من العراق وسوريا في مشاريع مشتركة

¹ الربيعي صاحب، المرجع نفسه، ص 181 .
² المرجع السابق.

مع تركيا بشأن تمويل برامج التنبؤ بالفيضانات ونظم الرصد المائي والمناخي وتنمية الموارد المائية المستدامة، تحسين نوعية المياه،⁽¹⁾ وإقامة الخزانات المائية والسدود لصالح كافة دول الحوض مقابل قيام تركيا بتأمين الحاجات المائية الفعلية لكل من العراق وسوريا وتقديم خبراتها في مجال المياه للتقليل من الهدر المائي في كلا البلدين، يعد نظام الحوافز الاقتصادية البديلية مدخل مناسب لحل أزمات المياه العالقة بين الدول المتشاطئة، وعند عدم قدرة بعض الدول الفقيرة اقتصادياً (المتشاطئة في الأنهار الدولية) والتي تزيد حاجتها للمياه على اعتماد نظام الحوافز الاقتصادية البديلية مع دول المنبع، فيمكن لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساهم في تمويل نظام الحوافز الاقتصادية البديلة من خلال تقديم الخبرات التكنولوجية وإقامة مشاريع مائية لصالح كافة دول الحوض المائي.

ثانياً - مبدأ تبادل المنفعة: تسعى تركيا من خلال مشروعها المائي العملاق (GAP) لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال إنشاء بنك مائي يوفر المياه لدول المنطقة التي يعاني معظمها من فقر مائي أو عجز مائي، لقد أبدت استعدادها بتوفير المياه لكافة دول المنطقة واقترحت مشاريع مائية عديدة لنقل المياه، كان أبرزها في عقد الثمانيات من القرن المنصرم المسعى بـ (أنابيب السلام).

لتزويد كافة دول الخليج إضافة إلى إسرائيل (وهذا في إطار بوادر التعاون التركي الإسرائيلي عام 1986م عندما طرحت تركيا مشروع أنابيب السلام لنقل المياه إلى إسرائيل ودول أخرى وكذلك مشروع الأكياس العائمة)¹ والإردن والعراق وسوريا، ومشروعاتها الأخرى لتزويد كل من اليونان وقبرص بالمياه.

بالرغم من حاجة دول المنطقة للمياه التركية رفضت الاقتراحات التركية نتيجة السياسات (غير العقلانية) للحكومات التركية السابقة ومواقفها العدائية من القضايا العربية وانحيازها لإسرائيل. لكن المواقف المعتدلة للحكومات التركية المتعاقبة خلال العقد الحالي مع الدول العربية تحديداً أدت لقفزات نوعية بالعلاقات التجارية والسياسية بينها وبين الدول العربية وخاصة العراق الذي من المؤمل أن يصل التبادل التجاري مع تركيا لنحو 20 مليار دولار بحلول العام 2012 لقاء إغلاق الملفات السياسية والأمنية والتوصل لحل ملف المياه. لكن المنفعة الاقتصادية التي تنجنها تركيا من العراق وسوريا لحل ملف المياه يجب أن لا تقتصر على بلدان الحوض ذاتها فكلما زادت وأصر العلاقات المختلفة كلما صعب فك الارتباط والتنصل من الاتفاقيات المختلفة خاصة منها اتفاقيات المياه.

وبهذا الإطار على العراق مساعدة تركيا لبيع مياهها للدول العربية الأخرى التي تعاني من فقر مائي كـ (الأردن والكويت) فسبق للدولتين أن اقترحت على العراق مد أنابيب لجر المياه من نهر الفرات لسد حاجتهما المائية المتزايدة، وتبعاً للقانون الدولي للأنهار الدولية يتوجب أخذ موافقة سوريا على المشروعين باعتبارها إحدى الدول المتشاطئة في نهر الفرات.

¹ المرجع نفسه، ص 181.

أجرت شركات عالمية دراسات لمشروع نقل المياه وجدواهما الاقتصادية في نهاية العقد المنصرم شملت :

1 - مشروع نقل المياه من العراق إلى الأردن :

اقترحت شركة Sir Hamilton Gibb Company بمد أنبوب بين نهر الفرات في العراق والعاصمة الأردنية عمان، وربما تكون الفكرة الأصلية قد استندت إلى واقع وجود خط أنابيب لنقل النفط (لشركة التابلاين) يمكن استخدامه لنقل المياه من نهر الفرات عبر الأراضي العراقية وشمال الأردن، فتتدفق المياه عبر خط أنابيب النفط لتصل إلى واحة الزرقا ومنها يجري ضخه في شبكة المياه الموجودة إلى إربد وعمان.¹

أن استخدام أنبوب النفط (فكرة مبالغ بها) كون الأنبوب لم يستخدم منذ سنوات عديدة، لذا، من المتوقع أن يكون قسم كبير منه تالفاً وبحاجة إلى إصلاح وكلفة الإصلاح ستفوق كلفة مد أنابيب جديدة. يضاف إلى ذلك أن العمر الافتراضي للأنابيب (بشكل عام) لا تزيد على 50 عاماً، وبذلك تجاوزت العمر الافتراضي لها خاصة أنها خارجة من حيز الاستخدام ولا توجد صيانة دورية لها ويعتمد المشروع على وجود فائض من المياه قدره 16,1 مليون متر مكعب يومياً⁽²⁾

وبحث الجانب الأردني في مطلع الثمانينات مع العراق إمكانية مد أنبوب من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية للأردن بطول 650 كم وقطر 1.75 م

ولكن الشكوك أحاطت بالجدوى الاقتصادية للمشروع وإمكانية تمويله نتيجة طول المسافة، ووعورة التضاريس، وارتفاع التكاليف التي قدرت بين (1.8) مليار دولار أمريكي وذلك لنقل بين (160 - 240) مليون م³ سنوياً، إن كلفة نقل المتر المكعب الواحد من مياه الفرات إلى الأردن تقدر بنصف دولار في الخط الشرقي وبنحو دولار واحد في الخط الغربي، وفي منتصف أكتوبر من عام 1998 زار بغداد مجموعة من خبراء المياه الأردنيين لإعادة بحث مشروع نقل المياه من الفرات إلى الأردن

2 - مشروع نقل المياه من العراق إلى الكويت :

أول دراسة لمشروع نقل المياه إلى الكويت قامت بها شركة بريطانية عام 1953، وفي مطلع السبعينيات باشرت شركة سويدية بإعادة دراسة المشروع ثم تبعها شركة فرنسية في مطلع الثمانينيات، ومن خلال الدراسة خطط لنقل ما قدره 6165 م³ من المياه يومياً منها 1850 م³ من مياه شط العرب، وقد وقعت الكويت في آذار 1989 اتفاقية مع العراق لنقل المياه من جنوبي العراق تصل بين (1200.550) مليون جالون في اليوم أي ما يعادل 2.5 مليون م³ يومياً كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تصل إلى 700 مليون جالون يومياً لمياه الشرب و 500 مليون جالون يومياً للري، وتقدر كلفة المشروع 1.5 مليار دولار ومدة التنفيذ تستغرق 10 سنوات²، ولكن

¹ مورو أحمد. الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، الجزيرة نت ، الدوحة ، 2008 م.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

² الربيعي صاحب، المرجع نفسه، ص 181.

المشروع جمد في حينه بسبب تداعيات الحرب العراقية . الإيرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية ، إضافة إلى الابتزاز الذي مارسه حكومة العراق وذلك حين طالبت بإغلاق محطات تحلية المياه في الكويت الفوائد التي تجنيها الأطراف المستفيدة من مشروع نقل المياه .

1 – تمرر تركيا المياه التي ترغب في بيعها للاردن والكويت عبر مجرى الفرات في العراق، ومقابل ضربتها تمرر تركيا للعراق مياهاً إضافية تفي بمتطلباته المائية.

2 – ترتفع مرتبة العراق في حوض الفرات من دولة مصب إلى دولة أعلى النهر مقابل ذلك تصبح كلاً من الاردن والكويت دولتا مصب بالنسبة للعراق.

3 – ارتقاء العلاقات التجارية والدبلوماسية بين كل من العراق وتركيا والاردن والكويت.

4 – تجني تركيا فوائد مالية من بيعها المياه لكل من الاردن والكويت.

5 – يغطي الاردن عجزه المائي المزمع ويتخلص من وطأة مشكلة تقاسم حصص المياه في نهر الأردن مع إسرائيل ومن إشكاله المائي مع سوريا بشأن تقاسم مياه حوض اليرموك.

6 – بالنسبة لسوريا تحصل على حصص إضافية من مياه الفرات كضريبة مرور من تركيا وتقل حدة مشاكلها المائية مع الاردن في حوض اليرموك.

7 – الكويت تحصل على مياه أقل كلفة من تحليتها لمياه البحر، ويمكنها التوسع بالمساحات الزراعية ومشاريعها التنموية ، ان الطلب على المياه متزايد خاصه للعراق وفي عام 2005 فقد قدرت الاحتياجات كالاتي :77، 1 مليار م 3 للمنازل ، و 1 مليار م 3 للصناعة¹.

8 – يمكن تفعيل التعاون بين كل من العراق والاردن والكويت بشأن التوسع بالمراعي والتحريج الاصطناعي ومشاريع مكافحة التصحر وغيرها.

9 – تشكيل لجنة خماسية (تركيا، سوريا، العراق، الاردن، والكويت) أو سداسية (تضاف إليها السعودية باعتبارها إحدى دول حوض الفرات) لتفعيل أوجه التعاون المائي والزراعي والفني.

المبحث الثاني :- بداية التعاون والاتفاق وتشكيل اللجان وايجابيات الحلول.

المطلب الاول :- بداية التعاون بين دول حوض نهر الفرات .

بدأ التعاون في حوض الفرات منذ عام ١٩٢٠ إذ وقعت أول معاهدة بين فرنسا وبريطانيا (سوريا والعراق كانتا تحت انتدابهم) كقوتين عظميتين في المنطقة في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٣٠ وقع البروتوكول الفرنسي

¹ رمزي سلامة ،مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية ، منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزي وشركاه ، ص 2001 ، ط1، مصر 131.

– التركي والذي تضمن التعاون فيما بينهم في استعمالات نهر الفرات¹ أما بين الدول العربية وتركيا فقد بدأ التعاون في عام ١٩٤٦ عندما وافق كل من العراق وتركيا على المراقبة، بعد ذلك عقدت لقاءات ثلاثية بين الدول الثلاث في منتصف عام ١٩٦٠ على الرغم من عدم توصل الأطراف المجتمعة بصورة رسمية إلى حل نهائي، بعد ذلك عقد بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني، وبعدها عقدت اللجان الفنية للدول الثلاث بصورة مشتركة خمس دورات للمدة من ١٩٧٢-١٩٧٤ بين العراق وتركيا و بعد ذلك وفي عام ١٩٨٠ اقتصرت المباحثات فيما على ملء خزانات كيبان والأسد والحبانية بالمياهوقوع محضر اجتماع اللجنة العراقية - التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، وفي عام ١٩٨٣ انضمت إليها سورية⁽²⁾، وفي عام ١٩٨٧ وقعت سورية وتركيا بروتوكول عام ١٩٧٨ في دمشق .

وفي عام ١٩٨٨ صدر بيان عن اجتماع وزراء الري والمياه لدول تركيا وسورية والعراق حول المياه الإقليمية لنهري دجلة والفرات على أساس حسن النية والجوار درسوا فيها مقترحات اللجان الفنية المتعلقة بحوضي دجلة والفرات والاحتياجات المائية للدول الثلاث⁽³⁾.

وفي عام ١٩٩٢ أكد بيان اجتماعات وزير خارجية سورية وتركيا الموقف المبدئي لتركيا الذي يدعو إلى عدم المساس بحقوق سورية والعراق من المياه، بعد ذلك جرت اجتماعات بين البلدان الثلاث، ولكن لم تناقش هذه الاجتماعات توزيع حصص جديدة لكل من سورية والعراق بل تضمنت المحافظة على نوعية المياه وغيرها، وأخيرا جاءت زيارة عبد الله غول إلى العراق وقد كان لموضوع المياه أهمية في المباحثات التي جرت، إن قضية المياه قد ينجم عنها تعاون عربي – تركي لا سيما بشأن الحاجة الملحة إلى طلبات السكان المتزايدة في البلدان المعنية .

المطلب الثاني :- أهمية التعاون كحل لأزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات

لاشك أن عدم التوصل إلى اتفاقيات نهائية توضح حصة كل من الدول في مياه نهر الفرات سيبقى يشكل مصدر توتر في المنطقة، ناهيك عن الاختلاف بين تعريف النهر من قبل تركيا والدول العربية المعنية، إذ تعد تركيا نهار الفرات نهرا وطنياً عابراً للحدود وتعتبره سوريا والعراق نهراً دولياً⁽⁴⁾

¹ Ibrahim Kaya ; the Euphrates, Tigris basin , An overview and opportunities for cooperation under international law , internet ,2008.

(2) محمد احمد عقلة المومني، جيوبوليتيكا المياه - الأسس القانونية لتقاسم المياه المشتركة في الوطن العربي، دار الكتاب الثقافي 2005 ط 1 ، اريد ، ص ٩٤.

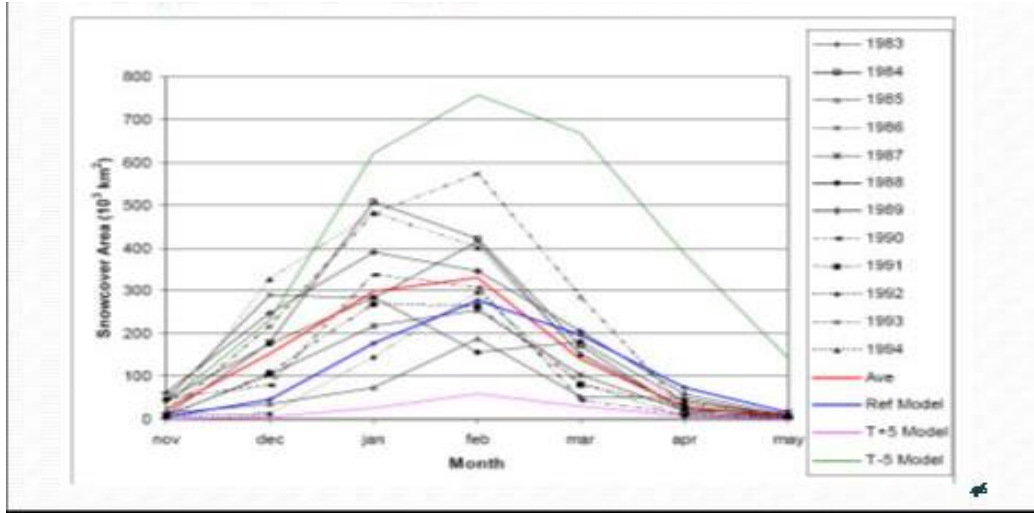
(3) تطوير اطر تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(4) تطوير اطر تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(5) خدام منذر . الامن المائي العربي ، (الواقع و التحديات) ،مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ، 2001، الطبعة الاولى ص 217 ، 216.

ومن المتوقع ان يتفاقم الأمر سوءا في المستقبل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تأثير التغيرات المناخية المتوقعة على تصريف النهر، حيث تشير الدراسات إلى أن منابع نهر الفرات ستتعرض إلى انخفاض في الهطول المطري في حدود 20 إلى 30 % مما سيؤثر سلبا على الجريان السطحي، إضافة إلى تأثير ارتفاع درجات الحرارة نتيجة التغيرات المناخية وانعكاس ذلك على الهطول الثلجي في مناطق الينابيع المغذية للنهر، ويبين الشكلان 18 و19 هذه التأثيرات، إذ أن ارتفاع الحرارة بمقدار خمس درجات سيؤدي إلى انحسار الغطاء الثلجي من 170000 كم² إلى 33000 كم²، كما سيؤدي انخفاض الأمطار إلى نقص التغذية للمياه الجوفية في مناطق تغذية ينابيع نهر الفرات بمقدار 10% وان انخفاض الهطول المطري بمعدل 25% سيؤدي إلى انخفاض تصريف النهرين بنسبة 42%

شكل رقم (1) تأثير مساحة الغطاء الثلجي في أعالي حوض نهر الفرات على تصريف النهر⁽¹⁾

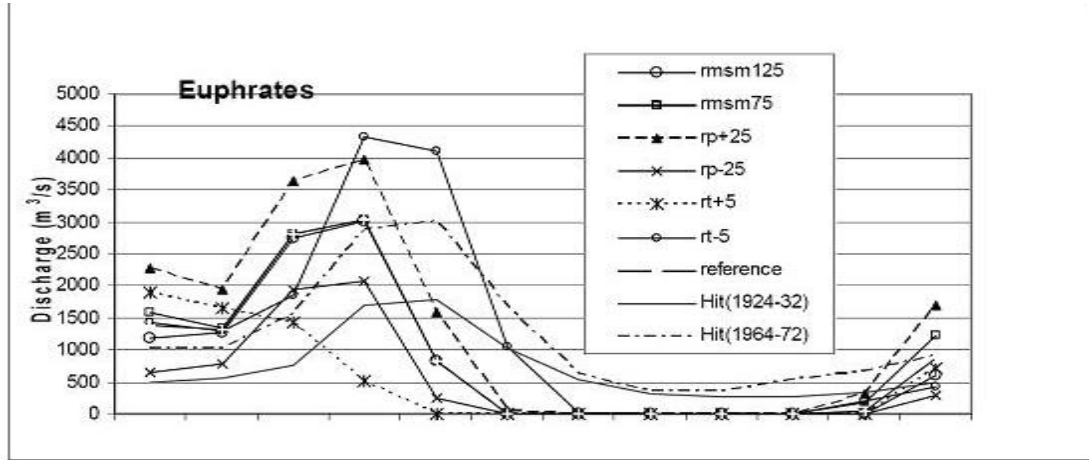


(1) (UNEP 2010).

المصدر ، (SMITH ,and al.2000)

(1)الدروبي عبدالله . ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهر دجلة والفرات لإستغلال موارد الماء المائبة الإستغلال الأمثل ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،، الرياض ، 2011 ، ص 35

شكل رقم (2) تأثير انخفاض الهطول المطري في أعالي حوض نهر الفرات على تصريف النهر⁽¹⁾



المصدر: الدروبي عبدالله . ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجله والفرات لإستغلال مواردهما المائية الإستغلال الأمثل ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ، الرياض ، 2011

في الحقيقة فإن التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة بين الدول المعنية يتطلب تصفية النوايا والثقة المتبادلة في مصير مشترك، وهذا الأمر يجب أن يتم بمعزل عن المصالح الجيو- استراتيجية إذ كما ذكرنا فإن المصالح الاستراتيجية لا يمكن أن تلغي تاريخاً مشتركاً لشعوب المنطقة يعود إلى آلاف السنين، والنزاعات المسلحة لا يمكن أن تفضي إلا إلى مزيد من الخراب والدمار لكافة شعوب الحوضين وحتى لتركيا التي تعتبر الأقوى من حيث القوة العسكرية والهيمنة، وحتى لو كانت دولة المنبع .

إذ أن نشوب أي صراع مسلح سيؤدي بالضرورة ليس فقط إلى الدمار وإنما سيكون له انعكاسات إنسانية واقتصادية من حيث تكاليف العدة والعتاد ودمار المنشآت والمشاريع الاقتصادية التي تم بناؤها لصالح شعوب المنطقة، ناهيك عن العداوات التي يمكن أن تنشأ بين الشعوب ويمكن أن تستغل من قبل البعض في صراعات تخرج عن الهدف الذي انطلقت من أجله .

المطلب الثالث :- نقاط الخلاف الاساسية بين دول حوض نهر الفرات وسلبيات التعاون .

1- سلبيات التعاون والادارة المتكاملة للنهر من منظور سوريا والعراق :- ووفقاً للمعلومات المتاحة فإن نقطة الخلاف الأساسية بين الدول العربية (العراق وسوريا) من جهة وتركيا من جهة ثانية فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق نهائي هو أن تركيا تطالب بان يكون هناك إدارة متكاملة للنهر يتم في بدايتها إجراء حصر للأراضي الزراعية والاحتياجات المائية ويتم في ضوءها تحديد الحصص، في حين أن الدول العربية تقول بأنه لا يمكن الحديث عن إدارة ناجحة وثابتة وتعاون ومازالت دولتي المجري الأوسط والأسفل لا تعلمان لتاريخه مقدار حصتهما من مياه النهر من خلال اتفاقية نهائية بين الأطراف الثلاثة المعنية وبعد أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقية وحصول كل طرف

بموجبها على حصته العادلة والمعقولة من مياه نهر الفرات، يتم التعاون وتشكيل لجنة فنية مشتركة لإدارة كل حوض على حده نظراً لخصوصية كل منهما واختلاف ظروفه¹،

وتكون مهام هذه اللجان كبيرة حيث يمكن بالإدارة الحكيمة والرشيطة تجنب البلدان الثلاثة أي مخاطر طبيعية مثل الجفاف، والتلوث والفيضان.

فضلا على ان سلبيات التعاون والاتفاق هو ان تركيا دوما تخالف مضمون هذه الاتفاقيات حيث هناك أكثر من ثلاثة عشر نصاً وقعت تركيا عليها مع كل من سورية والعراق منذ عام 1920 وحتى عام 1993 من أجل استثمار مياه النهرين بشكل سليم دون الإضرار بأي دولة من الدول المعنية ومع ذلك خالفت تركيا مضمون هذه المعاهدات عندما قطعت مياه نهر قويق عن مدينة حلب في سورية وعندما نفذت العديد من السدود على نهر الفرات وروافده من دون أخذ موافقة سوريا والعراق رغم توقيعها على معاهديهما لعام 1946، وعندما قطعت مياه نهر الفرات لمدة شهر في بداية عام 1990 خلافاً لمنطوق بروتوكول عام 1987 مع سورية

على الرغم من تحسن العلاقات السياسية بين الدول العربية وخاصة بين سوريا والعراق، وانعكاس ذلك على التبادل التجاري فيما بينها، فإن التفاهم والتعاون مازال محدوداً فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق نهائي ومنصف لموارد مياه نهر الفرات، وبالتالي فإن هذا الموضوع مازال يشكل بؤرة توتر بين الدول العربية المعنية و تركيا، ومازالت تركيا تتعامل مع الدول العربية كالمصدق عليهم بمياه الفرات اي انها صدقة تعطيها إلى الدول العربية⁽¹⁾، فعلى سبيل المثال عند زيارة الرئيس التركي غول إلى العراق في عام 2009 حيث كان الجفاف يسيطر على العراق - وافق على منح العراق كميات إضافية من نهر الفرات وصلت إلى 130 م³/ثانية (حوالي 4 مليار م³) إلا أن هذا الأمر توقف مع نهاية عام 2009، ولقد تم الاتفاق بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق على تشكيل لجنة عليا على مستوى وزراء المياه للتشاور، ومع ذلك فمازال موضوع اقتسام مياه النهر دون حل جذري ومازالت تركيا تطالب بأن يتم إجراء تحديد سنوي للاحتياجات يتم من خلالها التوزيع الحصص والنسب المئوية⁽²⁾.

اي توزيع المياه بين الدول الثلاث وذلك بحجة أن الموارد المتاحة في النهر لا يمكن أن تغطي كافة الاحتياجات التي تطلبها كل دولة على حدة، أي أن تركيا تحاور على تشكيل إدارة مشتركة للنهر تعتمد على تبادل المعلومات والرصد، أي بمعنى آخر فإن حصة كل من سوريا والعراق سوف تتبدل تبعاً للاحتياجات ومدى كفاءة استعمال المياه بصورة خاصة في الزراعة، أي ان كلا من سوريا والعراق ليس بمقدورهما وضع خطط متوسطة وبعيدة المدى بالنسبة للتنمية في المنطقة.

¹ الدروبي عبدالله . ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجلة والفرات لإستغلال مواردهما المائية الإستغلال الأمثل ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،، الرياض ، 2011 ، ص 36.

⁽²⁾ انظر بروتوكول عام 1987 بين دول حوض نهر الفرات .

في الحقيقة فقد تقدمت تركيا (مقترح وزارة الخارجية التركية في عام 2004) بمقترح يعتمد على ثلاثة مبادئ تشمل تعظيم الاستفادة من المياه، والتوزيع المنصف، والاستخدام العقلاني لمياه نهر الفرات، ولكن هذا المبدأ رفض من قبل سوريا والعراق عندما عرض لأول مرة في عام 1984 وبعدها في عام 1990 و1993 وكذلك في عام 2004 ، ومن جهة ثانية لا بد من الإشارة هنا إلى أن كافة التفاهات التي تمت حول توزيع الحصص لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية المياه، خاصة وأن جزءاً كبيراً من مياه النهر تستخدم في الري سواء في تركيا أو في سوريا وبالتالي فإنها تكون محملة ببواقي الأسمدة والمبيدات، إضافة إلى الملوحة المرتفعة وخاصة بعد استخدامها في الري ضمن الأراضي السورية التي تتميز بملوحة مرتفعة وبالتالي تصبح مياه النهر في العراق الأوسط غير قابلة للاستعمال ولاشك أن هذا الموضوع سيؤدي أيضاً إلى زيادة التوتر بين الدول، خاصة وأن لدى العراق خطراً كبيراً للتنمية الزراعية بعد سنوات الحروب التي عانى منها ، وقد تم الاتفاق مؤخراً بعد تشكيل المجلس الأعلى السوري التركي للتعاون (2009-2010) على التركيز على إيجاد نقاط للتعاون والاتفاق والبناء عليها بدلاً من التركيز على نقاط الخلاف.

ولا سيما أن التاريخ السياسي للمنطقة يؤكد أن متغير المياه العذبة قد صار عنصراً أساسياً من عناصر الأمن كما هو عامل مهم من عوامل الاقتصاد¹ ، إن هذه السلسلة تتطلب بداية الإيمان بأن النزاع لا يحل أي مشكلة وأن الحوار والتعاون هو الأساس في تلبية المصالح المشتركة، وأن مصالح شعوب المنطقة تتطلب هذا الحوار بعيداً عن التدخلات السياسية والهيمنة، فالشعوب في النهاية ومهما بلغت القوة العسكرية لا يمكن أن تقهر⁽²⁾

المبحث الثالث :- حلول قانونية للأزمات المائية من منظور القانون الدولي والشريعة الإسلامية

المطلب الاول :- وسائل تسوية المنازعات الناشئة عن استخدام المجاري المائية الدولية :- نجد الدول تسعى بشتى الطرق الى المحافظة على المجاري المائية الدولية وديمومة الاستفادة منها , ولاشك أن ذلك ليس بالامر السهل كون تلك المجاري ترتبط بين دول متقاربة جغرافياً وقد يحصل أن أحد الدول المشتركة في المجرى المائي لا يروق لها ما تقوم به جارتها فتعتمد الى الاحتجاج ومن ثم يبدأ النزاع, من لحظة نشوء هذا النزاع يبدأ دور القانون الدولي بحله , وإنسجاماً مع خصوصية الموضوع المراد حله فقد تنوعت الوسائل التي يحل بها هذا النزاع فبدأً بمرحلة حله سلمياً والذيتتم بدون اللجوء للقضاء وإن عجزت تلك الوسيلة عن القيام بهذه المهمة لجأ المتنازعون للقضاء لوضع حد لذلك النزاع كون الحكم القضائي الذي سيصدر يمثل عنوان الحقيقة ومن ثم لايجوز الجدل او إثارة الموضوع مجدداً , و الوسائل اما ان تكزنوسائل دبلوماسية ووسائل قضائية، فالوسائل

¹ الدرربي عبدالله، إيجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجلة والفرات لإستغلال مواردهما المائية الإستغلال الأمثل ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2011، ص 38 .

(2) عائب حبيب ، المياه في الشرق الاوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات ، ط1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 2009، ط1

الدبلوماسية يمكن تصنيفها الى اربع (المفاوضات و المساعي الحميدة و الوساطة و التوفيق) اما الوسائل القضائية فهي(التحكيم الدولي و محكمة العدل الدولية)¹.

1 - حل النزاعات عن طريق القانون الدولي والعرف الدولي .

أولاً :- العرف الدولي ودوره في حل الازمات المائية وتسوية المنازعات بين الدول المتجاورة . دور العرف الدولي في وضع وتطوير المبادئ والقواعد الخاصة بتقسيم المياه بين الدول المتجاورة. مفهوم العرف الدولي:- العرف الدولي هو مجموعة من الاحكام القانونية التي نشأت في المجتمع الدولي وبسبب الاتباع المتكرر لهذه القوانين من قبل الدول استقرت وصارت ملزمة وواجبة الاتباع⁽²⁾.

والعرف الدولي يتكون من ركنين الاول : الركن المادي وهو عبارة عن تكرار اتباع الدول لقاعدة ما لحكم علاقة معينة , فيثبت بذلك ان ثمة قاعدة اصبحت مقبولة من المجتمع الدولي

، ويستدل على توافر العنصر المادي للعرف من دراسة السوابق الدولية وتصرفات حكومات الدول حيال مساله معينه⁽³⁾ ، اما الركن الثاني للعرف فيتمثل في الركن المعنوي وهو شعور الدول بان التصرفات المادية التي تقوم بها او تطبيقها ملزمة لها قانوناً

ولقد اشارت المادة 83 من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية الى الركن المعنوي حينما اشترطت ان يكون العرف مقبولاً بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال⁽⁴⁾، كما ايدت محكمة العدل الدولية ذلك في الحكم الذي اصدرته ، في 20 تشرين الثاني 1995 والخاص بحق الملجأ. ويتميز العرف بطبيعته المتطورة، وبقدرته على التكيف مع الاحوال المتغيرة للحياة الدولية⁽⁵⁾، ولذلك فالعرف يمثل اساساً جوهرياً لتنظيم تقسيم الحصص المائية بين الدول التي تشترك في حوض او مجري مائي واحد .

ثانياً :- تعريف النهر الدولي وانواعه:- يعرف النهر بأنه مجرى المياه العذبة، إذ يعتبر من أهم مصادر تلك المياه، أما النهر الدولي بصورة عامة فهو ذلك المجرى الذي ينبع من دولة ما ويسير في دول أخرى، وهو على نوعين: الأول يسمى نهر متعاقب، الذي يعبر أكثر من دولة مثل نهر دجلة والفرات والنيل والدانوب، فإن الإمام ابا حنيفة افتي فيه وشرحه وقال (اذا كان النهر بين قوم واختصموا في الشرب كان الشرب بينهم علي قدر اراضيهم ، لأن المقصود

¹ طابع محمد سلمان 2006، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي _ دراسة مسحية للاتجاهات النظرية ، مجلة النهضة ، العدد 2 ، المجلد 7 ، الناشر جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
⁽²⁾ أسامة صبري محمد و دعاء رحمن حاتم، 2018 ، بحث عن تسوية المنازعات الناشئة عن استخدام المجاري المائية الدولية وتطبيقاتها في العراق ، ص 5 .

(21) د. محمود صالح محمد ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006 ، ط 1 ، ص 931.

(3) د. المختار ياسر ، جامعة كربلاء مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق ، شباط - فبراير 2018 م .

(4) د. العظيمة عصام . القانون الدولي العام ، 1992، ط 5 ، ص 712

(5) ابو الوفا أحمد. الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001، ط 1، ص 91

الانتفاع بسقيها فيتقدر بقدره ، فإن كان الاعلي منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين.

ولكنه يشرب بحصته ، فإن تراضوا علي ان يسكر الاعلي في النهر حتى يشرب بحصته او اصطالحوا علي ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز، لأن الحق له ، الا انما اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر بما ينكبس به النهر ، من غير تراض ، لكونه إضرار بهم¹ ، أما النوع الثاني فهو النهر المتاخم الذي يكون حدود بين بلدين ، بحيث تكون لكل دولة ضفة واحدة من هذا النهر مثل شط العرب ، (فإنه يقسم بالتساوي)⁽²⁾ ، ولقد مرّ تعريف النهر الدولي بمراحل عدة وتمكن القانون الدولي في النهاية من التوصل الى تعريف النهر الدولي؛ إذ تناولته المادة الثانية من إتفاقية الامم المتحدة لعام 1997م لاستخدام المجرى المائي الدولي في الشؤون غير الملاحية، بأنه: "شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكّل بحكم علاقاتها الطبيعية ببعضها البعض شكلاً واحداً نحو نقطة دخول واحدة، وهو المجرى الذي تقع اجزائه في دول مختلفة"، يعتبر نهر الفرات من الأنهار الدولية؛ كونه يمر بأكثر من دولة، إذ نلاحظ أن النهر يقطع مسافة في العراق أكثر من كلا الدولتين المتشاطئتين، إذ إن طول نهر الفرات الكلي 2880 كم، يقطع في العراق مسافة 1200 كم، وهذا يعني أن له نسبة 52% من نسبة طوله الإجمالي، ويعتبر هذا حق من الحقوق الجغرافية للعراق في النهر و إنّ مفهوم "دول الحوض النهري"، قد حلّ فعلاً محل مفهوم النهر الدولي كما يعتقد باحث آخر هو د. سليمان عبد الله إسماعيل، فهو يرى أنّ (مفهوم النهر الدولي قد تطور أكثر وتوسع، فلم تعد الملاحظة هي الأساس الذي يحدد "دولية" أو "وطنية" النهر، بل أصبح الفقه الحديث ينظر إلى الاستخدامات المتعددة لمياه الأنهار، ما يوجب التخلي عن مصطلح "الدول المتشاطئة" والأخذ باصطلاح دول الحوض النهري التي تساهم جميعاً في تشكيل حوضه الطبيعي . ويشمل "نظام المياه الدولية" المجرى الرئيسي للنهر و روافده وسواء الإنمائية "المنابع" أو التوزيعية" المصببات وسيكون دون أدنى شك لصالح دول المصب، والتي تقع في الترتيب الأدنى جغرافياً للحوض كالعراق، في مواجهتها لتجاوزات وتعديات دول المنبع التي تحتكر مياه الأنهار وتضفي هويتها القومية على الأنهار من طرف واحد وخارج منطق التاريخ و القانون الدولي.

نعتقد، إذاً، أنّ هذه التعاريف والمفاهيم القانونية الجديدة يمكن أن تكون، بل هي فعلاً، مصدّات مفيدة وجيدة لدول مستهدفة كالعراق تساعد في بناء دفاعات راسخة وقوية عن حقوقه الطبيعية في الرافدين، دون أن يضر ذلك كثيراً بالهوية الثقافية والحضارية "العراقية".

أما من ناحية القانون الدولي العام، فإن للعراق وسوريا أيضاً حقوقاً قانونية في النهر ولإعتبارات عديدة، أولها إن نهر الفرات نهر دولي بكل الإعتبارات وذلك استناداً إلى الإتفاقيات الدولية السابقة مثل إتفاقية (هلسنكي)

¹ تكملت شرح فتح القدير 85/10 ، قانون المياه في الاسلام، مصدر سابق ، ص115.

(2) شرح فتح القدير 85/10 ، قانون المياه في الاسلام، مصدر سابق ، ص 116 .

(3) د.سامر مخيمر، وخالد حجازي، 2009، أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة ، ص 28، استشهد به د. سليمان عبد الله

إسماعيل في ، ص248

عام 1966م، وإلى إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997م، التي أكدت على ما أقرته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في 17/6/1994م في مادتها الخامسة التي تنصّ على أن " حق دول المجرى المائي أن تنتفع كل في إقليمها بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة ويتوجب عليها التعاون في حمايته وتنميته"، ولكن تركيا لا تعترف باتفاقية 1997؛ لأنها لم تصادق عليها، وبالتالي فهي غير ملزمة بها، وعلى الرغم من أن هناك معاهدات بين تركيا والعراق يقرّ بها الطرفان بدولية النهر، إلا أن تركيا تعتبرها لاغية؛ لأنها قد أبرمت خلال فترة الإنتداب البريطاني والفرنسي على العراق

وسوريا، أما الإعتبار الثاني، فأن هناك بروتوكولات ومذكرات واجتماعات بين دول حوض الفرات التي تؤكد دولية النهرين، وخاصةً من الجانب التركي¹.

حيث تعتبر سوريا ان تركيا اعترفت في اكثر من معاهدة ان النهر التعاقي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصه بالانهار، لكن الأخير ما يزال متمسك بعدم دولية النهر وبالتالي يعتبر أن له الحق المطلق في التصرف بمياه النهر دون مراعاة دول المصب، وهذا يُعدّ بحد ذاته تجاوزاً سافراً على مبادئ القانون الدولي العام وعلى حقوق دول المجري و المصب ويكرر السوريون انه اذا تم رفض الصفه الدولية عن الانهار التعاقيبة فلن يكون نهر الراين والسنگال والنيل وغيرهم انهاراً دولية .

المطلب الثاني :- خطوات الحل السوري للامزة مياه الفرات :

- يؤكد السوريون ان الخلاف التركي – السوري علي مياه نهر الفرات مصطنع لان الحكومة التركية تريد خلق مشكله حوله غير مشكله تقاسم المياه وهي طرح تركيا لمياه ملوثة تزيد سميتها عن مياه الصرف الصحي لذلك كان حلهم للمشكله ان تمتنع تركيا عن تغيير المنطقة التي يجتاز فيها النهر الحدود الا بموافقة الدولة الجارة وعدم تغيير طبيعة المياه بالمخلفات الصناعية او مجاري الصرف الصحي وعدم حجز ماء النهر او التصرف به لدرجه تسبب هبوط المستوي الطبيعي للمجري في سوريا والعراق وعدم القيام باعمال تؤدي الي فيضان النهر في سوريا والعراق ، والسوريون يعتبرون ان الحصه السورية – العراقية المناسبة هي 700 م3/3ثا، وينادوا بحل مسألة المياه بحسن نية .

المطلب الثالث :- حل الازمات المائية بدول حوض نهر الفرات وفق الشريعة الإسلامية .

مبدأ تثبيت الحقوق على المياه العامه (العمومية) وتقسيم المياه المشتركة قال تعالى (ونبئهم ان الماء قسمة بينهم) القمر 28/54، إقرار مبدأ العادة المعروفة :- عن عروة بن الزبير أنه حدثه : ان رجلا من الانصار خاصم الزبير في شراج من الحرة ، يسقي بها النخل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اسق يا زبير - فأمره بالمعروف – ثم ارسل الي جارك) (2) فأمره عليه الصلاة والسلام بتطبيق العادة المعروفة ، وهي انه لكل مشارك في النهر

¹ علي جمالو ، ثرثرة فوق الفرات ، النزاع علي الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص 42(2) اخرج البخاري في المسقاة باب : سكر الانهار ، رقم (2231) ومسلم في الفضائل باب : وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم رقم (2357)

حصة من هبمقدار الانتفاع به ، ودون الاضرار بغيره ، وهذه الحصة هي مقدار الشرب ، فالأعلى يشرب وينتفع قبل الاسفل ، ويحبس الماء حتى يصل الي الكعبين وحتى تبلغ تمام الشرب ، وهذه هي العادة التي كانت معروفة آنذاك ، ولا يجوز للأعلى ان يحجز الماء اكثر من المعروف والسنة التي جرت بين المتشاركين ، وبذلك استوفي النبي عليه الصلاة والسلام لكل حقه ، وهذا الحديث هو تأكيد على مبدأ الحفاظ على الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية العامة والجماعية للأهوار والبحيرات الطبيعية والبحار والمحيطات والمياه الجوفية والمياه الجوية المحمولة في السحب ، لأن ذلك الماء لا يمكن امتلاكه ، وهناك ايضا حقوق الماء المشترك وحق الشفعه والحقوق المبنيّة على الضرورة كحق المرور وحق الناس والماشية في شرب الماء وحق عابر السبيل ، لذلك حرم الاسلام إمساك فائض الماء ومنعه الناس وحرّم بيع الماء .

وضح المؤلف والكاتب فؤاد قاسم الأمير في مؤلفه وجهة نظر كان قد سمعها، حول إمكانية حل مشكلة المياه في حوض نهر الفرات وفق الشريعة الإسلامية ، ولكن ضمن توجه خاص يمكن أن يدخل ضمن إشكالات علاقة الدين والسياسة وتوظيف العامل الثقافي في الصراعات السياسية، مفاد وجهة النظر تلك، يمكن تلخيصها بالكلمات الآتية: طالما وجدت حكومة تركية إسلامية مستقرة، تحاول التقرب إلى شعوب ودول محيطها الجغرافي، وطالما لها امتدادات في العلاقات حيث تأثر في العراق وسوريا ، وطالما أنّ الحكم في العراق وسوريا "إسلامي" ، لذا يمكن حلّ مشكلة المياه وفق "الشريعة الإسلامية". يرفض المؤلف الأمير وجهة النظر هذه بقوة قائلاً (إنّ الأمر لا يحل بتاتاً بهذه الطريقة، ومن يعتقد ذلك فإنه يعيش في وهم) وحنة الأمير⁽¹⁾ في ذلك هي أنّ التفاسير و التاويلات و التخريجات الفقهية قد تختلف تماماً عمّا أريد لها أصلاً بالأحاديث النبوية الشريفة الداخلة في هذا الباب كـ "المسلمون شركاء في ثلاث، الماء والكأ والنار"، أو "ثلاثة لا يُمنعن: الماء والكأ والنار"، وحديث "لا ضرر ولا ضرار" ويضيف موضحاً (إذ إنّ الملكية الخاصة للترع والجداول والعيون والآبار أوّلت الأحاديث، وعلى لسان فقهاء عصور "الازدهار"، لتراعي مصالح الملاك الكبار¹.

إذ أنّ القانون العلماني التركي يُحرّم تشكيل أي حزب سياسي ديني أو قائم على أساس الدين، بل هي حكومة يقودها حزب ذو خلفية ثقافية ذات منحنى إسلامي عام ومخفف جدا يتعلق حصراً بماضي بعض قادته وليس ببرنامجهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، أما في العراق فثمة تحالف سياسي حاكم يتقاسم السلطات بموجب قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية من قبل مجموعة أحزاب وشخصيات علمانية وإسلامية وقومية – مع وجود غلبة نيابية للأحزاب الإسلامية الشيعية المتحالفة مع الأحزاب القومية الكردية - والحكم الأخير وصاحب الكلمة الفصل بين مكونات هذا التحالف الحاكم هو الاحتلال أو سفيره في بغداد، ولا يمكن، بالتالي، تحكيم القناعات الإسلامية في توجهات الحكم وممارساته السياسية ومع ذلك فنقرر أنّ هذه الحكومات الثلاث هي ذات خلفيات وتوجهات "إسلامية" عامة، تحكّم ثلاثة بلدان يشكل المسلمون الغالبية الساحقة من سكانها

¹ الأمير فؤاد قاسم .الموازنة المائية العراقية في العراق، العراق ، دار الغد للنشر ، بغداد، 2010م، 390 صفحه ، ص 245.

وبنسبة تفوق التسعين بالمائة¹ إنَّ التعويل، هنا، ليس على مدى التزام الحكومات الثلاث و قاداتها بالتعاليم والقيم الإسلامية، بل على فاعلية العامل الثقافي ذاته، وهو الطبيعة الدينية في الميدان الجماهيري السوري والعراقي، إنَّ التأثير الإيجابي، لصالح العراق حتما، يتأتى من تحريك العامل الديني لوعي جماهير الشعب التركي على سبيل المثال، فقط بهذه الآية (وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ)، فهل هناك نص قرآني أو غير قرآني أكثر وضوحاً وأمرية من هذه الآية الكريمة التي تمنع وتحرم المتاجرة بالماء وتأمراً باعتباره مشاعاً يقتسم بين الناس؟ وكيف سيكون موقف ملايين المسلمين في تركيا، لو رفع ملايين المسلمين العراقيين والسوريين المحتضرين والمعانين الجوع والعطش بسبب الحصار المائي الذي تتحمل مسؤوليته السلطات التركية، لو رفعوا هذه الآية الكريمة شعاراً إنقاذياً لهم في مواجهة قرارات الحكومة التركية سواء كانوا إسلاميين أو غير ذلك.

النتائج المحتملة:

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج التي أثبتت صحة الفرضيات:

- 1- أن هناك حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات وهي حلول إقتصادية وتقنية بعيدة عن الامور السياسية والامنية وهي حلول تفاضليه .
- 2- حلول كمبدا الحوافز المالية وحلول تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية
- 3- التعاون المشترك هو الحل الامثل والاشترك في نقاط التوافق والبعد عن نقاط الخلاف
- 4- اللجوء الي الشريعة الاسلامية واذ انه من المفيد تفعيل العامل الثقافي الديني، لكسب الشعوب المسلمة المجاورة لسوريا والعراق، والتركيز على الآية 28 من سورة القمر
- 5- بيع الماء من تركيا للدول الإقليمية عن طريق دولتا المجري والمصوب و بشرط موافقتهم كما جاء في الشريعة الاسلامية وفي القانون الدولي إذ لايجوز بيع الماء الا بموافقة دول الحوض وتشكيل لجان مشتركه لمعالجة مشاكل النهر واضراره مما يعزز التعاون ويزيل الازمة المائية
- 6 - كذلك عند اتباع طرق الترشيد وتحلية المياه العذبه المصابه بالملوحه وتنقية مياه الصرف الصحي وإختيار نوعية المحاصيل التي لا تحتاج الي مياه كثيرة لريها كل ذلك سوف يقلل من إستهلاك المياه ويخفف ازمة مياه حوض نهر الفرات و جميع الاتفاقيات والمعاهدات استندت إلى روح القانون الدولي القائم على العدل والإنصاف والاستخدام الأمثل وعدم إلحاق الضرر بالدول الأخرى في المجرى المائي. وشكلت تلك الاتفاقيات بمجموعها مرجعية عامة للقانون الدولي.

¹ الامير فؤاد قاسم .الموازنة المائية العراقية في العراق، العراق ، دار الغد للنشر ، بغداد ،2010م ، 390 صفحه ، ص 246.

التوصيات

- 1- نوصي بتكوين إطار مؤسسي دائم يأخذ على عاتقه تسوية المشاكل وحلها والمتابعة والتشديد حول الاطراف بضرورة حلها سلمياً وهذا الامر لا يتحقق سوى بإنشاء منظمة دولية للمياه تسمى الاتحاد العالمي لشؤون المياه.
- 2- نوصي في هذه الدراسة ان تقوم مجالس الوزراء بتشكيل فريق تفاوضي يختص بالجوانب القانونية والإقتصادية والتقنية يكون له القدرة العلية علي التفاوض بما يحافظ علي الحقوق المائية لدولتنا المجري والمصب في حوض نهر الفرات .
- 3- كما نوصي بالتحشيد الدولي لتدويل أزمة المياه ومناصرة الحقوق المائية المكتسبة للعراق وسوريا، ويكون التحشيد من أجل تدويل المشكلة وطرحها على التحكيم الدولي كجبهة واحدة من جهات الدفاع عن حقوق دولتنا المجري والمصب ضمن خطة شاملة تعتمد علي جميع وسائل الدفاع الأخرى بجميع الوسائل المتاحة .
- 4 - نوصي بضرورة وجود آلية رقابة وعقاب تحاسب كل من يستغل المياه المشتركة إستغلال مجحف وضار وغير عادل .
- 5- نوصي كل من الهيئات والوزارات المختصة بمجال المياه في كل من دولتنا المجري والمصب في حوض نهر الفرات ان تخلق سياسات جديدة لتعويض المياه بدلاً من نهر الفرات المصاب بالشح والتبخر ومهدد بالجفاف وبتناقص حصصه ونوصي بسياسات جديدة بديله وهي التركيز علي تنقية مياه الصرف الصحي ومعالجة الماء الرمادي وكذلك انشاء محطات تنقيه وتحليه لتحلية المياه المالحة التي تاتي من الروافد والبحيرات التابعة لنهر الفرات .
- 6- نوصي الترشيد التقني للمياه وإستخدام التقانات الحديثه في الري والزراعة وانشاء خزانات وأحواض أسمنتية ارضية لتجميع مياه الانهار والسيول والاستفاده منها في الري والزراعة .
- 7- نوصي بإستخدام نظام الحوافز الاقتصادية البديلية إذ انه مدخل مناسب لحل أزمات المياه العالقة بين دول حوض الفرات، وعند عدم قدرة بعض الدول الفقيرة اقتصادياً والتي تزيد حاجتها للمياه على اعتماد نظام الحوافز الاقتصادية البديلية مع دول المنبع، فيمكن لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساهم في تمويل نظام الحوافز الاقتصادية البديلة من خلال تقديم الخبرات التكنولوجية وإقامة مشاريع مائية لصالح كافة دول الحوض المائي .
- 8 - نوصي كذلك ان تكون هناك دراسات خاصه بنوع الزراعة والمحاصيل كي تتفادي سوريا والعراق وتتجنب زراعة محاصيل تحتاج الي مياه كثيرة لتقليل المياه المستخدمه في الري .
- 9- نوصي ان تقوم كل من سوريا والعراق ببناء سدود اكثر علي نهر الفرات بعد موافقة تركيا وبعد ان تستطيع كل من سوريا والعراق استعادة وضعهما الاقتصادي بعد ازمة سوريا والعراق وان يساهم المجتمع الدولي في إعادة إعمار سوريا والعراق بتقديم الدعم المادي لإنشاء السدود كحل لازمة المياه هذه خاصه بعد الاجتماع الرباعي في تركيا الذي ضم رئيس كل من تركيا و روسيا و المانيا وفرنسا لبحث سبل دعم واعمار سوريا بتاريخ

2018/10/25 وبالإخص بعد اعلان الرئيس الامريكى ترامب قرار انسحاب جميع القوات الامريكيه من سوريا، تاريخ القرار 18 /12/ 2018 .

المناقشة

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة نجد أن فرضيات الدراسة كانت مطابقة للنتائج أي أن النتائج أثبتت الفرضيات وحققتها وأكدت ان هناك حلول لأزمات المياه في دول حوض نهر الفرات وعلي دول الحوض ان تحل هذه الازمه بالطرق السلمية والتقنية بعيدا عن الملفات السياسية والامنية (خاصة قضية الاكراد ودعم المعارضه والنفط العراقي مقابل الماء وغيرها من الملفات السياسية) فضلاً أن دول الحوض الثلاثة لاجل لها سوي التعاون والتفاوض والحوار والتحكيم الدولي اذا فشل التعاون والتفاوض ، غير ان التبادل التجاري وعلاقات المصالح ظلت تحل بعض الامور العالقه في ملف المياه خاصه بعد زيارة الرئيس العراقي الي تركيا في مطلع عام 2019 والتي تبين ان الأمور سوف تكون اقرب للتعاون خاصه في العلاقات الاقتصادية والتجارية .

قائمة المراجع

- * أبو الوفا أحمد. الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ، ط 1 ، .
- * الامير فؤاد قاسم .الموازنة المائية العراقية في العراق ، العراق ، دار الغد للنشر ، بغداد ، 2010م .
- * الدروبي عبدالله . ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجله والفرات لإستغلال مواردتهما المائية الاستغلال الامثل ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2011 .
- * الربيعي صاحب . مشاريع المياه في الشرق الأوسط 'دار التوزيع طلاس ، الساقى ، دمشق ، لندن ، 2003م ، 181 صفحه .
- * العطية عصام . القانون الدولي العام ، 1992 ، ط 5 ، ص 712 .
- * العلواني طالب عبد الله فهد . المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية، في ضوء اتفاقية الامم المتحدة للأنهار الدولية ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، الاسكندرية ، 2017 ، ط 1 .
- * المجذوب طارق . لا احد يشرب . شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، 1998 ، ط 1 ، ص 247 و 248 .
- * المصري عبد العزيز محمود . قانون المياه في الاسلام ، دار الفكر للنشر ، دمشق ، 1999م ، الطبعة الاولى ، ص 115 شرح فتح القدير 85/10 .
- * المختار ياسر ، جامعة كربلاء مركز الدراسات الاستراتيجية ، العراق ، شباط - فبراير 2018 م .

- * بارلو مود . الميثاق الأزرق _ أزمة المياه العالمية والصراع القادم حول حق الحصول على الماء. ترجمة بسام العقباني، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2008 م ، الطبعة الاولى.
- * خدام منذر . الامن المائي العربي ، (الواقع و التحديات) ، مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت ، ، 2001، الطبعة الاولى .
- * عائب حبيب ، المياه في الشرق الاوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 م ، ط 1 .
- * عبد الغني محمد عبد العزيز ، السياسة المائية التركية واثرها على الأمن القومي ، رسالة ماجستير مقدمة الي جامعة الكويت ، 2008 .
- * عبد خليفة آزار ، السياسة المائية التركية في نهر الفرات واثرها في العراق ، دراسات إقليمية (بغداد ، بتاريخ 2011م
- * محمود صالح محمد ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2006، ط 1 .
- * مورو أحمد. الصراع علي المياه في الشرق الاوسط ، الجزيرة نت ، الدوحة ، 2008 م.
- * د.سامر مخيمر، وخالد حجازي. أزمة المياه في المنطقة العربية سلسلة عالم المعرفة، 2009 ص 28 . استشهد به د. سليمان عبد الله إسماعيل .
- * سلامة رمزي . مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسويه ، منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزي وشركاه ، مصر ، الاسكندرية ، ط 1 ، 2001 .
- * (سورة القمر : 28/54)
- * (UNEP 2010) .
- * شكل رقم (1) تأثير مساحة الغطاء الثلجي في أعالي حوض نهر الفرات على تصريف النهر .
- * شكل رقم (2) تأثير انخفاض الهاطل المطري في أعالي حوض نهر الفرات على تصريف النهر

تحديات المواطنة في سياق سياسي سلطوي المغرب نموذجا

The challenges of citizenship in an authoritarian political context

.Morocco as a model.

الأستاذ أحمد بوز، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس بالرباط

Abstract

The aim of this research paper to identify the idea of citizenship in the Moroccan political system as an authoritarian political system, which means that there are some aspects of political openness. At the same time, the essence of the authority continues to be controlled by a non- elected political actor.

It starts from a basic idea that there is a strong relationship between citizenship and democracy, so that the first can be conceived only in the presence of the second, that is, in the presence of a constitutional and political framework that incubates, preserves, and guarantees individuals opportunities and opportunities to feel them.

Therefore, if citizenship remains present in the Moroccan political context, as an authoritarian context, whether through the constitutional text or the rhetoric of political and civil actors, this presence remains symbolic and appears to have been governed by a mythological argument that calls for the completeness of the aesthetics of the political scene. This is what makes us to reproduce citizenship in the Romanian sense, where "the citizen has the right to vote, but decisions are made by the emperor."

Résumé

Cette étude vise à identifier l'idée de citoyenneté dans le système politique marocain entant que système politique autoritaire qui se manifeste par l'existence de certains aspects de l'ouverture politique, alors que le fond du pouvoir continue à être contrôlée par un acteur politique non élu, à savoir la monarchie dans le cas marocain.

Cette étude repose sur une idée principale selon laquelle existe une relation étroite entre citoyenneté et démocratie, de sorte que le premier ne peut être conçu qu'en présence du second, c'est-à-dire en présence d'un cadre constitutionnel et politique qui incube et préserve et garantit aux individus des possibilités et des opportunités de les ressentir.

Alors, si la citoyenneté reste présente dans le contexte politique marocain, en tant que contexte autoritaire, que ce soit à travers le texte constitutionnel ou la rhétorique des acteurs politiques et civils, cette présence reste symbolique et semble avoir été régie par un argument mythologique appelant à la complétude de l'esthétique de la scène politique. C'est ce qui nous incite à reproduire la citoyenneté au sens roumain, où "le citoyen a le droit de voter, mais les décisions sont prises par l'empereur."

ملخص

تروم هذه الورقة البحثية الوقوف عند فكرة المواطنة في النسق السياسي المغربي، كنسق سياسي سلطوي الذي يعني وجود بعض مظاهر الانفتاح السياسي وفي نفس الوقت استمرار جوهر السلطة متحكّم فيه من طرف جهة سياسية غير منتخبة، أي الملكية في الحالة المغربية.

وهي تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن هناك علاقة وطيدة بين المواطنة والديمقراطية، بحيث لا يمكن تصور الأولى إلا في ظل وجود الثانية، أي في ظل وجود إطار دستوري وسياسي يحضنها ويصونها ويضمن للأفراد إمكانيات وفرص للشعور بها.

وبالتالي، فإن المواطنة إذا كانت تظل حاضرة في السياق السياسي المغربي، كسياق سلطوي، سواء من خلال المتن الدستوري أو خطابات الفاعلين السياسيين والمدنيين، فإن هذا الحضور يظل رمزيا، ويبدو أنه تحكمت فيه دواعي اسطيقية تتوسل اكتمال جمالية المشهد السياسي. وهذا ما يجعلنا أمام إعادة إنتاج المواطنة بمفهومها الروماني، حيث "المواطن له الحق في التصويت لكن القرارات تتخذ من طرف الإمبراطور".

الكلمات المفتاحية: المواطنة. الديمقراطية. نسق سياسي سلطوي. سياق سياسي سلطوي.

تقديم

لفكرة المواطنة تاريخ ضارب في الزمن، فهي وإن كانت قد انتشرت في الفكر السياسي العالمي بعد الثورة الفرنسية، وأضحت اليوم حاضرة بقوة في خطابات الفاعلين السياسيين والمدنيين، كما في اهتمامات الباحثين الأكاديميين، خاصة في ارتباط بظاهرة العولمة والضغط التي أخذت تمارسها القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية في مجتمعات متعددة، فإن التحديد الزمني لبروزها يعود على الأقل إلى الفكر الفلسفي السياسي اليوناني.

وعبر كل هذا التاريخ الطويل خضع هذا المفهوم لعدة تحولات تبعا للتطورات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي عرفتها المجتمعات، لكنه ظل على العموم شديد الارتباط بالديمقراطية. ففي ظل هذه الأخيرة نبت مفهوم المواطنة في سياقات حضارية مختلفة، وبالتالي فإن تاريخ المواطنة يصعب فصله عن تاريخ الديمقراطية، حتى ولو أن العلاقة بينهما لم تصبح واضحة وأكثر دقة إلا في العصر الحديث.

فقد اقترنت المواطنة في العصر اليوناني بثلاثة أفكار أساسية تعتبر من صميم الديمقراطية السائدة وقتها، وهي المثل الأعلى للمساواة، والتمتع بالحريّة والإيمان بالمشاركة¹. وعندما اختفت الديمقراطية من ساحة

¹. ديريك هيتير، "تاريخ موجز للمواطنة"، ترجمة أصف ناصر ومكرم خليل، منشورات دار الساق، الطبعة الأولى 2007، ص 43.

التداول انطلاقاً من العصر الروماني، أو على الأصح في العصور الوسطى مع اتجاه هذه الأخيرة نحو تكريس حكم تيوقراطي مطلق، اختفت معها المواطنة، وترك المواطن مكانه للرعية، ثم عادت المواطنة إلى الواجهة من جديد مع عودة الديمقراطية وانبعاشها من رمادها في نهاية تلك العصور، في ارتباط باتجاه الفكر السياسي نحو صياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة¹، وخاصة مع الثورة الفرنسية التي كانت أكثر من غيرها غنية بالشواهد حول الأفكار والآراء والمشاكل التي تدل على الانتشار الواسع الواعي لفكرة المواطنة وعلى الاختراقات التي حققتها في الحدود الفاصلة بين الطبقات².

لكن المواطنة ستعرف انطلاقة جديدة لها مع اتجاه الفلسفة السياسية المعاصرة نحو إعطاء دفعة جديدة للتأمل الأخلاقي الفلسفي حول الديمقراطية، على نحو ما تجسد ذلك "نظرية العدالة"، كما طرحها جون راولز (J.Rawls)، وسعيها نحو التصور الأمثل لعدالة سياسية تحقق قيم الحرية والمساواة بين المواطنين³، وتروم جعل السلطة السياسية في الديمقراطية سلطة للمواطنين الأحرار والمتساوين كجماعة مشتركة⁴. بل إن مبادئها لا تقتصر على فرض نظام ديمقراطي دستوري، بل تسفر أيضاً عن مجموعة من المعايير المحددة لتقييم المؤسسات والبرامج السياسية القائمة⁵.

لكن إذا كان الارتباط قائماً ومؤكداً بين الديمقراطية والمواطنة، وأن هذه الأخيرة بما يترتب عليها من حقوق وواجبات للمواطنين قد أضحت مقولة مركزية للأولى، فهل يعني هذا أن المواطنة لا يمكن تصورهما إلا في ظل نظام ديمقراطي، "يستند إلى جملة من الحقوق والواجبات، وإلى الاعتراف المبدئي والأساسي بالاختلاف والتعدد، وبالتالي تجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم العقلية والعملية"⁶؟ ثم على افتراض أن المواطنة لا توجد إلا في نظام ديمقراطي، فهل يعني ذلك أنها تحمل نفس المعنى داخل كل الأنظمة الديمقراطية، ويتم تصورهما بنفس المنظور والحال أن النظام الديمقراطي نفسه ليس وصفة جاهزة للتطبيق في جميع الظروف بل يختلف هو الآخر باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أفرزته. وماذا عن المواطنة في المجتمعات ذات الأنظمة السلطوية؟ هل يكفي الحكم على نظام سياسي معين بأنه نظام سلطوي للقول بغياب المواطنة فيه؟ علماً أن النظام السلطوي، وفقاً للتعريف الذي يقدم له، عادة ما يسمح بوجود نص دستوري يقر ببعض الحقوق والواجبات، ويقر بالتعددية السياسية، كما يتيح بعض الفرص للمشاركة والتداول في القرارات، وفقاً لما سنوضحه لاحقاً.

1. الكواري علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، www.arabsfordemocracy.org.

2. ديريك هيتير، "تاريخ موجز للمواطنة"، مرجع سابق، ص 120.

3. ولد يب سيدي محمد، "الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في إشكالية المواطنة العربية"، كنوز للمعرفة، ط1، سنة 2011، ص 96.

4. جريدة الشرق الأوسط، مطبوع عبد الله، "جون رولز. فيلسوف الإنصاف: نظريته في العدالة سياسية وليست أخلاقية"، بتاريخ 2013/10/19.

5. مجلة تبين، ديب نائر، "الليبرالية والديمقراطية في فكر جون رولز"، عدد 17، صيف 2016.

6. درويش نضال، "المواطنة والديمقراطية"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني: cdf-sy.or.

أخذا بعين الاعتبار هذه الأسئلة ستتناول هذه الورقة البحثية ثلاثة عناصر أساسية، تتعلق، أولا، بالإشكاليات التي يطرحها تحديد مفهوم المواطنة، وثانيا بالعلاقة المفترضة بين المواطنة والديمقراطية، ثم ثالثا، وأخيرا، بالصعوبات والتحديات التي تواجه إمكانية الحديث عن المواطنة في سياق سياسي سلطوي مثل النظام السياسي المغربي.

1. إشكاليات تحديد مفهوم المواطنة

رغم قدم فكرة المواطنة (la citoyenneté) وانتشارها على نطاق واسع، فإن إيجاد فهم دقيق ومشارك لها يبدو تمرينا صعبا. وهذا ما سبق لأرسطو نفسه أن أشار إليه عندما اعتبر أن "طبيعة المواطنة، كطبيعة الدولة، هي مسألة غالبا ما تثير الجدل، إذ لا يوجد تفاهم عام حول تعريف موحد لها"¹.

هذه الصعوبة في تحديد مفهوم المواطنة تعود إلى جملة من العوامل والأسباب الأساسية، التي يمكن حصرها في أربعة:

أولا. التداخل الموجود بين مفهوم المواطنة ومفاهيم أخرى قريبة منه ومرتبطة به، إذ كثيرا ما يختلط استعماله بمفاهيم الأمة (la nation) والوطنية (nationalisme) والجنسية (nationalité) والهوية (L'identité)، ليس فقط في لغة التخاطب اليومي وإنما أيضا لدى الفقه القانوني وفي النصوص القانونية².

بالتأكيد أن التمايزات النظرية بين هذه المفاهيم تظل موجودة، بحيث عادة ما ينظر إلى المواطنة باعتبارها أكثر تميزا وعمقا مقارنة بباقي المفاهيم الأخرى. فهي تعني وعي الانتماء إلى جماعة ذات هوية سياسية، وبالتالي فهي "تتجاوز روابط الدم والقربا إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاتها"³، في حين ينصرف مفهوم الوطنية إلى شعور جماعي بالانتماء إلى وطن له حدوده الجغرافية والسياسية، كما يعكس إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن استمرار هذا الكيان، أي الوطن، والدود عن حرمة وصيانة وحدة أراضيه. أما الجنسية فتحدد بكونها الرابطة القانونية التي تجمع الفرد "المواطن" برقعة جغرافية معينة ومحددة، ويتمتع بها هذا الأخير بالولادة، أو يكتسبها بعد ولادته بمقتضى القوانين ذات العلاقة⁴. لكن هذه التمايزات لا تمنع من استمرار صعوبة التحديد الدقيق لما يفرق المواطنة عن المفاهيم الأخرى، ليس فقط من الناحية النظرية وإنما أيضا من ناحية الممارسة.

ثانيا. التحول الذي يعرفه مفهوم المواطنة نفسه، حيث لا يتعلق الأمر بمفهوم ثابت بل بمفهوم متغير يتأثر بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، الشيء الذي يجعل تأمين فهم دقيق لهذا

1. ديريك هيتير، "تاريخ موجز للمواطنة"، مرجع سابق، ص 34.

2. Myriam Benlolo Carobot : «les fondements juridiques de la citoyenneté européenne», Bruxelles 2007 ; p71

3. حولية المنتدى، زبون ناهدة محمد، "مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر، دراسة في المفهوم والأبعاد"، العراق، المجلد 3 عدد 4، 2009.

4. المالكي امحمد، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، ضمن كتيب جماعي حول "المواطنة في المغرب العربي"، منشورات مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد 9 نونبر 2012. العددان 435 و435،

المصطلح يتطلب من جملة ما يتطلبه استحضار الخلفية التاريخية التي تحكمت فيه، لأنها هي التي تسمح ليس فقط بمعرفة "أسباب النزول"، وإنما أيضا بالوقوف عند التحولات التي عرفها هذا المفهوم، والتقلبات التي خضع لها. فبالمقارنة مع أصله اليوناني، فإن مفهوم المواطنة وإن كان لا يزال يدور حول نموذج الدولة. المدينة (L'Etat-cité)، وأساسا حول المساهمة في إقرار القوانين المتعلقة بتنظيم وتسيير شؤونها، على نحو ما كان يقول أرسطو، فإنه عرف ثلاثة متغيرات أو انتقالات أساسية:

1. اتساع المجال الجغرافي لهذا النموذج لكي يتجاوز حدود المدينة (La cité)، ويصبح صالحا لكل دولة، بل إن هناك من أضحى يتحدث عن مواطنة عبر وطنية (transnational) أو مواطنة شاملة تتجاوز حدود وفضاء الدولة، أو مواطنة عابرة للدولة. الأمة، في ارتباط ببعض التحولات التي يشهدها عالم اليوم، مثل انهيار المعسكر الشيوعي وتزايد الحديث عن "نهاية التاريخ" والانتصار المفترض للإيديولوجية الليبرالية، وارتفاع درجة التهديد التي أصبحت تمثلها مشاكل البيئة وانتشار السلاح النووي، وما أضحى تفرضه من حاجة إلى عالم أكثر تعاونا وتعاضدا، واتجاه بعض الدول نحو التكتل في إطار مجموعات مشتركة، فضلا عن الإمكانيات التواصلية الهائلة التي أتاحتها التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي. وهنا يمكن استحضار، على سبيل المثال لا الحصر، كتابات يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) حول ما بعد الدولة وفكرة المواطنة الأوروبية¹، وكتابات ديفيد هيلد حول "الديمقراطية الكونية" في محاولتها لتأطير التداخليات المحتملة للعولمة الثقافية والاقتصادية والاتصالية التي تفرض نفسها بسرعة هائلة.

علما أن الآراء حول المواطنة التي تتجاوز حدود الدولة الأمة، تجد سندها في كتابات سابقة على القرن العشرين على نحو ما يبرز في آراء روبسبير (M. Robespierre) إبان الثورة الفرنسية التي سعى من خلالها، من دون أن ينجح في ذلك، إلى تضمين فقرة في إعلان الحقوق لسنة 1793 تقول إن "الناس في جميع البلدان إخوة، والشعوب المختلفة يجب أن يساعد بعضها بعضا وفق إمكانياتها كما لو أن الجميع مواطنون للدولة الواحدة بذاتها"². وقبله إيمانويل كانط من خلال أفكاره حول "القانون الكوني"، التي بلورها في كتابه "السلام الدائم: تصور فلسفي"، والذي عرفه بأنه "دستور مبني على الحق الكوني، وعلى اعتبار الأفراد المتعايشين في علاقات خارجية كمواطنين لدولة إنسانية كونية"³. بل إن فكرة "المواطنة العالمية" تمتد جذورها إلى الحقبة اليونانية وبخاصة الرواقيين، وإن كانت فكرتهم هذه لم تكن أكثر من تصور مجازي، وظلت بالتالي بعيدة عن أن تجسد حالة سياسية أو قانونية من خلال السعي نحو تأليف دولة عالمية بشكل رسمي⁴.

1. ولد يب سيدي محمد، "الدولة وإشكالية المواطنة"، مرجع سابق، ص 102.

2. ديريك هبتر، "تاريخ موجز للمواطنة"، مرجع سابق، ص 158.

3. نفس المرجع، ص 159.

4. نفس المرجع، ص 156.

2. توسع المجال الحقوقي للمواطنة ليستوعب، من جهة أولى، حقوقاً جديدة غير الحقوق السياسية التي ارتبطت بها في البداية، ويشمل، من جهة ثانية، كل الفئات بما في ذلك بعض الأشخاص غير المرتبطين بالدولة برابطة الجنسية.

نحن نعرف أن المواطنة في الحقبة اليونانية كانت تعني مشاركة نخبة من الرجال في إدارة الشأن العام عبر التصويت والمشاركة في الشؤون التي تهم المدينة، وبالتالي فقد كانت مواطنة طبقية لأفراد متساوين ضمن المرتبة الاجتماعية الواحدة¹. وحتى في ظل الثورات الغربية، وتحديدًا الثورة الإنجليزية لسنة 1688 والثورة الأمريكية لسنة 1776 ثم الثورة الفرنسية لسنة 1789، فقد ظل هذا المفهوم قاصراً على فئة معينة، حيث كانت ممارسة الحقوق السياسية مرتبطة بالتوفر على مواصفات محددة، وخاصة الملكية أو الثروة، بل إن حتى هذين الشرطين لم يكونا كافيان في بعض الحالات للاستفادة من هذه الحقوق، كما هو الحال بالنسبة للمرأة التي ظلت محرومة منها حتى ولو توفر لها الشرط المادي الذي يجيز للذكور أحقية التمتع بحقوق المواطنة.

أما في الوقت الحاضر، فإن الاستفادة من حقوق المواطنة أضحيت متاحة لجميع من يحملون جنسية البلد، بل إنها تجاوزت ذلك، في بعض الأحيان، لتشمل الأجانب المقيمين فيه، حيث تقر دساتير وقوانين دول عديدة إمكانية المساواة بين الأجانب والمواطنين في التمتع بالحقوق والحريات، وأبرزها دستور الإكوادور، الذي ينص على أن "للأجانب في الأراضي الإكوادورية الحقوق نفسها التي للإكوادوريين وعليهم الواجبات نفسها التي للإكوادوريين وفقاً للدستور"².

3. الانتقال من التركيز على الواجبات إلى التركيز على الحقوق، أي قلب العلاقة بينهما عبر الانتقال من إعطاء الأولوية للواجبات على حساب الحقوق، كما كان يفعل بعض أعلام الفكر السياسي القديم، وفي مقدمتهم أفلاطون الذي كان يعتبر أن "العدل هو أداء الفرد لواجبه وامتلاكه لما يخصه"، إلى إعطاء الأولوية للحقوق على الواجبات في الفكر السياسي الحديث³، من منطلق أن الحق هو معطى طبيعي وملزم للوجود الإنساني، وأن الإنسان لما كان يولد وله الحرية التامة في التمتع بجميع حقوق السنة الطبيعية وميزاتها دون قيد أو شرط (..) فله حق طبيعي في المحافظة على ملكه، أي على حياته وحياته وأرضه، ودفع عدوان الآخرين وأذاهم أولاً، والحكم في خرق لتلك السنة وإنزال العقوبات التي يستحقها المجرم في اعتقاده"⁴، كما يقول جون لوك⁴.

¹. ولد يب سيدي محمد، "الدولة وإشكالية المواطنة"، مرجع سابق، ص 11.

². المادة 9 من دستور الإكوادور لسنة 2008.

³. الحداد محمد، "الدين والدولة والمواطنة في الزمن الجديد"، مداخلة في ندوة "تطور العلوم الفقهية: فقه رؤية العالم والعيش المشترك"، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، سنة 2013.

⁴. جون لوك، "في الحكم المدني"، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت 1959، ص 188.

هذا لا يعني أن الواجب أصبح غائبا بل يعني فقط أن الواجبات لا ينبغي أن تصبح مبررا لسحب الشرعية عن الحقوق ومسوغا لتغطية الاستبداد، وأن الفرد. المواطن أصبح هو قطب الرحى في العملية السياسية. ومن هنا تبلورت الفكرة التي تؤكد على أن الدولة تتمثل وظيفتها الأساسية في ضمان الحقوق العامة لمواطنيها، كما طرحها جون لوك نفسه، عندما ربط تنازل الأفراد عن حقهم الخاص في معاقبة الجرائم التي تمثل خرقا للسنة الطبيعية بتحويل الدولة القيام بهذه المهمة.¹

4. الانتقال من الاعتماد على النموذج الجمهوري للمواطنة الموروثة عن جان جاك روسو، ومن خلاله التراث اليوناني. الروماني، حيث التأكيد على حق أعضاء المجتمع في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وعلى اعتبار التشريع الذاتي الديمقراطي هو مصدر شرعية المعايير القانونية المعمول بها داخل المجتمع، والنظر إلى الشعب بأنه هو ذاته صاحب السيادة وليس فقط مصدرا لها، انطلاقا من كون السيادة لا تقبل التنازل عنها كما لا تقبل القسمة، إلى الاهتمام بالنموذج الليبرالي للمواطنة، أي المواطنة الفردية أو ما يسميه بنجامين كونستان B.Constant الاستقلال الفردي «L'indépendance individuelle»، ويعتبره "الحاجة الأولى المعاصرة أو الحرية الحقيقية المعاصرة"²، حيث الفرد وحمائته، وليس الشعب وإرادته، يمثلان مصدر شرعية الحقوق. دون أن يعني انتصار هذا النموذج إلغاء للسياسة بقدر ما يعني تحولا مهما في أهدافها ووظائفها، وبصفة خاصة في أشكال وطرق ممارستها.

ثالثا. ما يثيره هذا المفهوم من صعوبات وتحديات نظرية وعملية تتعلق بثلاثة جوانب أساسية:

1. كيف يتحقق التوازن بين الحقوق والواجبات؟ فرغم أن أكثرية الدساتير الوطنية تحاول التركيز على إقامة هذا التوازن من خلال مقابلة الحقوق ببعض الواجبات، مثل الدستور الإسباني لسنة 1978 الذي يخصص الفرع الثاني منه لموضوع حقوق وواجبات المواطنين، فإن التطبيق العملي لهذا التوازن يبدو عملية صعبة وجد معقدة. ويرتبط بإشكالية التوازن بين الحقوق والواجبات إشكالية أخرى تهم التوازن داخل الحقوق نفسها بين الحقوق السياسية والمدنية التي ترمز إلى المواطنة في بعدها السياسي وبين الحقوق والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحيل على المواطنة بمعناها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بحيث إذا كانت العديد من الدول قد قطعت أشواطاً على درب تحقيق النوع الأول من الحقوق فإن تغطية النوع الثاني منها يظل يواجه صعوبات جمة، خصوصا وأن الكثير من الدول تجد بعض الأعذار في عدم الالتزام به بدعوى ضعف الإمكانيات المالية والاقتصادية ومحدودية مواردها البشرية.

¹. نفس المرجع ص 189.

² -Hugues poltier: «de la citoyenneté dans la démocratie à l'heure de la mondialisation» www.contrepointphilosophique.ch. février 2004.

2. كيف يمكن الوصول إلى نوع من التجانس بين المواطنة بأبعادها الثلاثة، أي المواطنة المدنية والمواطنة السياسية والمواطنة الاجتماعية، كما سبق وأن حددها ت. ه. مارشال في كتابه "المواطنة والطبقات الاجتماعية"؟، بحيث إذا كان تأكيد عالم الاجتماع الإنجليزي المذكور على أن مبدأ المواطنة لا يمكن أن يتحقق أو يكون كاملاً من دون استحضار أبعاده الاجتماعية قد أصبح يحظى اليوم بقبول كبير، فإن هذه الحقوق الاجتماعية لا تندرج ضمن مكونات المواطنة الحقة إلا عندما تمنح كاستحقاق لجميع المواطنين، بينما لا تكون كذلك إذا أعطتها الدولة فقط كتنازلات من أجل التخفيف من مصاعب الفقر، أو للحيلولة دون وقوع ثورة اجتماعية. ففي الحالة الأولى لا يكون ذلك إلا مجرد إحسان من الدولة، بينما يكون في الحالة الثانية محض تدبير حكيم للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي¹.

3. الخلط الموجود بين المشاركة في الشؤون العامة والامتناع عن ذلك، إذ يطرح التساؤل مثلاً حول هل يمكن اعتبار الامتناع عن المشاركة مواطنة سلبية وخطراً على المواطنة، والحال أن المشاركة السياسية، والمشاركة الانتخابية على وجه الخصوص، عادة ما تعتبر العلامة الأكثر دلالة على تمتع النظام الديمقراطي بصحة جيدة؟ أم يجب النظر إليه فقط باعتباره عنواناً على التحول في طرق التعبير عن المواطنة، على نحو ما تقول السوسيولوجية الفرنسية Anne Muxel²، بل وتحول في أشكال الديمقراطية نفسها، وبالتحديد الديمقراطية التمثيلية، إذ كما يقول برنار مانان فإن "الديمقراطية ليست نظاماً صارماً يتم تحديده لمرة واحدة فقط، كما أن أشكالها تتغير وتتطور وفقاً لتحولات بيئتها"³.

رابعا. كون هذا المفهوم هو مجال تقاطع بين حقول معرفية متعددة، كالقانون وعلم السياسة وعلم التاريخ وعلم الاجتماع. وبالتالي، فهو لا يتخذ نفس المعنى فيها كلها. ففي علم السياسة، مثلاً، فإن هذا المفهوم يتخذ ثلاثة أبعاد أساسية، يحددها جون لوكا LECA (J.) في كونها تعبر عن "وضع قانوني يمنح الحقوق والالتزامات في مواجهة المجتمع السياسي"، وعن "مجموعة من الأدوار الاجتماعية المميزة عن الأدوار الخاصة والمهنية، والاقتصادية"، كما تعني "الصفات/المواصفات الأخلاقية التي تعتبر ضرورية لوجود مواطن صالحاً"⁴. بينما في القانون الدستوري، يتم التركيز في تحديد هذا المفهوم على البعد القانوني، أي على التعاقد الموجود بين الدولة والمواطنين لممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات، وتصبح المواطنة وفقاً لهذا المفهوم مرتبطة بما يقرره الدستور، كما يصبح الفرد مواطناً بواسطة الدستور، مع أن المواطنة في معناها الدقيق، تتجاوز هذا البعد المعياري لتشمل أبعاداً أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية.

1. Anne Muxel, «abstention : défaillance citoyenne ou expression démocratique », cahiers du conseil constitutionnel n 23, février 2008.

2. ديريك هيتير، "تاريخ موجز للمواطنة"، مرجع سابق، ص 207.

3. مجلة الديمقراطية، بن نفسية سارة، "أزمة التصويت في العالم"، العدد 61، يناير 2006.

4. الحداد محمد، "الدين والدولة والمواطنة في الزمن الجديد"، مرجع سابق.

II. محددات المواطنة في سياق ديمقراطي

لئن كان إيجاد تعريف دقيق وشامل للمواطنة يواجه ببعض الصعوبات، على نحو ما سبق وأن أشرنا من قبل، فإن ذلك لا يحول دون توفر حد أدنى من الاتفاق حول ما الذي يعنيه هذا المفهوم في وقتنا الحاضر، كما لا يمنع، بالتالي، من وجود فهم مشترك لمعناه وحمولاته الحقوقية والسياسية والاجتماعية.

ذلك أن تتبع تجارب النظم السياسية الديمقراطية يفيد أن المواطنة تحدد عبر الإمكانية المتاحة للأفراد لممارسة حقوقهم المدنية والسياسية داخل الدولة¹، أو من خلال المشاركة في الحياة العامة أو "حيازة سهم من السيادة"، كما يقول عبد الله العروي². وهو الأمر الذي يترجم، بصفة خاصة، من خلال أربعة جوانب أساسية: أولاً. تحرير الدولة من التبعية لفرد معين أو لفئة محددة من الأفراد، بحيث يصبح الحكم في الدولة تعبيراً عن إرادة الجماعة، الذي تمارسه عن طريق التفويض إلى ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض. وهذا يعني اتخاذ السلطة في الدولة طابعا مؤسسيا، أو "معقلنا" إذا ما استحضرننا المفهوم الذي يعطيه للسلطة ماكس فيبر، بحيث يصبح مصدرها لا ينبع من ذات الأشخاص، أي من مزاياهم ومواصفاتهم الشخصية، وإنما من تفويض مستمد من قواعد قانونية موضوعة سلفا ومسجلة في "صك تفويض" يجسده دستور.

فهذا الأمر هو الذي سمح من الناحية التاريخية بتأمين استمرارية السلطة، بغض النظر عن مصير الأشخاص الذين يمارسونها، في وقت كان فيه ارتباط السلطة بشخص من يحكم وبمزاياه الخاصة يجعل موته المحتوم لا يؤدي إلى انتقال السلطة إلى الحاكم الجديد بكيفية سهلة ودون متاعب، بل عادة ما يكون ذلك بعد صراع مرير، وربما حروب، يحتاج خلالها الوارث الجديد للسلطة أن يفرض نفسه، وأن يبرهن على قدرات ومؤهلات مساوية، أو تفوق، مؤهلات أسلافه حتى يتسنى له تأمين استمرار السلطة وبقائها³.

كما سمح بوضع قيود قانونية، وليس فقط واقعية، على ممارسة هذه السلطة، بعدما كانت السلطة الفردية تبدو وكأنها تعود للحاكم وتعكس مآلا شخصيا مرتبطا بخصوصيته الفردية، وتظل بالتالي رهينة لأهوائه ونزواته الشخصية، وحتى إذا كانت هناك من حدود على سلطته فإنها تبدو مهمة، ومتغيرة، وتترك هامشا كبيرا للمبادرة الخاصة، كما تبتعد عن طابع العمومية الذي يميز القواعد القانونية ويضمن فعاليتها⁴.

ثانيا. فك الارتباط بين المواطنة وأية مرجعية ميتافيزيقية أو ماورائية أو اجتماعية محددة بكيفية مسبقة، مثل هيمنة طبقة المواطنين الأحرار في المجتمع الإغريقي القديم والسلطة الدينية في العصور الوسطى، واعتبار أنها،

¹ Voir Charles Leben, nationalité et citoyenneté en droit constitutionnel, revue controverses, n11 mai 2009.

² العروي عبد الله، "المواطنة والمساهمة المجاورة"، محاضرة لافتتاح ملتقيات التاريخ المنظمة من طرف الجمعية للمعرفة التاريخية، جريدة أخبار اليوم بتاريخ 5/12/2014.

³ دانكان جان ماري، "علم السياسة"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997. ص 128

⁴ نفس المرجع، ص 128.

أي المواطنة، تستمد شرعيتها من السلطة المتجسدة في سيادة الشعب المتصور هو ذاته كنتاج خالص للعقل وتجمع إرادي لمواطنين أحرار ومتساوون¹.

هذا لا يعني أن المواطنة تتعارض بالضرورة مع وجود الدين أو المعتقد أو مع أي شكل آخر من العلاقات والروابط والهويات الاجتماعية، كالقومية أو العنصرية أو المذهبية والاثنية، أو تشكل إنكاراً لوجودها، وإنما المقصود هو إعادة ترتيبها في نظام جديد للأولويات يتقدم فيه الانتماء إلى الوطن والدولة والقانون المدني على أي انتماء آخر لإقليم أو دين أو عرق أو طائفة. وبالتالي، فإن المواطنة من هذه الزاوية تمثل البديل العقلاني لصراع الهويات وتنافس الانتماءات وسد فجوة انعدام الثقة بين الجماعات والهويات التي أعاقت تكوين دولة المؤسسات².

ثالثاً. اعتبار جميع الأفراد، الذين يحملون جنسية الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات (الحقوق منظور إليها هنا بمختلف أبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية) بدون تمييز ديني أو عرقي أو بسبب الذكورة أو الأنوثة. وتوفير الضمانات القانونية والمؤسسية اللازمة لكفالة تجسيد التمتع بهذه الحقوق على مستوى الواقع، وفي مقدمة تلك الضمانات وجود دستور ديمقراطي يكرس الشعب كمصدر السلطة، ويفرض سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، ويقدم فصلاً بين السلطات، ويضمن الحقوق والحريات العامة، كما يؤسس للتداول السلمي للسلطة³.

رابعاً. حصر نطاق تدخل الدولة في المجال العام دون المجال الخاص، أي التمييز بين مجال القانون ومجال الأخلاق، وجعل مهمة القانون ليست هي التدخل في النوايا أو في القضايا الشخصية أو في الأفكار والمعتقدات وإنما تنظيم مجال العيش المشترك بين البشر، بحيث لا يعتبر المواطن ملزماً بالخضوع إلى إرادة السلطة إذا لم تتخذ شكلاً قانونياً، ولا ملزماً بالخضوع إلى إكراه إلا ما تقتضيه المصلحة العامة⁴. وبذلك، يكون القانون، بحسب تعبير الفيلسوف النمساوي فون هايك (Von Hayek)، نظاماً للأفعال وليس نظاماً للميول والرغبات، بحيث إذا أضمر رجل شيئاً أو أحب شيئاً، فإن هذا لا يزاحم أحداً ولا يؤدي أحداً. إنما يبدأ الأذى حين يقدم على فعل يتعارض مع أفعال الآخرين أو خياراتهم، فيؤدي إلى فوضى ربما تعيق سعي هؤلاء إلى السعادة⁵.

كما يصبح المجال الخاص هو مملكة الإنسان الخاصة التي لا يشاركه فيها أحد، والمساحة التي يفعل فيها ما يريد، ويكون كما يريد من دون الحاجة إلى استئذان أحد. ففي هذا المجال، الذي سبق لجون لوك (John Locke) أن حدد الموضوعات التي تدخل في نطاقه في حق الحياة وحرية العقيدة والرأي وحق التملك، لا سلطة لأي جهة

1. ولد يب سيدي محمد، "الدولة وإشكالية المواطنة، مرجع سابق، ص 11.

2. بسيوني علي عبد الرحمان، "في فلسفة المواطنة"، ضمن كتاب "تاريخ البحرين الحديث والمواطنة"، الجزء الثاني، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين، ص 27.

3. الهواري علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مرجع سابق.

4. الحداد محمد، "الدين والدولة والمواطنة في الزمن الجديد"، مرجع سابق، ص 15.

5. السيد توفيق، "رجل السياسة: دليل في الحكم الرشيد"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 2 سنة 2013، ص 295.

على الفرد ولا يحق لها التدخل فيه، ولا يجوز للدولة أن تضع قوانين تقيده، والقانون الوحيد الذي يجوز لها اتخاذه في هذا الصدد هو القانون الذي يكفل ويحمي المجال الخاص ويمنع خرقه أو التدخل فيه¹.

لكن، مع التأكيد على هذه الثوابت التي تقوم عليها المواطنة في المجتمعات الديمقراطية أيا كان شكل وطبيعة نظمها السياسية والدستورية، فإن ذلك لا يمنع من القول إن المواطنة في هذه البلدان لا تزال تواجه بعض التحديات، في ارتباط بالتحويلات المتعددة والعميقة التي تخترقها وما كان لها من تأثير على كيفية تصور وممارسة المواطنة في هذه المجتمعات²، إلى درجة دفعت البعض إلى القول بوجود أزمة مواطنة. وفي مقدمة هؤلاء يورغن هابرماس، الذي شرح في مؤلفه "العقل والشرعية" كيف أن أولوية النظام الاقتصادي وإيديولوجية التقنية والعلم سيؤديان إلى عدم التمييز بين الخاص والعام. الذي يعتبر أساس المواطنة. وإلى انبثاق نموذج مجتمع متشاكل خال من الحس النقدي³.

قبل أن يقترح كحل لهذه المعضلة ضرورة المصالحة بين العقل والديمقراطية، الذي يفرض ألا يتورط العقل في شكل "العقلانية الأذاتية" المفضية إلى هيمنة التقنية، لأن ذلك من شأنه أن يرتقي بالتكنولوجيا إلى شكل مثالي ونموذجي للحكم، وأن يتم بالمقابل تدعيم عقلانية عملية خلاقة للقيم والمعايير والمبادئ والقواعد، الشيء الذي يتطلب الاستعانة بالفضاء العمومي باعتباره بعدا تكوينيا للديمقراطية المحاصرة بالتقنية ومنطق اقتصاد السوق⁴.

علما أن افتراض وجود هذه الأزمة في المجتمعات الديمقراطية، يجعلها تبدو كأنعكاس للأزمات الاقتصادية وليس أزمة الأطر السياسية الحديثة⁵، في وقت تظل فيه الأزمة التي تعيشها المواطنة في البلدان السلطوية هي ذاتها انعكاس لأزمة المشروع الديمقراطي⁶، على نحو ما سنوضح ذلك في العنصر الموالي.

III. تحديات المواطنة في سياق سلطوي

بعد أن أوضحنا في العنصر السابق كيف أن الديمقراطية يصعب التفكير فيها دون المواطنة، وأن هذه الأخيرة لا يمكن تصورهما إلا في ظل دولة ديمقراطية، أي في ظل إطار دستوري وسياسي يحضنها ويصونها ويضمن للأفراد إمكانيات وفرص للشعور بها، يبقى أن نتساءل الآن عن المواطنة في النسق السياسي المغربي، باعتباره نسقا سلطويا، وفقا للتعريف الذي يعطيه غي هيرمت (Guy Hermet) للأنساق أو الأنظمة السلطوية باعتبارها تقوم على أساس مركزة السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي أقلية محدودة، والتحكم في تنظيم العمليات

1. نفس المرجع، ص 295.

2. نفس المرجع، ص 315.

3. نفس المرجع، ص 101.

4. نفس المرجع، ص 102.

5. نفس المرجع، ص 15.

6. نفس المرجع، ص 15.

الانتخابية وفي نتائجها، وبالتالي في الوظائف والأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المنتخبة وجعلها في خدمة شرعية النظام، ومراقبة السلطة التنفيذية للسلطتين التشريعية والقضائية، وعدم احترام القوانين التي وضعها نظام الحكم نفسه، مما يخلق الانطباع لدى الناس بعدم الإفلات من المحاسبة، والتهديد المستمر الذي تعيشه الحريات الفردية، فضلا عن التحكم في حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية.

في هذا الإطار، يمكن القول إن المواطنة تظل حاضرة في السياق السياسي المغربي، فالدستور لم يتجاهل النص عليها، حينما اعتبر "الديمقراطية المواطنة والتشاركية" من الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة¹، كما لم يتجاهل النص على الحقوق والحريات المترتبة عنها، عندما وضع قائمة جد موسعة بالحقوق والحريات المخولة للمواطنين والمواطنات (أزيد من 21 فصلا مخصصا للحقوق والحريات)، وخطاب الفاعلين السياسيين يحفل بالحديث عن المواطنة وقيمها. أكثر من ذلك، فإن هيئات سياسية ومدنية حرصت على أن تحمل اسم المواطنة، بل إن توظيف هذا المفهوم يتجاوز الحقل السياسي ليشمل حقولا أخرى، مثل الحقل الاقتصادي حيث يتواتر الحديث عن المقولة المواطنة².

لكن، مع ذلك فإن هذا الحضور يظل رمزيا، وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول إنه تحكمت فيه دواعي استيطيقية تتوسل اكتمال جمالية المشهد السياسي³، الشيء الذي يجعلنا أمام إعادة إنتاج المواطنة بمفهومها الروماني، حيث "المواطن له الحق في التصويت لكن القرارات تتخذ من طرف الإمبراطور".

هذا الأمر إذا كان يرتبط بعوامل وأسباب متشابكة ومتداخلة، ويصعب بالتالي حصرها، فإن المعطيات الأربعة التالية تبدو ذات أهمية، في نظرنا، في فهم طبيعة القيود التي تجعل من مفهوم المواطنة كما جرى تحديده أنفا إمكانية صعبة التحقق.

أولا. معطى سوسيو. ثقافي، يجسده ما يسميه أحد الباحثين امتداد خطاطة العلاقات العائلية إلى المستوى السياسي، ومناقسة أشكال الولاء التقليدية للدولة، والتشابك الموجود بين الأسرة والدولة وبين الخاص والعام وبين الدين والسياسة، فضلا عن ضعف ثقافة القانون⁴، بما كان لذلك من تأثير على تمثّل فكرة المواطنة، وبالتالي على مفهوم المواطن.

فيذا كان المواطن في الدول الديمقراطية يبدو "متحررا، مبدئيا على الأقل، من جميع الولاءات السياسية والدينية والاجتماعية القسرية، ولا يخضع إلا لسلطة الشعب المعبر عنها تعبيرا جماعيا حرا"⁵، كما يبدو "إنسان يرشده العقل، ويتحدث طبقا لمقتضيات هذا العقل الذي يتقاسمه الجميع، وهو بالتالي متحرر من

1. الفقرة 2 من الفصل 1 من دستور 2011.

2. الهاشحي محمد أحمد: "نحو تدقيق مفهوم المواطنة وتشخيص عوائق تكريسه في المغرب"، الحوار المتمدن، عدد 1382، 18 نونبر 2005.

3. ولد يب سيدي محمد، "الدولة وإشكالية المواطنة"، مرجع سابق، ص 17.

4. الهاشحي محمد أحمد، "نحو تدقيق مفهوم المواطنة وتشخيص عوائق تكريسه في المغرب"، مرجع سابق.

5. ولد يب سيدي محمد، "الدولة وإشكالية المواطنة"، مرجع سابق، ص 155.

الأراء المسبقة للطبقة، ومن الهواجس المحايثة لوضعه الاقتصادي، وقادر على إبداء رأيه دون أن تهيمن عليه مصلحته الشخصية¹، فإن النظامين الاجتماعي والقانوني المحددين للعلاقات والقيم الاجتماعية العائلية والقبلية والجهوية في المغرب، وفي غيره من البلدان العربية والإسلامية حتى، لم يسمحا بتكريس قيم ومبادئ المواطنة كاملة، وجعلا من هذا المفهوم يكاد يتماهى مع مفهوم "الولاء" للحاكم وللدولة، كما يقول عبد الله العروي، كما فرضا أن يكون هذا الولاء هو الشرط الضامن للحقوق السياسية².

لذلك، تجد الهيئات والحركات المطالبة بالمواطنة والديمقراطية نفسها في مواجهة مقاومة شرسة من قبل المؤسسات التقليدية التي ترى فيها منافسة لها في تمثيل الجماعات الدينية والعرقية، وتهديدا لنوعية العلاقات التي تنسجها مع النظام السياسي والمصالح التي تترتب عن ذلك³.

ثانيا. معطى قانوني دستوري، إذ رغم كثافة التحولات التي مر بها منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى اليوم (سته وثائق دستورية وثلاثة مراجعات جزئية) فإن الدستور المغربي، على ما يبدو، لم يؤسس بعد لنظام حكم يعكس الإرادة الشعبية المعبر عنها بواسطة الانتخابات.

فالثابت أن الوثيقة الدستورية قد كرست هيمنة المؤسسة الملكية على باقي المؤسسات، وأمدتها بالوسائل والإمكانات التي تسمح لها بالتصرف كمرکز جذب رئيسي، إن لم نقل الوحيد، في الحياة السياسية المغربية، وأدى ذلك بالتالي إلى تغول السلطة التنفيذية القائمة على أساس الوراثة والدين والتاريخ في مقابل تهميش مؤسسات الاقتراع، وإعاقة تبلور هيئات مستقلة للإشراف والوساطة (أحزاب سياسية، هيئات مدنية...).

كما أن اعتراف الدستور بالحقوق والحريات، بل وتوسعه في إقرارها، يصطدم بالكثير من الالتباسات التي تكتنف ذلك، خاصة من ناحية المكانة التي تحتلها القوانين الدولية مقارنة بالقوانين الوطنية في ظل ربط الدستور سمو الأولى على الثانية بشروط تجعله لا ينطبق إلا على "الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب"، وتلك التي تتم في "نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة"، وعدم دقة الحدود المفروضة على الحقوق والحريات، علاوة على كونه لا ينطوي على ضمانات مؤسساتية فعلية تتيح إمكانية تحويل الحقوق والحريات التي ينص عليها إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع، الشيء الذي يجعلنا أمام قدر من "النفاق" بين مدى الحقوق والحريات المعلنة قانونيا ودستوريا وبين واقع التنكر لها.

لذلك، فإذا كان التأسيس الدستوري للمواطنة قد لعب دورا بارزا ومقررا في النظم الدستورية الحديثة، كما تدل على ذلك إعلانات الحقوق والوثائق الدستورية التي عرفتها الدول الغربية، وفي مقدمتها فرنسا والولايات

1. نفس المرجع، ص 156.

2. العروي عبد الله، "المواطنة والمساهمة المجاورة"، مرجع سابق.

3. فهبي جورج ثروة، "تحديات بناء دولة المواطنة في إطار الأنظمة السياسية السلطوية"، منشور بموقع منتدى البدائل العربي.

المتحدة الأمريكية وإنجلترا، خصوصا عندما تكون تلك الوثائق تعبر عن توافق حقيقي بين مكونات المجتمع¹، فإن مرور أزيد من ستين سنة على بداية التأطير الدستوري للحياة السياسية للمغرب لم يسمح بعد بوجود نص دستوري يؤسس لهذا النوع من المواطنة، وظلت المراجعات الدستورية المتوالية تعيد على العموم. رغم ما تضمنته من تغييرات لا تنكر. إعادة إنتاج مركزية السلطة الملكية، وتمكينها من الأدوات والآليات التي تضمن استمرار سيطرتها، وتكرس بالتالي استمرار جعل الدولة فوق كل شيء.

ويرتبط بهذا المعطى الدستوري القانوني، أو المعياري، ما تكرر خلال العقود الماضية من فجوات عقدت حظوظ تعزيز المواطنة، وفي مقدمة ذلك التباعد بين النص القانوني وبين واقع الممارسة، بكل ما تولد عن ذلك لدى شرائح هامة في المجتمع من تشكيك في الدستور، ومن عدم اكتراث بقيمته السامية في المعمار القانوني². وبالتالي، فقد ظلت النصوص الدستورية والقانونية طيلة المراحل السابقة، على العموم، إما نصوص مفتقدة لقوة التطبيق أو تنعدم فيها الضمانات المادية والمؤسسية التي تمكن الأفراد من فرص للتمتع بالحقوق والحريات، التي تعد من العناصر المفصلية في المواطنة.

ثالثا. معطى سياسي، يكمن في ضعف وتراجع الهيئات والمؤسسات المفترض فيها أنها حاملة لناصية الدفاع عن قيم المواطنة. وهذا الأمر ينطبق على الأحزاب السياسية، كما ينطبق على هيئات المجتمع المدني التي تعتبر مكونا أساسيا وحاضنا رئيسيا للديمقراطية، ومن ثم للمواطنة باعتبارها إحدى الأسس التي تقوم عليها.

فالأحزاب السياسية يبدو أنها فقدت الكثير من قدرتها على أن تكون قنوات للتعبير والمشاركة، والتنشئة وإنتاج القيم، حيث جعلها ضعفها وعدم استقلاليتها وكثرة انشغاقاتها وارتباطها بالأشخاص والزعامات، وضعف الممارسة الديمقراطية داخلها، محدودة التأثير وضعيفة الفعالية. وبالتالي، فقد أضحت التعددية الحزبية رقما بدون مضمون، وتحولت إلى شتات حزبي فاقد لأي مبرر سياسي منطقي مبني على تعدد حقيقي في الاختيارات والتصورات والأفكار.

ومن المفارقات أن يكون التقدم الحاصل في الأدوار الدستورية والقانونية للأحزاب السياسية، سيما وقد أصبح الدستور ينص على دورها في ممارسة السلطة، ويعطي للمعارضة حقوقا مهمة³، كما يفرض أن يعين رئيس الحكومة من الحزب المتصدر لنتائج انتخابات مجلس النواب⁴، قد تزامن مع عجزها على استثمار هذا التطور لصالح ترسيخ وجودها وكسب مساحات جديدة في فرض ذاتها في فضاء الفعل السياسي.

1. المالكي احمد، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 31.30 مارس 2013، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات.

2. نفس المرجع.

3. حددها الفصل 10 من الدستور المغربي لسنة 2011.

4. الفقرة 1 من الفصل 47 من الدستور المغربي لسنة 2011.

أما هيئات المجتمع المدني، فيبدو دورها هي الأخرى محدودا في إعادة توجيه عمليات اتخاذ القرار وفي تأطير المواطنين وفي أن تمثل قوة ضغط فعلية وأداة ترافع حقيقية، حيث تعاني من خلط واضح في المفاهيم والأولويات، ومن تداخل شديد لعملها ولوظائفها مع بنيات وهيئات أخرى، ومن تبعيتها المالية والإيديولوجية للسلطة السياسية وللأحزاب السياسية. وبالتالي فإن التزايد الكبير في عددها (أزيد من مائة وثلاثين ألف جمعية)، والتنوع الواسع في مجالات اشتغالها (السياسي، الاجتماعي، التنموي، البيئي، الرياضي)، والانتشار الجغرافي الكبير لمناطق تواجدها، لم ينعكس على قوة تأثيرها، كما لم يحل دون استمرار الطابع النخبوي لعمل الكثير منها.

رابعا، معطى يتعلق بمحدودية المجال أو الفضاء العمومي، الذي يستطيع الأفراد من خلاله التعبير عن آرائهم وإدارة اختلافهم حول تدبير الشأن العام، حيث لم تسمح طبيعة النظام السياسي القائم منذ الاستقلال إلى اليوم من تكون مثل هذا الفضاء، الذي يعد المجال الحيوي لتكون المواطنة. وهو هنا لا ينحصر في المؤسسات القانونية أو السياسية الرسمية وإنما يتسع ليشمل أيضا الفضاءات العمومية غير المصنفة للمجتمع المدني في عمومها (كما تصوره هابرماس)، بكل ما أدى إليه من تراجع الأفكار ومبادئ المنافسة، وقيم التسامح وقبول الاختلاف، وتعمقت روح التشكيك في الدولة وعدم الثقة فيها، وتقهقرت روح المشاركة المواطنة¹.

فرغم ما يقال عن الدور الذي لعبه تطور وسائل الاتصال الحديثة، والإقبال المهمة للمغاربة على استعمالها، في توسيع هذا الفضاء، إن لم نقل في خلق فضاء بديل، هناك من يسميه بالفضاء العمومي الافتراضي، وفي تزايد لمساحة النقاش العمومي، وبالتالي في تعزيز مشاركة المواطنين ومنحها نفسا جديدا، كما يدل على ذلك الحراك الاجتماعي لسنة 2011 الذي كانت فيه وسائل التواصل الاجتماعي حاسمة في رسم الصورة التي ظهرت بها حركة 20 فبراير المعبرة عنه، وكذا المقاطعة الاجتماعية الناجحة جدا لمنتجات استهلاكية (الحليب، المياه المعدنية، المحروقات) تحتكرها شركات أجنبية ومغربية، فضلا عن ردة الفعل التي ووجه بها إصدار عفو في حق شخص أجنبي يقضي عقوبة بتهمة الاغتصاب الجنسي للأطفال (ما عرف بقضية الإسباني كالفن)، إلا أن ذلك لم يسم بعد بهذا الفضاء إلى الدرجة التي تجعل منه قوة مضادة ثابتة قادرة على التأثير في قرارات السلطة وفي فرض مشاركة المواطنين في بلورتها وفي مراقبة ضمان تنفيذها.

خاتمة

واضح مما تقدم أن المواطنة، وإن كان تحديد مفهومها تعترضه العديد من الإشكاليات، فإن ذلك لا يمنع من توفر حد أدنى من الاتفاق حول ما الذي يعنيه هذا المفهوم، كما لا يمنع، من وجود فهم مشترك لمعناه وحمولاته الحقوقية والسياسية والاجتماعية في سياق ديمقراطي.

1. المالكي امحمد، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، مرجع سابق، ص 3.

لكن الانطلاق من الأسس التي يقوم عليها هذا الفهم في الدول الديمقراطية يجعل المواطنة في سياق سلطوي، مثل السياق السياسي المغربي، في مواجهة تحديات ثقافية وسياسية وقانونية، وأمام عناصر التباس متعددة. لذلك، فإن تكريس المواطنة في هكذا سياق يبقى في قلب المهام التي لا تزال مطروحة بحدّة، الشيء الذي يتطلب العمل على ثلاثة واجهات أساسية¹، يمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً. إعادة التأسيس الدستوري للمواطنة، أخذاً بعين الاعتبار الدور الذي لعبه هذا الأمر في النظم السياسية الحديثة، حيث لم نصل بعد إلى المرحلة التي يصبح فيها الدستور نتاج توافق عام مبني على حوار اجتماعي يضمن للجميع الإمكانية للتعبير عن اختياراتهم وآرائهم بكل حرية، كما لم نصل بعد إلى اللحظة التي تسمح لنا بالتوفر على دستور لا يكتفي بدسترة السلطة فقط بل بدمقرطتها أيضاً، لأن وجود دستور يدستر السلطة دون أن يعمل على ديمقراطتها يحيلنا فقط إلى دولة لها دستور وليس دولة دستورية.

ثانياً. بناء الوعي الديمقراطي الحاضن للمواطنة، على اعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن تصور وجودها إلا في ظل مناخ ديمقراطي يقدر أهميتها، ويدرك مدى الحاجة إليها، والمناخ الديمقراطي المقصود هنا إذا كان يركز على أهمية ديمقراطية السلطة وإعادة توزيع مصادر النفوذ السياسي كي لا تبقى محتكرة من طرف جهة واحدة، فإنه لا يقتصر عند ذلك بل يستحضر أيضاً أهمية ديمقراطية المجتمع وترسيخ الثقافة الديمقراطية في "العقل العمومي" وفقاً للتعبير الذي يستعمله جون رولز.

ثالثاً. وأخيراً، الإقرار بتلازم المواطنة والعدالة والاجتماعية، والسعي نحو تأسيس الأولى على أساس الثانية، على اعتبار أن مسألة العدالة الاجتماعية كانت ولا تزال الهاجس الرئيسي للكثير من الشرائح الاجتماعية. بكل ما ترمز إليه العدالة الاجتماعية من حاجة ماسة إلى توزيع منصف للثروات والخيرات المتوفرة في الدولة، وسعي دائم نحو تكريس المساواة بين جميع الناس بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية أو انتماءاتهم العرقية أو معتقداتهم الدينية والمذهبية.

بصيغة أخرى، فإن العدالة الاجتماعية المطلوبة هي العدالة التي تقوم على أساس المبدأين اللذين حددهما جون رولز، والمتمثلين في أن لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات المتساوية، حيث ينسجم ذلك مع نسق مماثل من الحرية للجميع، وفي أهمية تنظيم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكون لصالح الأقل حظاً في المجتمع، وأن تكون مرتبطة بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع في إطار المساواة العادلة، لأنه، كما يقول رولز نفسه، فإن الغنى لا يكون فاحشاً بشكل أصيل وأولي، وإنما ينبغي فقط ألا يتحول إلى علامات استنزافية، يمكنها أن تخلق داخل المجتمع مشاعر سلبية قادرة على أن تشوش على الطابع التعاوني العام².

¹. بصدد ذلك يمكن العودة إلى دراسة المالكي امحمد، حول "الاندماج الاجتماعي، وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، مرجع سابق.

². هاشمي محمد، "جون رولز والتراث الليبرالي"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 38.

ترجمة فصل من كتاب الأسس الثقافية والبنوية للإمبريالية الأمريكية¹*

لاري بورتيس

ترجمة:

نصرالدين بن غنيسة، أستاذ التعليم العالي، قسم الآداب واللغة العربية، جامعة بسكرة،
إيمان بن غنيسة، طالبة دكتوراه، قسم الآداب واللغات الأجنبية، جامعة بسكرة، الجزائر.

Larry Portis لاري بورتيس، أمريكي يعيش في فرنسا منذ 1977، أستاذ الدراسات الأمريكية بجامعة Paul Valéry-Montpellier 3 بول فاليري - مونتبوليه 3، له دراسات وأبحاث عدة عن التاريخ الاجتماعي للولايات المتحدة أين يبرز بشكل جلي الأصول الثقافية والتاريخية لإرادة الهيمنة التي قادت اليوم الولايات المتحدة لتعلن نفسها "الأمة التي لا غنى عنها".

شهدت سنوات 1990، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض نفسها على العالم بقوة متجددة بفضل ظروف جيوسياسية فريدة توافق خلالها انهيار الاتحاد السوفياتي مع مرحلة اندماج متسارع للرأسمال العالمي. منذ خمس عشرة سنة، كل شيء يبدو أنه يسير في اتجاه مصالح الإمبراطورية الأمريكية التي ينادي الناطقون بلسانها أن لا فصل بين حقوق الإنسان و الأسواق الحرة. في حين أن العقيدة القديمة في التصدي للشيوعية قد أفسحت المجال لعقيدة توسع (الرأسمالية الأمريكية) و"محاربة الإرهاب"، فهذه مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية في عهد الرئيس كلينتون، في حماسة وطنية متمزة ومتعجرفة، قد وصفت بلدها بأنه "دولة لا غنى عنها". منذ عهد قريب، يستغرب الرئيس بوش الكم الهائل من الانتقادات الموجهة ضد الولايات المتحدة، بحجة "أننا طيبون جدا".

كيف لنا أن نفهم هذه المبالغة في العزة الوطنية من طرف من كلفوا بتسيير "الديبلوماسية الأمريكية"؟ بعبارة أخرى - وهنا تكمن القضايا الحقيقية - من جهة، لماذا غالبا ما تطفح تصورات وبيانات الطبقة الحاكمة

* يحتوي هذا النص على مقاطع منشورة سابقا في لاري بورتيس "الأسس البنوية والأخلاقية لنزعة الهيمنة الأمريكية"، Actuel Marx، العدد 27،

2000

¹ فصل من كتاب « Demythifier l'universalisme des valeurs américaines » بإشراف Jean Liberman، الصادر عن دار Parangon، باريس،

2004.

بمشاعر مفرطة فيما يتعلق ببلدها؟ و من جهة أخرى، ما هي تداعيات هذه اللامعقولية على السياسة الأمريكية وعلى من تقع عليه ويلاتهما؟

بإمكاننا وبكل يسر أن نتعرف على أسباب و آليات الإمبريالية الأمريكية المعاصرة، وإن تخفت وراء مصطلح "العولمة"، وذلك من خلال الهيئات التي عرفت النور منذ الحرب العالمية الثانية (صندوق النقد الدولي، الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، الحلف الأطلسي، الخ). بإمكاننا أن نقول إن الأهداف الحقيقية لهذه المنظمات وأخرى حديثة العهد كالمنظمة العالمية للتجارة (أو مشاريع كالأستثمارات متعددة الأطراف) مكشوفة بشكل جلي وإن تخفت وراء واجهة النوايا الحسنة المعلنة. إنه شكل من "التضليل" الذي يعدّ جزءاً من اللعبة السياسية الضرورية لكل مجتمع رأسمالي مسند من طرف منظومة حكم تزعم أنها "ديموقراطية". في الواقع، إن الكذب والمناورة الإيديولوجية تندرج ضمن أية منظومة تمثيلية قائمة على تفويض للسلطة من خلال آلية انتخابية لا تشارك فيها أغلبية الأفراد إلا بشكل سلمي. في حين أنه لا يمكننا أن نستوعب العنف والنفاق البادي، والغريب أحياناً، والذي صاحب الطريقة التي قدم عبرها أصحاب القرار الحاجات البنيوية للرأسمالية الأمريكية، من دون الأخذ بعين الحسبان خصوصية تطور الولايات المتحدة كمجتمع وثقافة. منذ السنوات الأولى للجمهورية الأمريكية، نمت إرادة الهيمنة وأنعشت (وما زالت نتعش) التوسعية الإقليمية والثقافية معاً، والتي غالباً ما يعبر عنها بنية حسنة محيرة.

حتى نوضح الجذور المعقدة لهذه الإرادة، علينا أن نحلل الذهنية الوطنية لشعبه بأكمله وكذلك العلاقات بين النخب المهيمنة والآخرين. هي مهمة خطيرة يعتورها لبس و تعميم مبسط. علاوة على ذلك، فإن كل محاولة لتفسير السمات الخاصة بالمجتمع أو بالأمة الأمريكية يمكن أن تنزلق نحو تيمة من التيمات المفضلة لدى القومية الأمريكية: ألا وهو "الاستثنائية"¹. في الحقيقة، إن أحد العناصر التبريرية الأكثر ترويجاً للسيطرة الأمريكية هي تلك الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة متفردة بالنسبة لبقية الأمم والدول الأخرى إلى درجة أنها الأكثر استعداداً لتحمل مسؤوليات تتجاوز الإطار الوطني.

سيكون من الممكن أن نستغني عن التفسيرات الثقافية و أن نخترل مفهوم السيطرة في "أيدولوجيا" [بوصفها] مجرد انعكاس أو تعبير عن مصالح ومطامع الطبقة المهيمنة. لكن اختزال بعد [من أبعاد] الواقع الذي يعيشه مجتمع ما لا يمكنه أن يجلي التعقيد الحقيقي لتطور منظومة إنتاجية لا تتوقف عن التأقلم مع الحاجات الجديدة، ومع مختلف أشكال المقاومة التي تفرزها.

في مجتمعاتنا المعاصرة، يظهر تحليل وسائل الاتصال و محتوى المقررات التربوية كيف أن التحكم في المعلومات والأفكار وحتى طرائق التفكير يُوجه العقول إلى إدراك الواقع عبر منظورات معينة.

¹ الخصوصية الأمريكية أو الاستثنائية الأمريكية هو الاعتقاد بأن الولايات المتحدة مختلفة عن بقية الدول ولديها مهمة عالمية محددة لنشر الحرية والديمقراطية. واستخدم الكاتب ألكسيس دي توكفيل هذا التعبير لأول مرة في كتابه الديمقراطية في أمريكا. وقد تحول هذا التعبير مع الوقت ليصبح جزءاً من الأساطير الحضارية التي تشكل جزءاً من الوعي واللاوعي عند عامة الأمريكيين.

غير أنه في عصر العولمة، علينا أن نحلل بعمق أكثر ولادة الإيديولوجية الوطنية التي تمنح قوة وتماسكا للهيمنة الأمريكية. إن هذه الذاتية التي ترافق بل وتحفز توسع ممارسات وسلطة الرأسمالية الأمريكية هي محصلة ظروف تاريخية متميزة ارتبطت بسياقات جيوسياسية خاصة.

- خلاص ورسالة:

من الأفكار التي ما تزال سائدة إلى اليوم في الولايات المتحدة والتي تعود إلى الحملات الاستعمارية الأولى، الفكرة القائلة بأن لدى الأمريكيين "رسالة" تجاه أنفسهم وتجاه الشعوب الأخرى. حينما غادر التطهيريون¹ إنجلترا بغية استعمار " إنجلترا الجديدة"²، كانوا على قناعة تامة بأهم مختارون منذ الأزل لتأسيس أمة متحررة من الفساد المهيم على إنجلترا في ذلك الزمن. من وجهة النظر هذه، يشكل هؤلاء المعمرون جزءاً من حراك ثوري أين تتجلى عبر الصراع الديني المطالب الاجتماعية والتشجعات السياسية.

إذا كانت التطهيرية في إنجلترا قد تعرضت إلى قمع الدولة مرة وتوظيفها أخرى، فإنها في المستعمرات الأمريكية الشمالية، تمكنت من تطوير نفسها في عزلة أتاح لها التجذر بعمق في المؤسسات وفي الأخلاق. في الوقت ذاته، فقد تجمدت التطهيرية في مجموعة قواعد سلوكية ومبادئ أخلاقية صارمة. غير أنه بعيداً عن الكبت الجنسي الذي غالبا ما يلصق بالتطهيرية، فإن الموقف الأهم الذي حملته هو إيمانها بالمسؤولية الاجتماعية. فالتطهيري يلتزم بمفهوم الواجب المدني الذي لا نظير له في المجتمعات والثقافات اللاتينية، على سبيل المثال. مثلما وضحته أبحاث إدوارد هال Edward Hall ، فالفردانية الانجلوساكسونية والتي تتماشى ونسبية لامركزية الدولة تستلزم رقابة غير مؤسساتية.³ على الفرد أن يمارس رقابة على ذاته. وعلى الجماعة (لا الدولة) أن تكون ساهرة على المعايير الأخلاقية. إن واجب كل فرد أن يراقب الآخرين. هكذا، تقود الفردانية إلى الامتثالية الاجتماعية وأحياناً إلى الاستبداد.

في النهاية، إن هذا الخلاص هو ذو طابع ثقافي أكثر منه عقدي. بما أن الدين قضية فردية بالنسبة للبروتستانت، فالأمر يتعلق بقواعد سلوكية و"مواقف"، على الآخرين واجب تمثيلها في حياتهم اليومية. وعليه، فالحركة

¹ تطهيرية أو البيوريتانية Puritanisme : هي مذهب مسيحي بروتستانتي يجمع خليطاً من الأفكار الاجتماعية، السياسية، اللاهوتية، والأخلاقية. ظهر هذا المذهب في إنجلترا في عهد الملكة اليزابيث الأولى وازدهر في القرنين السادس والسابع عشر، و نادى بإلغاء اللباس والرتب الكهنوتية. وقد شهد النصف الأول من القرن السابع عشر، هجرتهم اتجهت نحو مساتشوستس (نيوإنغلند) إحدى المستعمرات الإنكليزية في أمريكا الشمالية آنذاك عام 1630، بعد أن أقدم ملك إنجلترا شارل الأول على حل البرلمان. حمل المهاجرون أموالهم إلى العالم الجديد، وقد تحول بعضهم إلى توراتيين وعدوا أنفسهم شعب الله المختار، وأنّ عليهم أن يتمموا رسالة العبرانيين القدماء، ونظروا إلى دولتهم في نيوانغلند على أنها إسرائيل الجديدة، وفيها تقوم أورشليم الجديدة.

² إقليم نيو إنجلاند (New England): تقع شمالي شرقي الولايات المتحدة، يطل من الشرق بجهة ساحلية على المحيط الأطلسي، وتحدها كندا من الشمال والشمال الغربي، وولاية نيويورك من الغرب والجنوب.

³ Edward HALL .Beyond Culture, Anchor Books, New york, 1977

التبشيرية هي ثورة دائمة ومستمرة يجب حمل شعلتها دون هوادة داخل الطائفة نفسها و إلى العالم الخارجي وأخيرا في نفس صاحبها.¹

غير أن القول بأن الهيمنة الأمريكية تنبع مباشرة من موقف المعمرين التطهريين هو تبسيط مفرط. الأجدد بنا أن نفس كيف أن هذه الذهنية انتقلت إلى أوروبي أمريكا الشمالية وكيف تجددت أثناء تطور هذا البلد. إن أول تفسير لهذه القضية يستند إلى أن الأعراف الأيديولوجية للتطهيرية البروتستانتية تكاد لا تنضب. فالنظرة التطهيرية، الكالفينية بالأساس، تنطوي على مفهوم اختيار الله لشعب ما حتى تسود الفضيلة. من المسلم به في العقيدة التطهيرية أن الحجاج الانجليز هم هذا الشعب المختار، وأن اختيار أمريكا، أرضهم الموعودة، كان من تدبير الإرادة الإلهية. هذه هي الفكرة التي انتشرت في بلد حيث يجب الكفاح يوميا من أجل لقمة العيش. تجدر الإشارة إلى أن الأراضي الجديدة كانت مستعمرة إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر استمرار جاذبية مثل هذا المفهوم.

من مستلزمات فكرة الشعب المختار هو الاعتقاد بأن هذا الشعب عليه أن يرص الصفوف من أجل مجابهة عالم الشر. تاريخيا، هذا " الشعب المختار" لأمريكا لم يكن يعوزه الخصوم على الإطلاق. بعد الهنود، أصبحت الدولة البريطانية خصمه طيلة قرن.²

علينا أن تخيل كم كان الخوف من الآخر شديدا لدى هؤلاء المعمرين المقطوعين عن جذورهم والمنغمسين في هذه القارة التي يجهلون نباتاتها وحيواناتها وسكانها الأصليين. لقد كانت العنصرية التي غذاها المعمرين تجاه الهنود مشبعة بهذا الخوف، خاصة بعد أن شرع هؤلاء بمقاومة حضور المعمرين الذي أضحى شيئا فشيئا أكثر إزعاجا. في الوقت ذاته، فإن عقيدة التطهريين تقتضي ألا يكتفي الهنود باعتناقهم المسيحية بل أن يتحولوا ثقافيا على شاكلة التطهريين. لقد أفضت المحاولات المتعددة على هذا الطريق إلى أسوأ الابتزازات والإبادات والاستئصالات الثقافية التي أورثت، في المقابل، تأنيب ضمير سرعان ما تم كبته على النطاق الوطني. وتولد عن هذا خديعة ما تزال قائمة إلى حد الساعة ومؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية للولايات المتحدة.

اندلعت ضروب من الاحتجاجات في وقت مبكر جدا من تاريخ المستعمرات. لم يكن التمرد ضد الدولة والذي تحول إلى حرب من أجل الاستقلال ما بين 1776 و1783 إلا ذروة مقاومة طويلة منظمة تارة ومشتتة أخرى ضد

¹ ينظر Anders Stephanson, Manifest Destiny : American Expansion and the Empire of Right, Hill and Wang, New York, 1995, أيضا Frederick Merk, Manifest Destiny and the Mission in American History, Harvard University Press, Cambridge (Massachusetts), 1995

² Sam W. Hayens. « Anglophobia and the Annexation of Texas : The Quest for National Security », in Sam W. Hayens et Christopher Morris (dires), Manifest Destiny and Empire : American Antebellum Expansionism, Texas A and M. University Press, College Station, 1997, pp.115-145

السلطة الإدارية البعيدة. والنتيجة أن نزع معمرين إلى اعتبار أنفسهم شعبا مستعمرا من طرف دولة استبدادية.

هل يمكننا أن نستخلص أن "الشعب الأمريكي" قد تحول إلى مناهض للاستعمار و عنصري في الآن ذاته؟ المسألة الأولى: الحديث بشكل عام عن "شعب" هو أمر تبسيطي للغاية. إذ من الضروري تبيان كيف أن النخبة المعمرة تمكنت من إقناع مختلف الطبقات العمالية في أن تنخرط في مشاريعها السياسية. من خلف الخطاب "الديموقراطي" والوطني للأثرياء الذين تصدروا الثورة الأمريكية، لاحت بوادر دولة جديدة برجوازية (وإن كانت أقل أرسطوقراطية في شكلها) ورأسمالية في مثل الدولة التي يحاربونها. المسألة الثانية: علينا أن نوضح كيف توارثت الأجيال المتعاقبة الأفكار والمواقف المتشكلة قبل وأثناء الحرب ضد إدارة انجلترا الاستعمارية. منذ القرن التاسع عشر، توالى حض الموجات الجديدة من المهاجرين على أن يتماهاوا مع الذين بنوا دولة ضامنة للحريات ومجتمعاً يفسح المجال واسعا لحظوظ الأفراد.

في بلد جديد، غني بالمواد الأولية وبمساحة شاسعة لأراض قابلة للزراعة وشاغرة من أجل استقبال سكان قلائل نسبيا، ارتبطت بشكل وثيق حقيقة التوسع الإقليمي بمثل الحرية والحظوظ المتاحة للجميع. وهل من شيء أيسر على النخبة من أن تواصل الربط بين هذه الصور أو هذه الأفكار؟ فضلا عن ذلك، فإن التعصب ضد الآخرين (الهنود والأفارقة) تم تقديمه على أنه معارضة لكل من يمثل عقبة في وجه التقدم المبتغى. في الوقت ذاته، ولدت الأخطار التي أفرزتها مغامرة كهاته (مادية ووجودية) قلقا عزز التمسك بالأفكار الجاهزة. فقد أنتج "غزو الغرب"، إذن، تخوفا مرضيا توارثه المعمرين جيلا عن جيل. لقد كان هذا التخوف رد فعل منطقي وواقعي تجاه محيط لا يمكن التنبؤ به حيث وجد المعمرين صعوبة في تأسيس هيئات مدنية.¹

في هذا الاتجاه، يمكننا الحديث عن "الطابع القومي" الأمريكي. مثل هذه الذهنية هي ثمرة الماضي الجماعي الذي يشكل التمثل الذاتي للأجيال المتعاقبة. إن عدم تقاسم بعض من الشبان أو القادمين الجدد، بأي حال من الأحوال، تجارب القدماء التأسيسية لا يغير من الأمر شيئا. فإذا كان الأمريكي المتوسط يفتقد "معنى التاريخ" بما هو قدرة على وضع الحاضر في سياق الماضي، غير أن الماضي في شكله الدعائي يؤثر كثيرا على ضميره، لا سيما أن الاستبطان النقدي لا لا يشكل جزءا من تفكيره.

- المد المضطرب للسياسة التوسعية:

لقد ارتبطت الهيمنة التي شكلت دائما جزءا لا يتجزأ من ذهنية الأمريكيين - بسبب من الانشغالات اللاهوتية والسياسية للمعمرين الأوائل - بالوضعية الأصلية للولايات المتحدة. إن تشكل الدولة الجديدة اقتضي سياسة

¹ Richard Slotkin, Regeneration Through Violence : The Mythology of the American Frontier, 1600-1860, Harper, New York, 1996.

"توسعية" من طرف الحكومة، إذ لم يعد ينحصر نطاقها فقط في المستعمرات الثلاث عشرة القديمة بل امتد إلى إقليم واسع ما بين جبال "ألباش" و نهر "الميسيسيبي".

في الواقع، كان من المستعجل، في مرحلة أولى، أن يتم استعمار الجزء الشمالي من هذا الإقليم (المسمى "الإقليم الشمال الغربي" في تلك الفترة). لقد اقترنت الحاجة لبسط "الحضارة" واستغلال الموارد بالضغط الديموغرافية و ضرورة امتصاص المكبوتات الشعبية. لقد أسهم التوسع الإقليمي التدريجي خلال القرن التاسع عشر في تشكيل رؤية خاصة أين تطورت نزعة الهيمنة بوصفها ظاهرة سياسية وإيديولوجية.

كان الاتجاه السائد لدى حكومة الولايات المتحدة خلال العقود الأولى من وجودها تفادي الالتزامات التي قد تعرض للخطر بلدا لا يزال ضعيفا إزاء إنجلترا وفرنسا. حتى إن شراء إقليم لويزيانا¹ الشاسع عام 1803 كان محكوما بهمّ توفير الحماية.

لو أن فرنسا قررت أن تستعمر هذه الأراضي التي أحرزتها من إسبانيا عام 1800، لكانت الولايات المتحدة محاطة بدولتين من المحتمل أن تكونا خطرتين: إنجلترا في كندا وفرنسا على الضفة الغربية من الميسيسيبي. لكن بعيدا عن هذا النوع من الحسابات الدفاعية للحكومة، بدأت ثقافة نزعة الهيمنة في التبلور.

مع ذلك، لزاما علينا أن نميز بين نزعة الهيمنة والتوسعية. فالتوسعية نجمت من استعمار أمريكا الشمالية و من التوترات الاجتماعية و السياسية التي أحاطت بولادة جمهورية الولايات المتحدة. فالأمر يتعلق بسياسة الحكومات (الأميركية والانجليزية) وفي الوقت نفسه بموقف السكان بصفة عامة. فالإيمان بالمزايا الحسنة للتقدم الحتمي نحو الغرب عكس آمال المعدومين والطموحين. وفي الآن نفسه، فالتشبث بهذه الفكرة وهذه الممارسة من شأنه أن يقدم "صمام أمان" يسهم في تهدئة الصراعات الاجتماعية. فضلا عن ذلك، على المستوى الاقتصادي، فإن الحاجة إلى توسعة الاقتصاد الوطني تقتضي تعمير الأراضي (الأمر الذي انطوى عنه تحييد بل تصفية الأهالي المناوئين للتقدم). وهكذا أصبحت التوسعية جزءا من الذهنية الأمريكية الشمالية. إن الإيمان بالتوسع الطبيعي للحدود المتحركة للوطن (الذي هو بمثابة مزيج من البلد والدولة والشعب) تم توظيفه كمضاد للشعور بالذنب الذي يمكن أن ينتج عن العنف الممارس باسمه.

إن نزعة الهيمنة ظاهرة مختلفة، وإن كانت مرتبطة بشكل وثيق بالتوسعية. ففي بداية الجمهورية، كانت السياسة الهادفة إلى توسيع سيطرة أو تأثير الولايات المتحدة على مناطق أو دول أخرى، أمرا في غاية الصعوبة. لم تكن لمثل هذه السياسة أن تتكرس رسميا إلا بعد هزيمة نابليون بونابرت والصلح مع إنجلترا اللذين وقعا عام 1814. إذ انتهت الحرب بين الحكومتين الأمريكية والانجليزية (1812-1814) إلى معاهدة تعكس إرادة الطرفين في دفن العداء الذي عرقل بلوغ مرام كل منهما. فجاءت الهزيمة النهائية لبونابرت واحتلال فرنسا من

¹ يمتد تاريخ لويزيانا من حقبة الأمريكيين الأصليين، و التي تلتها مرحلة الاستعمار الأوروبي، ابتداء من القرن الخامس عشر، حيث تداولت على حكمها فرنسا و إسبانيا، قبل أن يتم بيعها إبان حكم نابليون الأول، في 1803، للولايات المتحدة الأمريكية، الوليدة آنذاك.

طرف جيوش الحلفاء لتضع حدا للمنافسة الفرنسية بالنسبة لانجلترا على المستوى الدولي. هكذا أضحت انجلترا حرة في إقامة إمبراطوريتها وإن لم تكن أمريكا الشمالية أساسية في مشروعها.

بالنسبة للولايات المتحدة، جاء هذا التحول ليستبعد كل خطر اعتداء من طرف دولة قوية. ومنذ ذلك الحين، تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية عدوانية لتوسع إقليمها. ففي عام 1818، غزت و احتلت فلوريدا التي كانت بحوزة إسبانيا. هذه الأخيرة قد أوهنتها فقدان حليفها فرنسا القوية. الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة أن تلحق بها مستعمرات كانت تابعة لإسبانيا، وقد امتد ذلك إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. إن هذا التاريخ الطويل للاعتداءات يمثل بجلاء السياسة التوسعية للولايات المتحدة.

والحال أن كل تاريخ نزعة الهيمنة الذي أسس لسياسة الولايات المتحدة ينطوي على بعد ثقافي حيث تلعب عقيدة النزعة التوسعية دورا إلهاميا أو تبريريا. لكن في الوقت ذاته، عقد التوسع، أحيانا، مواصلة الهيمنة. إذ تغلغت النزعة التوسعية في نفسية الأمريكيين، بكل طبقاتهم، إلى درجة أن اضطرت الحكومات إلى قمعها (أو التظاهر بقمعها). عام 1805، وعلى سبيل المثال، تورط نائب الرئيس أرون بور (Aaron Burr) في مؤامرة تهدف إلى غزو جزء من المكسيك. تعدّ حقا هذه المشاريع، الخاصة وشبه العسكرية الموجهة لغزو إقليم أو بلد، من أوائل حالات النصب والاحتيال. ولو أن الحكومة كانت مرغمة على سن قوانين ضد هذه الأنشطة، إلا أنها غدت بمثابة مبررات للتوسع الذي تقوم به هذه الحكومة، إذ إن الرغبة التوسعية للشعب الأمريكي لم تعد قابلة للقمع.¹

إيديولوجيا الغزاة الجدد: "القدر المبين"²

غالبا ما ينسب مفهوم "القدر المبين" للولايات المتحدة إلى جون لويس أوسوليفا³ John Louis O'Sullivan الذي أطلقه عام 1845 حتى يبرر إلحاق التكساس وإقليم أوريجون (الأمر الذي اعترضت عليه الحكومة البريطانية).⁴ منذ الحملات الاستعمارية الأولى، كان جليا حضور الفكرة القائلة بأن الله قد اختار الأمريكيين لينتشروا في كل

¹ Robert E. May. « Young American Males and Filibustering in the Age of Manifest Destiny : The United States Army as a Cultural Mirror », The Journal of American History, vol 7, n 3, décembre 1991, pp.857-886.

² بالانجليزية (Manifest Destiny): أيديولوجيا تؤمن بالرسالة الإلهية للشعب الأمريكي في نشر الديمقراطية والحضارة، روج لها الجمهوريون-الديمقراطيون عام 1845 بزعامة الرئيس جيمس بولك.

³ (15 نوفمبر 1813 – 24 مارس 1895) رجل سياسي أمريكي وصحفي، صاحب عبارة "القدر المبين".

⁴ Robert W. Johannsen. « The Meaning of Manifest Destiny », in Sam W. Haynes et Christopher Morris (dirs), Manifest Destiny and Empire : AmericanAntebellum Expansionism, Texas A and M.University Press, College Station, 1997, pp.7-20.

القارة وما بعدها. بينما شكلت عدوانية الحكومات والدعاية المكثفة التي رافقتها أمرا جديدا. في هذه المرحلة تواشجت النزعة التوسعية والأيديولوجيا العنصرية.¹

عموما، كان مبرر الحرب ضد المكسيك ما بين 1846-1848 هو أن المكسيكيين يشكلون عرقا هجينا (خليط من الأسبان والهنود)، وهم عاجزون عن إدارة إقليم واسع جدا. إذن كان من مصلحة المكسيكيين أن رام الأمريكيون الاستيلاء على نصف المكسيك. وإذا لم يسعوا إلى إلحاق المكسيك برمته، فذلك بسبب دونية شعبيها. بشكل متناقض، اشتدت العنصرية التي أضحت عنصرا مهما في تشكيل الذهنية العامة بعد الحرب الأهلية (1861-1865) التي وضعت حدا للرق في جنوب البلاد. هناك اعتبارات عدة تمكننا من توضيح وشرح هذه المفارقة. علينا أن نشير في البدء أن النضال من أجل إلغاء الرق لا يعني بالضرورة الانخراط في الأفكار المعادية للعنصرية.

على سبيل المثال، قبل الحرب، راح الصناعيون يشجبون الرق أساسا لأن مثل هذه الممارسة تعطل علاقات الإنتاج. لقد كانت الصناعة الرأسمالية بحاجة إلى قوة عمل حرة ومتحركة ومرنة. على نحو مخالف، يعزز الرق أبوية يسعى الصناعيون إلى محوها. غير أن العنصرية تتماشى والمصالح الرأسمالية. حينما، على سبيل المثال، قدم الإيرلانديون بكثافة إلى الولايات المتحدة خلال سنوات 1840، حرص أرباب العمل على تغذية التنافر القائم بين القادمين الجدد و"الأمريكيين". خلال عقود، قبل وحتى بعد الحرب الأهلية، كان يطلق على الإيرلانديين "الزنج الببيض". هكذا، إلى غاية القرن العشرين، تحقق تطور تدريجي للسياسة القائمة على تاجيج الضغائن الإثنية والعرقية للتحكم في البروليتاريا في طور تشكلها.²

لكن للثقافة العنصرية الأمريكية منابع أخرى مرتبطة أكثر بنزعة الهيمنة الأمريكية. طبعا، جاءت إبادة الهنود لترسخ في الذهنيات قابلية قوية للسيطرة على الشعوب واحتقارها لما وصفت به من دونية. في حين أنه ابتداء من اللحظة التي تطلب فيها تطور الرأسمالية الصناعية الأمريكية البحث عن أسواق خارجية وعن مواد أولية أقل تكلفة، تم تبرير التدخلات المتصاعدة فيما وراء البحار و في أمريكا اللاتينية "لدواع إنسانية". فكانت العنصرية، إن في ملمحها البيولوجي أم في اصطلاحها الثقافي، هي المسوّغ لكل ذلك. منذ ذلك الحين، وفي مواضع عدة من العالم، في كوبا (1898)، في بورتوريكو والفلبين (1899)، في الصين (1900)، في المكسيك (1913)، راح الأمريكيون يتقلدون مسؤولية تمثيل الحضارة ليساعدوا شعوبا عاجزة عن حكم نفسها بنفسها، أو بكل بساطة غير ناضجة لتحقيق ذلك.

¹ ينظر في هذا الموضوع Reginal, Race and Manifest Destiny, : The Origins of America Racial Anglo-Saxonism, Harvard University Press, Cambridge (Massachusetts), 1981 et Thomas F.Gossett, Race : The History of an Idea in America, Oxford University, Press, New York, 1997.

² David R.Roediger, The Wages of Whiteness : Race and Making of the American Working Class, Verso, Londres, 1991, et Theodore W. Allen, The Invention of the White Race, tome 1 : Racial Opression and Social Control, Verso, Londres, 1994.

طبعاً، غالباً ما وُظِّفت هذه العنصرية من طرف مسيري البلد بطريقة استخفافية، لكن هذا لا يغير من كون الشعب الأمريكي غالباً ما يجد مخرجاً من ذلك في المزج بين كره الأجانب واحتقار كل ما هو ليس بـ"أمريكي". ومما له دلالتة في هذا الصدد، هو أن يعامل المثقفون المنتقدون لمثل هذه الذهنية بأنهم "ليسوا أمريكيين".

إنها الخلفية الثقافية العنصرية التي تفسر، إلى حد كبير، لماذا تمثلت مصالح الرأسمال الأمريكي، منذ أكثر من قرن، في نزعة الهيمنة أكثر منها في النزعة التوسعية. ففي عام 1898، ألحقت جزر هاواي بالولايات المتحدة الأمريكية لأن شعبيها من الأهالي لم يكن ذا أهمية تذكر. بينما، وفي الآن نفسه، تتدخل مصالح الرأسمال لتفرض نمطاً من التحكم في موارد الأقاليم التي تهيمن عليها الولايات المتحدة دون أن تلحقها بالدولة. بذلك ترك الاستعمار مكانه للاستعمار الجديد الذي تولى التحكم غير المباشر عبر حكومات وطنية تابعة له. ففي الوقت الذي يتم فيه احترام مبادئ حق تقرير المصير المقدسة من طرف القانون والهيئات الأمريكية، يتعزز التحكم في تلك الحكومات.

من العسير أن نتصور ممارسة للسلطة الأمريكية من غير هذه الذهنية التي تمنحها قوتها ومنطقها الأنطولوجي. ومثلما أشار ألفريد ماهان¹ Alfred Mahan، منظر القوات البحرية في القرن التاسع عشر، وداعية نزعة الهيمنة الأمريكية، إلى أن هناك ملامح القوة الوطنية ضروريين لنزعة الهيمنة: الأول "تنظيم القوة الوحشية"، والثاني إرادة الفعل التي تعبر عن "الطابع الوطني"².

تظل نزعة الهيمنة في عقول أغلب المسؤولين قائمة على قناعة مفادها أن لحكومة الولايات المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، مهمة التكفل بقضايا كوكب الأرض. إنها قناعة شبه دينية جعلتهم غير مباليين بوجهات نظر أخرى.

طبعاً من السذاجة تصور أن مثل هذه الحسابات الرأسمالية الصلغة لا تتدخل في إرادة فرض الهيمنة الأمريكية على بقية العالم. بيد أن ما تتجدر ملاحظته عن المسؤولين الأمريكيين، في الغالب، هو الإخلاص الجلي الذي من خلاله يقدمون الدفاع عن مصالحهم كأنه إحسان أو كأنه واجب أخلاقي. وهذا هو الضمير المرتاح الذي أشار إليه جاك لندن Jack London في دراسته المشهورة عن الطبقة الأمريكية الحاكمة "العقب الحديدية". كتب قائلاً: "إن قوة الأوليغارشيا تكمن في تصورها الرضي عن استقامتها"³.

*- جورج ولكربوش وأقول الرأسمالية الأمريكية:

أبانت رئاسة جورج ولكربوش، بشكل عجيب، ما في مفهوم الاستقامة الذي يعزز ويتحكم بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية من تعبير عن ثقافة وطنية نوعية وبالأخص عن طبقة اجتماعية معينة. بيد أنه من

¹ Alfred Mahan (27/09/1840-01/12/1914)، ضابط في البحرية الأمريكية، ومؤرخ وخبير في الإستراتيجية البحرية.

² Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power upon History 1660-1783, New York, [1890], et Jonathan R. Dull, « Mahan, Sea Power

³ Jack London, Le Talon de fer, 10/18, Paris, 1976 [1907], p.378.

الخطأ فهم سياسة جورج ولكر بوش بصفة عامة، وحره ضد العراق بصفة خاصة، وكأنها ناجمة فقط عن ضرورات ثقافية و جيوسياسية للبلد.

إذا استبعدنا كل النظريات حول ذكاء بوش، من الواضح بدهاة أنه يعبر عن معتقدات ثقافية أمريكية بامتياز. لا يمكن أن نعزو استحضاره المتكرر للروح القدس ببساطة إلى الديماغوجية. أثناء حملته الانتخابية عام 2000، وردا على سؤال أحد الصحفيين عن "الرجل الذي يثير إعجابك أكثر"، قال: "يسوع المسيح". في الواقع، إن تأثير الدين على الذهنيات في الولايات المتحدة مثير للدهشة بحيث 54 % ممن خضعوا لسبر للآراء يقولون إن الدين يحتل مكانة مهمة جدا في حياتهم (مقابل حوالي 15 % في فرنسا وانجلترا و ألمانيا).

في الوقت ذاته، يتصرف بوش بصلافة وباحتقار إزاء من لا ينتمون إلى محيطه الاجتماعي. و (ما علينا سوى يكفي أن نعيد قراءة الطرائف التي أوردها مايكل مور Michael Moore في كتابه الصادر حديثا عن عائلة بوش.¹ إذ تنتمي عائلة بوش إلى نخبة الطبقة الرأسمالية وهي بذلك تستخف بآراء الآخرين. فإعدام كائنات بشرية في ولاية تكساس أو قصف عراقيين لا يطرح عليهم أي إشكال أخلاقي، وهم في ذلك ليسوا أكثر شأنا من أربيل شارون Ariel Sharon في ذبحه للفلسطينيين، أو شأن فلاديمير بوتين Vladimir Poutine في [قتله] للشيشان. أن يدعي الحكام أن ذلك من حقهم، فالأمر ليس بالجديد، إن غطرسة الطبقات المسماة بـ"العليا" هي أمر واقع.

فيما يتعلق بالدلالة الحقيقية لحرب الخليج الثانية، فإن النقا

ش ما يزال متواصلا. ومثلما هو شأن كل الحروب، يغذي البحث عن الدوافع والأسباب الحقيقية النقاشات التي، أحيانا، تزيده لبسا. إلا أن مسؤولية الحكام بينة. (جلية-بديهية). على سبيل المثال، ألا يكون جورج بوش، أساسا، ابنا فاشلا، يسعى حاليا ليثبت لأبيه الفحل أنه، وصل أخيرا إلى حالة من الرجولة لا يمكن أن يؤاخذ عليها؟

صحيح أن جذور الأحداث و مآلاتها محل جدال، بيد أن فهمها يستلزم التمييز بين الجوانب العارضة (الطارئة) والأسباب "البنوية". في الصنف الأول، يمكننا أن ندرج شخصية وأفكار بوش، المشروع الأيديولوجي لمعاونه الأقربين – أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديد- ومصالح عصابة من رجال الأعمال وشركات بترولية متعددة الجنسيات مجهولة. في صنف الأسباب البنوية، علينا أن نشير إلى تقليص تصنيع الاقتصاد الأمريكي، وإلى المنافسة الراهنة والخفية مع أوروبا و روسيا والصين وما نجم عنها من إستراتيجية جيوسياسية.

¹ Michael Moore, Mike contre-attaque ! Bienvenue aux Etats Stupides d'Amérique, La Découverte, Paris, 2002.

علينا أن نضيف إلى الأسباب البنيوية الحاجة الملحة للدفاع عن الدولار، إذا كان يبدو تبسيطا الادعاء بأن الحروب هي جزء لا يتجزأ من المنظومة الرأسمالية، فإنه من البدهة اعتبار الضراوة الحربية لحكومة بوش جوابا عن أزمة مالية ناتجة عن العلاقة بين الدولار والأورو.

يهيمن الدولار على المعاملات المالية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الوضعية التي تأسست بإنشاء صندوق النقد الدولي عام 1944. إلى غاية أوت 1971، كانت قيمة الدولار تتحدد ذهبا بسعر ثابت غير قابل للتغيير، وهو ما منح التبادلات النقدية استقرارا كبيرا. إضافة إلى ذلك، يضمن صندوق النقد الدولي تعويض الدائنين. وكانت التسديدات تدفع بالدولار، الأمر الذي سَوَّجَ تعويم البنوك الأمريكية وطبع الدولار بكمية كبيرة على الرغم من الوهن المتنامي للاقتصاد.

إن الأورو يؤثر كثيرا على صحة الدولار وعلى مداخيل الشركات الكبرى والمؤسسات المالية. لماذا؟ من المحتمل أن يكون البترول العراقي قد لعب دورا مركزيا في الارتفاع المذهل للأورو في التبادلات. في أكتوبر 2000، لم تكن قيمة الأورو تتجاوز 0.82 دولار. عام 2004، أصبحت قيمته تتجاوز دولارا واحدا، فيما يبدو أن صدام حسين يتحمل في ذلك مسؤولية جزئية، لأنه منذ نوفمبر 2000، وإلى غاية اندلاع الحرب ضد العراق (مارس 2003)، كان سعر البترول يحدد بالأورو. هناك بلدان أخرى تجري مبادلاتها التجارية بالأورو، خاصة في الشرق الأوسط. أما البلدان المصدرة للبترول، فمن مصلحتها أن تسير هذا الاتجاه، لأن أوروبا هي بمثابة سوقهم المركزي.

علاوة على هذا المشهد الباهت، فإن الأورو يجذب الرأسماليين الروس والصينيين، على الرغم من أن المبادلات التجارية مع أوروبا ما تزال تجري في معظمها بالدولار. إن غياب استقرار الدولار الذي لا يمكن فصله عن عنجبية السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة، لا يطمئن على الإطلاق حكام القوتين الروسية والصينية حيث عوامل الإنتاج تعد خيرا بالنسبة للنخبة. منطقة الأورو تخدم الأسياد المستقبليين للعالم.

في وضعية الأزمة المحتملة بالنسبة لاقتصاد الدولار، من غير المستغرب أن توضع موضع التنفيذ وسائل في غاية العنف. إن الرهان مهم إلى درجة أنه لم يعد يشغل بال حكام الولايات المتحدة المحافظة على واجهة الشرعية الأخلاقية والقانونية. كل ما يهمهم، قبل كل شيء، هو منطلق العناد الذي يحكم منظومة اقتصادية استنفدت كثيرا من قوتها التنافسية.

تمثل السياسة التي تديرها حكومة جورج وولكر بوش منذ يناير 2001 انحطاط منظومة عاجزة عن احتواء مطالبات الرأسمالية في طورها الامبريالي. وراء بلاغة دفاعية ضخمتها الاعتداءات ضد برجي التجارة العالمية والبنجاجون، يلوح هجوم معاكس حقيقي موجه ضد كل ما يمكنه أن يضعف البلد. إذا أضفتم الانحراف الأمني إلى أزمة الدولار المرتبطة بالحاجة إلى التحكم في الموارد البترولية، أمكنكم امتلاك العناصر المفتاحية لفهم دوافع هذه الحكومة لخوض حرب موسومة بـ"الوقائية". إن الوقائية المطروحة هنا لا علاقة لها بأسلحة الدمار

الشامل المتوقع أن يمتلكها العراق. وإليكم "حيلة التاريخ": كيف تحول قزم ملهم (من الله) إلى عملاق مزيف يدمر العالم لينقذ "إمبراطورية" محكوم عليها بالزوال.

سياسة ترامب.. والواقعيين الجدد

Trump's policy and new realist

عبيد الحليمي ABID EL HLIMI

طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ فاس، المغرب.

Abstract

Trump's policy is characterized by many unusual paradoxes in the field of international relations, in particular its hostile positions and the instability of its decisions on a well-defined approach. Besides to his foreign policy in the Middle East is openly biased to Israel by adopting a series of decisions that conform to the Israeli radical right wing such as the recognition of Jerusalem as the capital of Israel and the signing of the executive Declaration endorsing Israel's sovereignty over the occupied Syrian Golan. This confirms the subordination of his foreign policy to the influence of the Israeli pressure group in the United States of America alongside with the ideas and expectations contained in the book *The Israeli Lobby and the American Foreign Policy* written by "John Mearsheimer" and "Stephen Walt" in 2007; Trump's policy is often criticized by the pioneers of new Realism, as it is a reckless and failed policy to manage many international issues according to new Realist perceptions. The most notable achievement in Trump's foreign policy is the sharp decline in America's global reputation from Stephen Walt's point of view.

Key Words: US foreign policy, Israeli Lobby, Middle, New realists, Donald Trump, John Mearsheimer, Stephen Walt...

ملخص :

تتسم سياسة ترامب بالكثير من المفارقات الغير معتادة في حقل العلاقات الدولية، منها على وجه الخصوص مواقفها العدائية وعدم استقرار قراراته على توجه واضح المعالم، ناهيك على أن سياسته الخارجية بمنطقة الشرق الأوسط منحازة بشكل علني لإسرائيل من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتماهى مع طروحات اليمين المتطرف الإسرائيلي كاعترافه بالقدس عاصمة إسرائيل، وتوقيع الإعلان التنفيذي الذي يقر بموجبه بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل... وهذا ما يؤكد خضوع سياسته الخارجية لتأثير اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة الأمريكية انسجاما مع الأفكار والتوقعات الواردة في كتاب "جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" الصادر سنة 2007 تحت عنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، كما تتعرض سياسته للكثير من النقد من رواد الواقعية الجديدة، نظرا لأنها سياسة متهورة وفاشلة في إدارة العديد من القضايا الدولية وفق تصورات الواقعيين الجدد، إذ يعتبر الإنجاز الأكثر بروزا في السياسة الخارجية لترامب هو الانخفاض الحاد في السمعة العالمية لأمريكا من وجهة نظر "ستيفن والت".

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، اللوبي الإسرائيلي، الشرق الأوسط، الواقعيين الجدد، دونالد ترامب، جون ميرشايمر، ستيفن والت...

مقدمة :

يحفل حقل العلاقات الدولية بغزارة التنظير الفكري وبتدافع الآراء بين المدارس الفكرية المتعددة والمختلفة في تفسيرها لسلوك الفاعلين الدوليين، إذ تساهم هذه المدارس في إنتاج الأفكار التي يستعان بها في فهم العلاقات الدولية وبلورة التصورات التي تؤطر السياسة الخارجية للدول في علاقتها بالمنظومة الدولية، فمن بين هذه النظريات "الواقعية السياسية" ذات الجذور الفلسفية والامتداد التاريخي بشتى فروعها وتياراتها، والتي هيمنت لمدى عقود على الساحة الدولية تنظيرا وتأثيرا من خلال مساهمة روادها في إغناء حقل العلاقات الدولية بالأفكار الملهمة والمفسرة للسياسة الدولية.

في هذا الإطار يندرج صدور كتاب "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية THE ISRAEL LOBBY AND US FOREIGN POLICY" لمؤلفيه "جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" سنة 2007، باعتبارهما من ألمع المنظرين في حقل العلاقات الدولية في الوقت الراهن؛ وقد خلف صدور هذا الكتاب جدلا واسعا بالمجتمع الأمريكي لما تضمنه من أفكار وآراء توضح مدى تأثير اللوبي الإسرائيلي في مؤسسات صنع القرار (البيت

الأبيض؛ الكونجرس "بمجلسيه الشيوخ والنواب") بالولايات المتحدة الأمريكية وتوجيه سياستها الخارجية لخدمة المصالح الإسرائيلية¹.

لم يكن مؤلفي الكتاب إلا اثنين من رواد الواقعية البنيوية بتيارها الهجومي والدفاعي في حقل العلاقات الدولية، أو ما يعرف بالواقعيين الجدد، حيث يعتبران من الأسماء الوازنة في عالم الفكر، نظرا لغزارة إنتاجهما العلمي وسمعتهما الأكاديمية التي تتجاوز الحدود الأمريكية؛ لهذا فإن الصدى الذي تركه كتابهم كان بمثابة الصدمة لمكونات اللوبي والمتعاطفين مع السياسة الصهيونية، الأمر الذي نتج عنه العديد من الردود التفاعلية بعضها أيدت ما تضمنه الكتاب، في حين عارضت جهات أخرى ما ورد في مقتضياته من معطيات وحاولت دحض استنتاجاته².

وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على صدور الكتاب، فإن صحة الأفكار الواردة فيه تثبت نفسها بشكل جلي، وبما لا يترك المجال لنفي ووقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل في سياستها التوسعية بالشرق الأوسط، في حين تتغاضى عن انتهاكاتهما في حق الفلسطينيين عبر تجريدهم من حقوقهم المشروعة، ناهيك على أن الولايات المتحدة الأمريكية. وبأثير من اللوبي. تكبح طموح أي دولة تسعى لأن تصبح قوة إقليمية بالمنطقة لعدم الثقة بناوياها المعلنة أو غير المعلنة تجاه التواجد الإسرائيلي؛ فهذا الدعم يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ما ينفعها ويسئ لسمعتها بالعالم العربي والإسلامي، كما يؤثر على عملية السلام بالمنطقة فتكون له إنعكاسات وتداعيات سلبية³.

مناسبة العودة لهذا الكتاب مردها إلى السياسة المثيرة للجدل للرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترام بطريقة إدارته للعديد من الملفات الدولية التي تتعرض للكثير من النقد، سواء الملفات الموروثة عن سالفه من الرؤساء أو بعض القرارات التي اتخذها بشكل غير متوقع، خاصة معالجته المختلفة لأكثر الملفات تعقيدا بعقلية رجل الأعمال ذو النزوع الصفقاتي، بالإضافة إلى مسيرته بمنطقة الشرق الأوسط لطروحات اليمين المتطرف الإسرائيلي الذي ينهل مفاهيمه من الإيديولوجية الدينية ك"الحق الإلهي في إقامة إسرائيل الكبرى"، "يهودية الدولة"، "فلسطين أرض الميعاد"؛ ناهيك عن انحياز إدارته الواضح لإسرائيل عبر تقديم صورة إيجابية عنها مقابل عكس الصورة السلبية عن الفلسطينيين وتجاهل حقوقهم السياسية والقانونية⁴.

¹ صدر الكتاب في بادئ الأمر على شكل ورقة عمل سنة 2006، وفي سنة 2007 تم تنقيح تلك الورقة التي تعرضت لانتقادات كثيرة لتصدر في كتاب بصيغة جديدة مدعم بالأدلة والحجج.

² نموذج رد آلان ديرشوفيتز بعنوان "فضح المؤامرة اليهودية الحديثة. القديمة" في رد على ورقة عمل / ميرشايمر، والت، أبريل 2006.

³ Stephen M.Walt, That israel Lobby Controversy? History Has Proved Us Right, THE FORWARD 2/10/2017, accessed on 05/04/2019 at : <https://forward.com>

⁴ عمر أبو عرقوب، "صفحة القرن" من منظور الإعلام وهندسة الجمهور: تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي، رؤية تركية، السنة 7 العدد 4، شتاء 2018، ص 64.

وعليه سنحاول في هذه الورقة تفسير السياسة الخارجية لترامب من منظور رواد الواقعية الجديدة، والبحث في خلفياتها النظرية عبر مراجعة قراراته مع تصورات وتوقعات الواقعيين الجدد، من منطلق نقد رواد الواقعية الجديدة لتأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية في كتابهم الذائع الصيت "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، وذلك بغية فهم السياسة الترامبية بشكل عام وقراراته ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص؛ فهل السياسة الخارجية لترامب تخضع لتأثير اللوبي الإسرائيلي؟ وما هي متغيرات سياسة ترامب الخارجية بالشرق الأوسط؟ وما هو منظور الواقعيين الجدد لسياسة ترامب؟.

سنقسم هذا المقال إلى ثلاثة محاور، حيث سنسلط الضوء في المحور الأول على ماهية اللوبي الإسرائيلي وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية، بعدها سنقف في المحور الثاني على الثابت والمتغير في السياسة الخارجية لترامب بمنطقة الشرق الأوسط، في حين سنخصص المحور الثالث لمنظور الواقعيين الجدد للسياسة الترامبية.

مقدمة

أولاً: ماهية اللوبي الإسرائيلي وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية

ثانياً: الثابت والمتغير في سياسة ترامب بمنطقة الشرق الأوسط

ثالثاً: سياسة ترامب من منظور الواقعيين الجدد

خاتمة

أولاً: ماهية اللوبي الإسرائيلي وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية

إن مصطلح اللوبي الإسرائيلي لا يدل على نظرية المؤامرة في كتاب "جون ميرشايمر" و "ستيفن والت"، بقدر ما أنه يحيل على جماعات الضغط الكثيرة المتواجدة بالمجتمع الأمريكي، فتتنظم على شكل اتحادات أو منظمات متعددة الأهداف للدفاع عن مصالحها بما فيها "الجماعات المؤيدة للمصالح العربية"، لكن سمة اللوبي الإسرائيلي هو أن له من القوة والنفوذ ما يجعله مؤثراً في جميع المؤسسات الأمريكية، فيسلك في مساعاه استراتيجيتين، الأولى هي الضغط على أعضاء الكونجرس والإدارة التنفيذية بغية دعم إسرائيل في سياستها؛ أما الثانية فتتمثل في تحسين صورة إسرائيل بالرأي العام الأمريكي من خلال حسم كل جدل سياسي لصالحها¹.

¹- JhonJ.Mearsheimer and Stephen M.Wallt, Israel lobby and U.S foreign policy, Ferrar; Stratus and Giroux, New York, First edition 2007, p 151.

ويتألف هذا اللوبي من أنشطة الأفراد والجماعات من الإسرائيليين الأمريكيين ومؤيديهم من المحافظين الجدد¹ والمسيحيين الإيفانجليكان (المسيحيين الصهاينة)²، من دون أن يكون له قيادة أو شكل تنظيمي محكم، حيث يشتغل أفرادها بطريقة غير منظمة لكنهم يتقاطعون في الدفاع على نفس الأهداف والمصالح، كما ينشطون ضمن المؤسسات الفكرية والمنظمات المتعددة الأهداف التي لها التأثير القوي على صناعات القرار الأمريكي، كمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP)، ولجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية العامة (AIPAC)، ورابطة مكافحة التشهير (ADL) واتحاد المسيحيين من أجل إسرائيل (CUFI)³.

فتشكل أنشطتهم الفردية أو الجماعية قوة ضغط مؤثرة على الرأي العام الأمريكي، تصل إلى حد منع أي جدل حول الدعم الإقتصادي والعسكري والديبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية الموجه لإسرائيل، كما يعتبر جزء من اللوبي أنشطة الصقور المتحكمة في "مجلس رؤساء المؤسسات اليهودية الكبرى" التي تدعم السياسة الإسرائيلية، فيمتد نفوذها إلى عالم المال والأعمال من خلال دعم المرشحين للانتخابات الأمريكية المؤيدين للسياسة الإسرائيلية، ويسجل حضوره. كذلك. بالصحافة بما في ذلك وسائل الإعلام الأكثر تأثيراً على المجتمع الأمريكي، ناهيك على تواجده بالجامعات والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر⁴، حيث يتعقب كل الأنشطة التي تنتقد السياسة الإسرائيلية من خلال إعداد التقارير حولها واتهام كل المنتقدين بمعاداة السامية⁵.

مع الإشارة إلى أنه ليس كل يهود أمريكا جزء من اللوبي أو مؤيدين لسياسة إسرائيل العنصرية، فاللوبي يضم أشخاص من غير المنتمين للديانة اليهودية كالمسيحيين الصهاينة⁶، ثم أن غالبية اليهود الأمريكيين لا يتفقون مع السياسة الإسرائيلية، فيميلون أكثر إلى القيم الليبرالية التي تفترض أن لجميع البشر حقوق متساوية خلافاً للصهيونية التي تتناقض مع هذه القيم⁷؛ ويعمل اللوبي بغية "أن تساعد أمريكا في الإبقاء على إسرائيل القوة الإقليمية الأقوى" الوحيدة بالمنطقة من خلال تجاهل الخوض في نقاش قدراتها النووية، في حين

¹. من بين المؤسسات التي ترتبط بالمحافظين الجدد: مركز السياسات الأمنية (CSP)؛ معهد هدسون (HI)؛ مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD)؛ المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (IINSA)؛ منتدى الشرق الأوسط (MEF)؛ مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)؛ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP)...

². هي واحدة من فروع المسيحية المتطرفة التي انفصلت عن البروتستانتية، وتأسس هذا التيار بالولايات المتحدة الأمريكية مطلع القرن التاسع عشر في صفوف السكان البيض، كما يشكل نسبة تفوق العشرين في المائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، تتماهى معتقدات هذا التيار مع تصورات الحركة الصهيونية، إذ يعتقد أنصاره بأن قيام إسرائيل هو تحقيق لنبوءات دينية، وبأن دعمها هو التزام ديني ثابت...

³- JhonJ.Mearsheimer and Stephen M.Walt, op.cit, p 113.

⁴-JhonJ.Mearsheimer and Stephen M.Walt, op.cit, p 168.

⁵. مهمة معاداة السامية من التهم الجاهزة التي توجه لكل المنتقدين للسياسة الإسرائيلية أو للدعم الأمريكي لإسرائيل، حيث لم يسلم منها حتى مؤلفي الكتاب "جون ميرشايمر" و "ستيفن والت".

⁶- JhonJ.Mearsheimer and Stephen M.Walt, op.cit, p 132.

⁷- Stephen M.Walt, That israel Lobby Controversy? History Has Proved Us Right, THE FORWARD 2/10/2017, accessed on 07/04/2019 at : <https://forward.com>

تكبح طموح أي قوة إقليمية تسعى لتطوير مكانتها الدولية، بما في ذلك البلدان التي ترغب في تطوير قدراتها العسكرية وبرامجها النووية¹...

وفي هذا السياق توقع "ستيفن والت" في مقال نشره بالصحيفة اليهودية الأمريكية « THE FORWARD » بتاريخ 2 أكتوبر 2017 بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران. قبل أن تنسحب منه بشكل فعلي. نظرا للمعارضة الشديدة من طرف الأفراد والجماعات المتشددة في اللوبي الإسرائيلي للاتفاق الذي وقعته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما بمعية كل من روسيا؛ فرنسا؛ بريطانيا؛ الصين؛ ألمانيا مع إيران سنة 2015، وتنبأ في مقاله بأن اللوبي سيضغط على إدارة ترامب أو الكونجرس بغية إلغائه².

ويكشف الكتاب. كذلك. تناقض السياسة الخارجية الأمريكية بالشرق الأوسط مع المثل الأمريكية، فهاته السياسة تعمل فقط على دعم إسرائيل بدون مبرر أخلاقي أو استراتيجي في حين تتغاضى عن ممارساتها الغير إنسانية، كما ينتقد السياسات العنصرية الإسرائيلية سواء من خلال "رفض منح الفلسطينيين دولة مستقلة لهم" أو "معاملة عرب إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية"، ناهيك على أن مؤلفي الكتاب يتزعمان المشروعية عن ما يعرف بـ "النظام الديمقراطي الإسرائيلي"، لأن هذا الأخير يعاكس القيم الديمقراطية الأمريكية، فإذا كان الشعب الأمريكي "يتمتع بحقوق متساوية بغض النظر عن الأصول العرقية أو الدينية أو الجنس"، فإن "إسرائيل تقوم المواطنة فيها على إخوة الدم اليهودي"³.

بناء على ما تم ذكره، يمكن القول بأن الوقعيين الجدد يقدمان نقدا لاذعا للسياسة الخارجية الأمريكية المدعومة لإسرائيل، لأن هذه السياسة تتناقض مع قيم حقوق الإنسان والديمقراطية التي تدعي أمريكا بأنها حريصة على نشرها وحمايتها، بل تؤدي إلى نتائج عكسية منها على وجه الخصوص ارتفاع العداء لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام ولسيستها المساندة لإسرائيل بشكل خاص، ثم أن هذه السياسة التي تنفذ أجنده اللوبي الإسرائيلي تعصف بسمعة الولايات المتحدة الأمريكية بصفها قوة عظمى ذات مكانة دولية، ولها الدور المركزي في تحقيق السلم والأمن الدوليين، مما يضعها طرفا في معادلة الصراع إلى جانب إسرائيل وليست دولة محايدة وراعية للسلم.

وفي هذا الصدد تندرج سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي لا يخفي دعمه العلني للسياسة الإسرائيلية بمنطقة الشرق الأوسط، ليس فقط من خلال الوقوف إلى جانب إسرائيل في المحافل الأممية ومحاولة عرقلة تدخل المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية للقانون والتعهدات الدولية، بل من

¹. جون ميرشايمر وستيفن والت، ورقة العمل بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، ترجمة وإعداد مدحت طه، نفرو للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2007، ص 56.

²- Stephen M.Walt, That israel Lobby Controversy? History Has Proved Us Right, THE FORWARD 02/10/2017, accessed on 07/04/2019 at : <https://forward.com>

³. جون ميرشايمر وستيفن والت، مرجع سابق، ص 21.

خلال اتخاذ قرارات تلمي طموحات اللوبي الإسرائيلي في إقامة دولة عنصرية توسعية بمنطقة الشرق الأوسط عاصمتها القدس، انسجما مع تعهداته في الحملة الانتخابية سنة 2016 التي قدمها أمام المؤتمر السنوي لأحد مكونات اللوبي "لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية العامة (الأيبيك)"¹.

ثانياً: الثابت والمتغير في سياسة ترامب بمنطقة الشرق الأوسط

إذا كان الدعم المالي والعسكري والسياسي لإسرائيل ثابتاً في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن المتغير يكمن في تولي شخصية ترامب المثيرة للجدل منصبه بإدارة البيت الأبيض، فهذا الأخير اتخذ قرارات غير مسبقة خلال المدة الوجيزة التي تسلم فيها السلطة كرئيس لأقوى دولة في العالم، بل أنجز ما لم يستطع إنجازها سالفه من الرؤساء في العلاقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط وبالدعم لإسرائيل.

وقد بدأ ولايته بتوقيعه مرسوماً رئاسياً يمنع دخول مواطني سبعة دول ذات الأغلبية المسلمة (إيران؛ العراق؛ سوريا؛ الصومال؛ ليبيا؛ اليمن؛ السودان) إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت مبررات الإرهاب²، تلاها بالانسحاب من منظمة اليونسكو في أكتوبر 2017 بذريعة أنها معادية في توجيهها لإسرائيل³، ووقف المساعدات على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنوروا)، ثم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني⁴.

فضلاً عن الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، بالإضافة إلى التسويق لما يعرف بصفقة القرن لحل الصراع العربي الإسرائيلي⁵، لكن هذه الصفقة الغير واضحة المعالم يوازها خطوات من الجانب الأمريكي والإسرائيلي تؤكد بأن هذا الحل كيف ما كانت طبيعته فإنه لن يأخذ بحقوق الفلسطينيين كحق العودة وحل الدولتين، بل سيكسر الأمر الواقع ليضغط على أطراف القضية الفلسطينية لقبول الصفقة بالشروط الإسرائيلية المجحفة، بما في ذلك تغييب القدس من دائرة المفاوضات من خلال رفض إقامة دولة فلسطين على حدود أراض سنة 1967 وعاصمتها القدس⁶.

¹. عمر أبو عرقوب، مرجع سابق، ص 73.

². والعداء للمحكمة الجنائية الدولية من خلال رفض التعاون معها وتقديم التهديدات لها في حالة ما إذا فتحت تحقيقات في شأن جنودها بأفغانستان أو في شأن جرائم ارتكبها حلفائه، أنظر تقرير لهيومن رايتس ووتش تحت عنوان "المحكمة الجنائية الدولية تواجه تهديدات من الولايات المتحدة الأمريكية: على الدول الأعضاء مواجهة جهود التشكيك للملاذ الأخير"، منشور بتاريخ 3 دجنبر 2018 بموقع منظمة هيومن رايتس ووتش، تاريخ الولوج 20 أبريل 2019 على الساعة الخامسة مساءً: <https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/03/324821>

³. بالإضافة إلى الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان الدولي بتاريخ 19 يونيو 2019 بذريعة أنه متحيز لإسرائيل.

⁴. سمر الخليلي، إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2019، ص 15.

⁵. عمر أبو عرقوب، مرجع سابق، ص 56.

⁶. وكالة الأناضول، "صفقة القرن... سيناريوهات أمريكية متعددة وحلم فلسطيني مستبعد، تقرير منشور بموقع الوكالة في 22 أبريل 2019، تاريخ الولوج إلى الموقع 8 ماي 2019 على الساعة الحادية عشرة ليلاً: <https://www.aa.com.tr/ar>

سنركز في هذا المحور على اثنين من قرارات ترامب، القرار الأول يتعلق بالاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل؛ أما الثاني فهو قرار الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان.

أ. الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

بتاريخ 6 دجنبر 2017 أعلن دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، فرغم أن هذا الاعتراف أقرها الكونجرس الأمريكي بقانون في 8 نونبر 1995 (المعروف بقانون سفارة القدس 1995)، وحدد مدة للشروع في تنفيذه تبدأ من 31 ماي 1999، إلا أنه لم يفعله أي رئيس من الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين على الحكم، إذ كان جل الرؤساء يتفادون ذلك عبر إرجاء تفعيل القانون كل ستة أشهر خوفا من أي رد فعل يمكن أن يؤثر على اتفاقيات السلام مع الدول المحيطة بإسرائيل أو على مفاوضات السلام التي كانت ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ووفق ما يتضمنه القانون فإن القدس ينبغي أن تبقى مدينة غير مقسمة تحمي حقوق جميع المجموعات الدينية والعرقية، وبأنه يجب الاعتراف "بالقدس عاصمة لإسرائيل"، ثم يجب إنشاء "السفارة الأمريكية بإسرائيل بالقدس في موعد لا يتعدى 31 ماي 1999"، لكنه أتاح للرئيس رفع تقرير للكونجرس بغية إرجاء تفعيل القانون لمدة ستة أشهر إذا ما تبين بأن ذلك ضروري لحماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التعليق يجوز أيضا تمديده بشكل إضافي ولفترة ستة أشهر إضافية قبل انتهاء كل مدة¹.

فالواضح أن ترامب أراد أن يكون مختلفا عن باقي الرؤساء السابقين، فلم يمدد تلك المدة إلا مرة واحدة، بعدها مباشرة نفذ واحدا من وعوده الانتخابية المتمثل في نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، محاولا بذلك تحقيق إنجاز شخصي في العلاقة مع الكيان الصهيوني، ولم تتوقف سياسة ترامب عند هذا الحد، بل اتخذ قرارات يصفها العديد من الخبراء بأنها تنم عن شخصية غير معهودة بإدارة البيت الأبيض²؛ لذلك فترامب كان أكثر واقعية في سياسته تجاه إسرائيل، لأن ما فعله يثبت صحة ما ورد في كتاب "جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" من تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية.

إذ لم يكن ترامب الرئيس الأمريكي الأول الذي جعل من سياسته بمنطقة الشرق الأوسط في خدمة المصالح الإسرائيلية، لأن حماية أمن إسرائيل تعتبر ثابتا في السياسة الخارجية الأمريكية³، كما أن هذا الاعتراف ما هو إلا تأشير على قانون سابق على وصوله إلى البيت الأبيض وصادر عن مؤسسة الكونجرس على عكس الاعتراف

¹- U.S Congress, Public Law 104 – 45, JERUSALEM EMBASSY ACT OF 1995 , Nov. 8, 1995,(SEC.3).

².محمد الشرقاوي، سلسلة محاضرات بالجامعات المغربية حول "السياسة الترامبية وتأثيرها على العلاقات الدولية المعاصرة"، أنظر التقرير حول المحاضرات تحت عنوان "باحث في "الجزيرة للدراسات" يحاضر عن "الترامبية" و"قياس حكم الإسلاميين" في ثماني جامعات ومراكز أبحاث مغربية"، منشور بتاريخ 7 أبريل 2019، تاريخ الولوج <http://studies.aljazeera.net/ar/centernews: 2019/04/07>

³. أسماء الصالحي، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط: بين الثابت والمتغير، المركز العربي الديمقراطي للنشر، الطبعة الأولى 2017، ص 213.

بالسيادة الإسرائيلية على الجولان الذي جاء عن طريق البيت الأبيض؛ فربما شخصية ترامب وطموحاته الانتخابية في ولاية ثانية، ثم نظرتة العنصرية تندمج مع سياسته المؤيدة للأطماع التوسعية الإسرائيلية، ليس فقط من خلال مصادرة حقوق الفلسطينيين عبر سياسة التهجير وبناء المستوطنات، وإنما من خلال الاعتراف بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ حرب 1967 ومنها توقيع الإعلان التنفيذي ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل¹.

ب. الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان

احتلت إسرائيل الجولان في حرب الستة أيام سنة 1967 التي اندلعت أطوارها ما بين مصر وسوريا والأردن من جانب وبين إسرائيل من جانب آخر، ثم استرجعت سوريا جزء من المساحة المحتلة في حرب أكتوبر 1973، لكن إسرائيل أعادت تلك الأراضي المسترجعة قبل نهاية الحرب، بعدها سلمت إسرائيل مدينة القنيطرة المدمرة إلى سوريا سنة 1974 في إطار اتفاقية فك الاشتباك بينهما، وتبلغ حاليا مساحة الأراضي المحتلة حوالي 1150 كم²، في حين كانت المساحة التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967 حوالي 1250 كم²، تم تحرير 100 كم² منها سنة 1974².

وفي 14 دجنبر 1981 قرر الكينيست الإسرائيلي ضم الجولان السوري إلى إسرائيل، فتم بموجبه فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على الجولان، إلا أن هذا القرار الإسرائيلي لقي معارضة دولية ومجاهمة أممية³، فمباشرة بعد صدوره بثلاثة أيام تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 479 بالإجماع والذي أكد فيه أن "الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن"، واعتبر القرار الإسرائيلي "لاغيا وباطلا ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي"، كما "طالب من إسرائيل القوة المحتلة أن تلغي قرارها فورا"⁴.

فالواضح أن المنتظم الدولي يعتبر الجولان أراضي محتلة، وبأن السيادة الإسرائيلية عليها مرفوض أمميا ومناقض للشرعية الدولية، لهذا فتوقيع دونالد ترامب الإعلان التنفيذي الذي يقر بموجبه الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري هو انتهاك لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقرارات الأممية⁵، فهذا الإعلان

¹المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان : خلفياته ودوافعه، سلسلة تقدير موقف،

27 مارس 2019، تاريخ الولوج <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies> 2019/04/7

²الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية والمغتربين، الموقع الإلكتروني www.mofa.gov.sy تاريخ الولوج 11 ماي 2019 على الساعة الخامسة مساء.

³أيمن سلامة، الإعلان الأمريكي بشأن الجولان السوري المحتل... قراءة قانونية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2019/3/28، بالموقع التالي: acpss.ahram.eg تاريخ الولوج 2019/05/11 الساعة الخامسة والنصف.

⁴قرار مجلس الأمن رقم 497 المعتمد بتاريخ 17 دجنبر 1981، "الفقرات 1 و 2 و 3".

⁵أيمن سلامة، الإعلان الأمريكي بشأن الجولان السوري المحتل... قراءة قانونية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2019/3/28، بالموقع التالي: acpss.ahram.eg تاريخ الولوج 2019/5/11 الساعة الخامسة والنصف.

الذي وقعته الرئيس الأمريكي في الخامس والعشرين من مارس 2019 ما هو إلا خطوة لإرضاء الأوساط اليمينية واللوبيات الصهيونية التي تؤيده بالمجتمع الأمريكي، بما يفيد بأنه قرار لا يخرج عن نطاق تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية وفق الواقعيين الجدد.

هذا التأثير يبدو جلياً مع إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب من خلال سياسته المؤيدة لإسرائيل، خاصة لليمين العنصري الذي يبني طروحاته على الإيديولوجية الصهيونية ذات الأطماع التوسعية بمنطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يخالف قواعد القانون الدولي والقيم الليبرالية بما في ذلك قيم حقوق الإنسان التي تدعي أمريكا بأنها حريصة عليها، مما يضع السياسة الخارجية للرئيس ترامب المؤيدة لإسرائيل أمام تناقض صارخ وازدواجية المعايير، بل سياسة معادية للإنسانية وللتعايش السلمي وللسلام بمنطقة الشرق الأوسط من خلال تجاهلها للانتهاكات الإسرائيلية.

فالملاحظ هو أن الرؤساء الأمريكيين السابقين اتسمت سياستهم بمنطقة الشرق الأوسط بفرض توازن القوة الإقليمي¹، وبردع ما تسميهم "بالدول المارقة"، ثم الحفاظ على ريادة الولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام، بينما ترامب بقراراته تخلى عن هذا الدور ووضع سياسته أمريكا أمام منعطف تاريخي خطير، أكثر من هذا أنه أسقط من حساباته ما يعرف بحل الدولتين، واصطف بشكل واضح معطروحات اليمين المتطرف الإسرائيلي انسجاماً مع طموحاته في تعزيز فرصه الانتخابية سنة 2020، من خلال استرضاء القاعدة العريضة للمسيحيين الإنجيليين الذين صوتوا عليه بأعداد كبيرة في انتخابات عام 2016².

ثالثاً: سياسة ترامب من منظور الواقعيين الجدد

مع انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية تفاءل الواقعيين الجدد بعوده الانتخابية التي تعهد فيها بتطوير السياسة الخارجية الأمريكية، ففي مقال نشر بتاريخ 27 نونبر 2016 بمجلة «THE INTERNATIONAL INTEREST» يتفق فيه "ميرشايمر" مع ترامب في نقد السياسة الخارجية للرؤساء الأمريكيين السابقين، ثم يحاجج وعوده الانتخابية مع طروحات الواقعية السياسية، فيتساءل إن كان ترامب سيتخلى عن سياسة أسلافه ويتبنى سياسة خارجية واقعية أم أنه سيبقى حبيس التوج السياسي لسابقه المتسم بالنزعة الليبرالية³.

1- Stephen M.Walt, Planning for the post trump Wreckage, when the president eventually exists the White House, the rest of us will quickly have to make sense of the world he's left behind, Foreign Policy, 30/08/2018, accessed on 10/05/2019 at : <https://foreignpolicy.com/2018/08/30/planning-for-the-post-trump-wreckage/>

2. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان : خلفياته ودوافعه، سلسلة تقدير موقف، 27 مارس 2019، تاريخ الولوج : 2019/04/07 <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>

3- JOHN J.Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign policy. But can he take on the infamous Washington « Blob » ?, THE INTERNATIONAL INTEREST, 27/11/2016, accessed on 05/04/2019 at <https://nationalinterest.org>

يقدم "ميرشايمر" في مقاله نقدا لادعاء للرؤساء السابقين الذين طغت على سياستهم الهيمنة الليبرالية التي لا تضع أولويات واضحة، فمن سماتها التدخل بالقوة لتغيير أنظمة الحكم بذريعة نشر الديمقراطية مما أدى إلى تواجد الجيش الأمريكي في كل بقاع العالم، لكن هذه الهيمنة. من وجهة نظر "ميرشايمر" أثبتت فشلها الذريع، فيسُميها بالاستراتيجية المفلسة لأنها أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مفتوحة منذ الحرب الباردة (من حالة حرب إلى اثنين كل ثلاثة سنوات)، لهذا يلح على ضرورة التخلي عن هذه الاستراتيجية واعتماد سياسة خارجية واقعية، أساسها التركيز على احتواء الصعود الصيني ومنعها من أن تصبح قوة إقليمية مهيمنة بآسيا والمحيط الهادئ، لأنه من المرجح أن تحاول "الصين الهيمنة على إقليم آسيا. الباسيفيك أكثر منالطريقة التي هيمنت بها الولايات المتحدة الأمريكية على المجال الغربي للكرة الأرضية"¹.

هذا المنحى يقتضي. من وجهة نظر "ميرشايمر". إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية في العلاقة بالعديد من القضايا الدولية، أولها هو احترام سيادة الدول حتى لتلك التي لا تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع سياستها الداخلية، وسحب قواتها من العديد من بلدان العالم أو التقليل من حجمها مع تشجيع الأوروبيين على تحمل مسؤولية أمنهم، ثم يضيف "ميرشايمر" بأنه على إدارة ترامب تحسين العلاقات مع روسيا لأن ذلك لا يشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل يتطلب الأمر أن يكونا حليفين لاحتواء الصعود الصيني، فضلا عن ضرورة تعاونهما في العديد من القضايا الدولية كالملف النووي ومواجهة الإرهاب والسماح لروسيا بإنهاء النزاع السوري²...

فهل تتجه السياسة الترابمية في نفس طروحات الواقعيين الجدد؟ أم أن سياسته لا تختلف عن الهيمنة الليبرالية؟ وبصيغة أخرى أين تتموقع الترابمية؟، إذ حسب العديد من الخبراء المهتمين بالظاهرة الترابمية، فإنه من الصعب تصنيف سياسة ترامب بالنظر إلى قلب قراراته وعدم استقرارها على موقف ثابت، بل هي ظاهرة سياسية قائمة بذاتها تقتضي التقصي في دوافعها الخفية وخلفياتها النظرية وأفاقها على نسق العلاقات الدولية³؛ أما تظاهرات ذلك فتنجلي بوضوح في شخصيته المتقلبة المواقف وسياسته الخارجية المتأرجحة التي تشكل تحديا للواقعيين الجدد⁴.

¹. جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، المعهد المصري للدراسات، 15 مارس 2019، ص 10.

²- JOHN J.Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign policy. But can he take on the infamous Washington « Blob » ?, THE INTERNATIONAL INTEREST, 27/11/2016, accessed on 05/04/2019 at <https://nationalinterest.org>

³. محمد الشرقاوي، سلسلة محاضرات بالجامعات المغربية حول "السياسة الترابمية وتأثيرها على العلاقات الدولية المعاصرة"، أنظر التقرير حول المحاضرات تحت عنوان "باحث في "الجزيرة للدراسات" يحاضر عن "الترابمية" و"قياس حكم الإسلاميين" في ثماني جامعات ومراكز أبحاث مغربية"، منشور بتاريخ 7 أبريل 2019، تاريخ الولوج 2019/04/07 <http://studies.aljazeera.net/ar/centernews>

⁴- Stephen M.Walt, The Word Wants You to Think Like a Realist.. From Europe to Iran to North Korea, the Word doesn't make sense anymore unless you put all your illusions aside, Foreign Policy, 30/04/2018, accessed on 07/04/2019 at : <https://foreignpolicy.com>

إذ ينتقد رواد الواقعية الجديدة مجمل القرارات التي اتخذها ترامب خلال الفترة التي تولى فيها منصبه بإدارة البيت الأبيض، لكونها لا تنسجم مع تصورات الواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية، ثم أنها انقلبت على كل التراكمات السابقة للسياسة الخارجية الأمريكية كانسحابه من الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعه بارك أوباما أو إعطائه الحرية للتوسع الإسرائيلي بما في ذلك تخليه عن خطاب حل الدولتين الذي دعمه كل من كلنتون وبوش وبارك أوباما... فهذا النقد يستشرف لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لما بعد ترامب أو ما بعد "مأساة" السياسة الترامبية. وفق "ستيفن والت". بما في ذلك إعادة ترميم ما ستهدمه سياسته الغير منسجمة التوجهات، الأمر الذي سيتطلب تحمل العواقب الممكن أن تنتج عنها¹.

فتبعاً لذلك كتب "ستيفن والت" مقالا حديث النشر (05/03/2019) بمجلة فورين بوليسي « Foreign Policy »، يهاجم فيه السياسة الخارجية لترامب بنبرة حادة وبمنظرة تشاؤمية يعكسها عنوان المقال، حيث عدد إخفاقاته في العلاقة بالعديد من البلدان (أوروبا؛ الصين؛ كوريا الشمالية؛ الشرق الأوسط؛ روسيا..) وفي أكثر من ملف دولي (الملف النووي الإيراني؛ عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؛ التغيرات المناخية؛ الاتفاقيات التجارية..)، فمثلا في منطقة الشرق الأوسط " كانت سياسة ترامب بعيدة كل البعد عما يمكن أن تمليه الواقعية"، لعل أحد تمظهراتها هو تسليم عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى صهره (كوشنير) غير المؤهل حسب "ستيفن والت"².

ويتابع القول بأنه "إذا كان جوهر الواقعية هو التعامل مع العالم كما هو حقا فإن ترامب هو أكثر من خرافي"، من خلال مغامراته السياسية البعيدة عن النظر إلى القضايا الدولية بواقعية سياسية، إذ "بعد أكثر من عامين من ولايته الأولى، يعتبر الإنجاز الأكثر بروزا في السياسة الخارجية لترامب هو الانخفاض المطرد والحاد في السمعة العالمية لأمريكا"، في إشارة إلى أن قرارات ترامب لا تخدم المصلحة الأمريكية بقدر ما أنها تعصف بمكانتها الدولية، وتساهم بشكل من الأشكال في ارتفاع العدائية المضادة لسياستها الخارجية بمختلف مناطق المعمور نتيجة التوجه الترامبي القائم على الصدامية والانعزالية والتوجه الصفقاتي في حل الملفات الدولية المعقدة.

وإزدادت الشكوك حول نواياه السياسية حتى من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد استضافته لليمين المتطرف الأوربي بالبيت الأبيض، وخلق خلافات مع دول الجوار (كندا؛ المكسيك)، بالإضافة إلى معاداته للمهاجرين القادمين من دول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يؤكد بأن سياسته

¹- Stephen M.Walt, Planning for the post trump Wreckage, when the president eventually exists the White House, the rest of us will quickly have to make sense of the world he's left behind, Foreign Policy, 30/08/2018, accessed on 10/05/2019 at : <https://foreignpolicy.com/2018/08/30/planning-for-the-post-trump-wreckage/>

²- Stephen M.Walt, The Tragedy Trump's foreign policy.. The U.S president had some genuie insights about America's international problems. Where di dit all go wrong?, Foreign Policy, 2019/03/05, accessed on 5/04/2019 at : <https://foreignpolicy.com>

هي نكسة حقيقية تعصف بالمكانة الأمريكية في العالم مقابل استفادة قوى دولية أخرى (الصين وروسيا) من تواجد ترامب بالإدارة الأمريكية.

على سبيل الختم :

إنهم ما يستفاد من كتاب الواقعيين الجدد أعلاه هو أن تحقيق الانتصارات في إطار الصراع من أجل ربح قضية محددة يتم عبر عمل منتظم استباقي واستراتيجي يروم إلى توجيه بوصلة سياسة دولة ذات مكانة دولية في اتجاه خدمة تلك القضية، وهذا العمل هو ما ينطبق على تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية، بالمقابل تكتفي أطراف القضية الفلسطينية بتجرع الخيبات من دون أي عمل ذو تأثير دولي؛ إلا أن هذا التأثير يتعرض لانتقادات لاذعة من رواد الواقعية الجديدة، لأنه يعصف بالقيم الديمقراطية داخل المجتمع الأمريكي التي أرسى دعائمها الأباء المؤسسون من خلال قمع الأصوات المنتقدة للدعم الموجه لإسرائيل، كما يساهم على المستوى الخارجي في تنامي العداء المضاد للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما سياسة ترامب ذات الصلة فلا تخرج عن توقعات الواقعيين الجدد حول المغامرات الممكنة أن تتجهفها بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية بالشرق الأوسط بتأثير من اللوبي الإسرائيلي، فترامب بقراراته تماهى مع طموحات اللوبي الإسرائيلي بالمجتمع الأمريكي وانسجم مع تطلعاته من جهة، ومن جهة ثانية حقق طروحات السياسة الإسرائيلية بما في ذلك اليمين المتطرف الذي لم يكن يتوقع مثل هذه القرارات المؤيدة لتصوراته؛ لكن ماذا عن سياسة ترامب؟ هل خلفياتها النظرية تنهل من المدارس العريقة في حقل العلاقات الدولية أم أنها ظاهرة قائمة بذاتها وغير مستقرة على توجه واضح المعالم؟ هل كان لابد من الترامبية بغية إنجاز ما يستحيل إنجازها أم أن الترامبية مرحلة عابرة في تاريخ سياسة الأمريكية؟.

إن السياسة الترامبية تتقاطع مع أكثر من مدرسة فكرية في حقل العلاقات الدولية، فهي "صيغة جديدة للواقعية السياسية بمعادلة صفرية"، ولعل تجليات واقعيته تنجلي بوضوح في سياسته الخارجية التي تضع مصلحة أمريكا أولاً، كما أنها سياسة خارجية ببصمة الشخصية الترامبية العنيدة والمحبذة للمنطق الصفقاتي في إدارة القضايا الدولية، بمعنى آخر الطموح الشخصي الترامبي لتحقيق الإنجازات التي عجز عنها سالفه من الرؤساء عبر جلب المنافع للشعب الأمريكي ببرامجاتية سياسية، من دون أن يتخلى عن النزعة القومية التي تنفي الأخربندرية ضرورة العودة بمجد أمريكا المهتدد، وهذا ما يضعه جنباً إلى جنب مع تيارات اليمين الشعبوي المتطرف والأصولية السياسية بجميع أنحاء العالم، لذلك فصعود الترامبية تندرج ضمن سياق دولي متسم بتنامي الشعبوية الذي يعصف بالقيم الديمقراطية في بعدها الليبرالي.

لائحة المصادر والمراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

• المقالات والمنشورات:

- . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان : خلفياته ودوافعه، سلسلة تقدير موقف، 27 مارس 2019.
- .أبو عرقوب عمر، "صفقة القرن" من منظور الإعلام وهندسة الجمهور : تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي، رؤية تركية ، السنة 7 العدد 4، شتاء 2018.
- . الخمليشي سمر، إدارة ترامب : الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2019.
- .الصالحى أسماء، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الاوسط : بين الثابت والمتغير، المركز العربي الديمقراطي للنشر، الطبعة الأولى 2017.
- . خشيب جلال، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، المعهد المصري للدراسات، 15 مارس 2019.
- .سلامة أيمن، الإعلان الأمريكي بشأن الجولان السوري المحتل... قراءة قانونية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2019/3/28.
- .ميرشايمر جون و والت ستيفن، ورقة العمل بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، ترجمة وإعداد مدحت طه، نفرو للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2007.

• قرارات مجلس الأمن:

.قرار مجلس الأمن رقم 497 المعتمد بتاريخ 17 دجنبر 1981.

• التقارير:

- .الشرقاوي محمد، تقرير حول سلسلة محاضرات بالجامعات المغربية حول "السياسة التارمبية وتأثيرها على العلاقات الدولية المعاصرة"، تحت عنوان "باحث في "الجزيرة للدراسات" يحاضر عن "التارمبية" وقياس حكم الإسلاميين" في ثماني جامعات ومراكز أبحاث مغربية"، منشور بتاريخ 7 أبريل 2019
[http://studies.aljazeera.net/ar/centernews:](http://studies.aljazeera.net/ar/centernews)

- .هيومن رايتس ووتش، تقرير تحت عنوان "المحكمة الجنائية الدولية تواجه تهديدات من الولايات المتحدة الأمريكية: على الدول الأعضاء مواجهة جهود التشكيك للملاذ الأخير"، منشور بتاريخ 3 دجنبر 2018 بموقع منظمة هيومن رايتس ووتش، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/03/324821>،

.وكالة الأناضول، تقرير تحت عنوان "صفقة القرن"... سيناريوهات أمريكية متعددة وحلم فلسطيني

مستبعد، تقرير منشور بموقع الوكالة في 22 أبريل 2019، : <https://www.aa.com.tr/ar>

● المواقع الإلكترونية :

.الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية والمغتربين، الموقع الإلكتروني www.mofa.gov.sy

❖ المراجع باللغة الإنجليزية :

■ BOOKS :

- J.MearsheimerJhon andM.Waltt Stephen, Israel lobby and U.S foreign policy, Ferrar; Stratus and Giroux, New York, First edition 2007.

■ ARTICLES :

- J.MearsheimerJhon, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign policy. But can he take on the infamous Washington « Blob »?, THE INTERNATIONAL INTEREST, 27/11/2016, at <https://nationalinterest.org>
- M.Walt Stephen, Planning for the post trump Wreckage, when the president eventually exists the White House, the rest of us will quickly have to make sense of the world he's left behind, Foreign Policy, 30/08/2018, at : <https://foreignpolicy.com/2018/08/30/planning-for-the-post-trump-wreckage/>
- M.Walt Stephen, That israel Lobby Controversy? History Has Proved Us Right, THE FORWARD 2/10/2017, at : <https://forward.com>
- M.Walt Stephen, The Tragedy Trump's foreign policy.. The U.S president had some genuie insights about America's international problems. Where di dit all go wrong?, Foreign Policy, 2019/03/05, at : <https://foreignpolicy.com>
- M.Walt Stephen, The Word Wants You to Think Like a Realist.. From Europe to Iran to North Korea, the Word doesn't make sense anymore unless you put all your illusions aside, Foreign Policy, 30/04/2018, at : <https://foreignpolicy.com>

■ laws :

- U.S Congress, Public Law 104 – 45, JERUSALEM EMBASSY ACT OF 1995 , Nov. 8, 1995.

السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن: الآثار والنتائج

UAE Foreign Policy in the Horn of Africa and Yemen: Implications and Results

الباحث سعيد بن علي الحسيني، سلطنة عمان.

Abstract:

The aim of this research is to identify the political and strategic role played by the foreign policy of the UAE in the "Horn of Africa", particularly in the presence of a storm of firmness, in addition to the economic partnerships that combine them, in this region. This study will also explain the political-strategic role played by the UAE in the Yemeni state in the context of its war with "Ansar Allah" or "the Houthis". Its aim is to achieve regional and Arab ambitions in Yemen, This tragedy led to the deterioration of the And the economic, political, social and military aspects of it, which made the Yemeni state weak in all aspects and cannot but resort to neighboring countries and neighboring countries. This research also clarifies the objectives / motives that led the UAE to intervene to resolve the Yemeni conflict, which compete for the wealth of the Yemeni state, especially the ways of maritime navigation and petroleum wealth. The researcher used this descriptive approach because this phenomenon is modern and contemporary and needs to be described and explained.

The most important findings of the research:

The UAE's foreign policy is based on its broad influence in its political, economic, financial, and military and media positions. It establishes a base of political leadership at all levels to counter it in its actions and to stand against those who oppose its policies. It is also working on mapping itself in the international and regional arena by helping countries in crisis in various areas to expand this influence and ensure the strength and leadership for themselves, as well as the UAE foreign policy is pragmatic in its assistance to neighboring countries.

ملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على التعرف على الدور السياسي – الاستراتيجي الذي تلعبه السياسة الخارجية "لدولة الإمارات العربية المتحدة" في منطقة " القرن الإفريقي" خاصة في ظل وجود عاصفة الحزم فيها ، بالإضافة إلى الشراكات الاقتصادية التي تجمع بينهم بحيث نرى أن هدفها سياسي- اقتصادي في هذه المنطقة ، كما وستوضح هذه الدراسة الدور السياسي – الاستراتيجي الذي تلعبه " دولة الإمارات العربية المتحدة " في الدولة اليمنية في ظل حربها مع جماعة" أنصار الله" أو " جماعة الحوثيين"، وهدفها من ذلك هو تحقيق طموحات إقليمية وعربية في اليمن خاصة وأن هذه الفاجعة أدت إلى تدهور الجوانب الاقتصادية – السياسية والاجتماعية – والعسكرية فيها ، مما جعل الدولة اليمنية ضعيفة من كل الجوانب وليس بمقدورها إلا الاستنجاد بالدول الإقليمية والتي تجاورها ، كما ويوضح هذا البحث الأهداف / الدوافع التي جعلت الدولة الإماراتية تتدخل لحل النزاع اليمني ، والرغبة التي تتملكها لأجل إزاحة قوات التحالف التي تنافسها على ثروات الدولة اليمنية خاصة طرق الملاحة البحرية والثروة البترولية. واستخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي لأن هذه الظاهرة حديثة ومعاصرة وبحاجة إلى الوصف والتفسير.

ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث: أن السياسة الخارجية للدولة الإماراتية تستند إلى نفوذها الواسع في مركزها السياسي والاقتصادي والمالي والعسكري والإعلامي ، إذ تقوم من خلاله بإرساء قاعدة من قوى الزعامة السياسية على جميع المستويات لتكون مناهضة لها في أعمالها ولتقف معها ضد من يعادي سياساتها ، كما وأنها تعمل على خرق نفسها داخل الساحة الدولية والإقليمية من خلال مساعدة الدول التي تعاني من الأزمات في مختلف النواحي لأجل توسيع هذا النفوذ وضمان قوة وزعامة لنفسها ، وكذلك يغلب على السياسة الخارجية الإماراتية الطابع البراغماتي في مساعدتها لدول الجوار.

مقدمة

تُعد السياسة الخارجية في أي دولة جزءاً لا يتجزأ من سياستها الداخلية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على النظام السياسي للدولة والشعب والإقليم مع المحافظة على ملحة الدولة القومية ، وقد عرفت موسوعة السياسة " السياسة الخارجية " على أنها العمل على تنظيم كل ما يقع تحت سيادة الدولة من الشعب والمؤسسات¹ و كل سياسة خارجية في أي دولة تهدف إلى المحافظة على الروابط الرئيسية لعلاقتها مع الدول الأخرى عن طريق استخدام " الدبلوماسية"، وكلما كانت الدولة تتمتع بالقوة الداخلية سنعكس ذلك بالإيجاب

¹ عبد الوهاب الكيالي. (1993م). موسوعة السياسة (المجلد 3). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

على قوة السياسة الخارجية نظرا للتعاون المتبادل فيما بينهم ، وعند التطرق لمسألة السياسة الخارجية لأي دولة يجب الوقوف على العوامل الداخلية وعلى العوامل الخارجية ، فالعوامل الداخلية متمثلة بالموقع الجغرافي والجانب الثقافي والاجتماعي والسكاني والاقتصادي والعسكري، أما العوامل الخارجية فهي تتمثل علاقة الدولة بمنطقة الإقليم والشق الدولي ومستجدات الساحة العالمية. وما يهمنا هنا هو التطرق إلى " السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة" والتي تعتمد بكل علم على الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والعمل على تقديم الدعم لدول الخليج العربي، والقيام بتشكيل العلاقات الدولية المتوازنة، وتوطيد الترابط العربي، وتقوم " الإمارات" باتباع مجموعة من الأهداف الدائمة في سياستها الخارجية والتي تتمثل بكيان الدولة وعناصره من الشعب، والنظام السياسي، والإقليم والأمن القومي، وكذلك الأهداف المتغيرة التي تتمثل بالشق الإقليمي أو الدولي والتي تنتهي بانتهاء الموقف السياسي، بالإضافة إلى الأهداف بعيدة المدى التي تكون دائما بشكل مدروس للمستقبل، وتأتي مبادئ السياسة الخارجية الإماراتية على النحو الآتي :

- ❖ العمل على انتهاز سياسة العلاقات الودية مع دول العالم أجمع.
- ❖ عند وقوع دولة الإمارات العربية المتحدة في خلافات مع الجوار فإنها تلجأ إلى الطرق السلمية.
- ❖ تُرحب دولة الإمارات بالدول التي ترغب بالانضمام إليها.
- ❖ العمل على إحداث توازن في علاقاتها مع الجانب العربي الإسلامي والجانب الأجنبي انطلاقاً من مبدأ الاحترام والتعاون المتبادل.
- ❖ اعتمادها على سياسة الحياد أو سياسة عدم الانحياز انطلاقاً من إيمانها بأن اتباع مثل هذه السياسة يحول دون وقوع الخلافات مع الدول وبالتالي نصل للسلام العالمي.

ولتحقق الإمارات الهدف القومي لسياستها الخارجية كان لا بد من إضافة جانب نصرته قضايا الأمن القومي العربي انطلاقاً من مبدأ الوحدة العربية والملحة الواحدة التي تجمعهم، وكذلك الجذور العربية المتأصلة بينهم منذ التاريخ، لذلك قامت بمساعدة بعض الدول العربية من الناحية القومية ، والناحية الاقتصادية عن طريق إمداد هذه الدول بالمعونات المالية والقروض من صناديق الإنماء وكذلك تقديم المنح¹.

كما وتعمل " دولة الإمارات العربية المتحدة" على تعزيز سياساتها مع منطقة " القرن الإفريقي" ، ويُشير القرن الإفريقي إلى المنطقة التي تقع في شرق قارة إفريقيا وتسمى بالقرن نظراً لبروز شكل المنطقة على شكل القرن، وتضم منطقة القرن الإفريقي أراضي من (الصومال- جيبوتي- أثيوبيا - كينيا) ، وتعتبر هذه المنطقة منطقة صراع بسبب أهميته السياسية والعسكرية والاقتصادية خاصة مع وجود " مضيق باب المندب" الذي يتصل بالساحل الشمالي للقرن الإفريقي،² وبالتالي يمكن القول أن " القرن الإفريقي" يُعبر عن مفهوم سياسي جغرافي

¹ احمد عبد الله بن سعيد. (2007م). البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2003م). جامعة الدول العربية، الدراسات السياسية. معهد البحوث والدراسات العربية.

² محمود حسن أحمد خليل. (مارس ، 1993م). حقيقة الصراع في القرن الإفريقي. مجلة الدبلوماسية(3)، الصفحات 80-86.

حديث يختلف تفسير مفهومه من علم إلى آخر ، فقد حاول تفسيره علماء الجغرافيا والأنثروبولوجيا وعلماء السياسة، فمن وجهة نظر علماء السياسة المتخصصين في الصراعات الدولية يتم تفسير مفهوم " القرن الإفريقي" على أنه الوحدة السياسية التي تضم جيبوتي والصومال وأثيوبيا وهي منطقة ذات صراع ثقافي قومي.¹ وقد برز دور الإمارات بشكل فعال في أزمة " اليمن" منذ آذار لعام 2015م من خلال المشاركة مع قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وذلك لمساعدة اليمنيين على التخلص من الحوثيين المسلحين وجنود " الرئيس الراحل" علي عبد الله صالح" ، ونجحت القوات الإماراتية في التخلص من جماعة الحوثيين في عدد من مناطق اليمن ، ولكن يشك البعض في نية الإمارات العربية المتحدة تجاه اليمن خاصة مع التواجد العسكري كبير الحجم، والسياسات المتبعة من قبَلها في اليمن. وسنحاول في هذا البحث تقديم إجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي أهمية القرن الإفريقي للخليج العربي؟
- ما هو دور السياسة الخارجية الإماراتية في " منطقة القرن الإفريقي" ؟
- ما هو دور السياسة الخارجية الإماراتية في " دولة اليمن" في ظل أزمته المتعلقة بالانقلاب الحوثي؟
- ما هي أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة من مساعدة الدولة اليمنية في أزمته ضد الانقلاب الحوثي؟

أولاً: أهمية " القرن الإفريقي" للخليج العربي

يحظى القرن الإفريقي بأهمية كبيرة وواسعة نظراً لموقعه الجغرافي المميز، بسبب وقوع جزء من المنطقة على المحيط الهندي ومضيق بابا المندب ، واحتوائها على المواد البترولية مما أكسبها الأهمية الاقتصادية خاصة في التعامل مع منطقة الخليج العربي ، وكذلك جاهزية أرضها لإقامة حملات عسكرية عليها مما أكسبها الأهمية العسكرية والسياسية ، وفيما يتعلق بالعلاقة التي تجمع بين " منطقة القرن الإفريقي" ومنطقة الخليج العربي هي وجود الاتصال التاريخي والجغرافي فيما بينهم ، بحيث أنه من الناحية التاريخية كان الخليج العربي عن طريق تجارته البحرية يربط ما بين شبه الجزيرة العربية ودول ساحل القرن الإفريقي وبالتالي أدى ذلك إلى تعارف شعوب الجهتين على بعضهم البعض ، فتاريخياً يعبر عن شعب القرن الإفريقي " بشعب الحبشة" الذي هاجر المسلمون إليه للتعرف على ثقافتهم، وبالتطرق إلى طبيعة التعامل الواقعي بين الخليج العربي وبين القرن الإفريقي نجد أن الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري هم أبرز الجوانب التي تربط بين المنطقتين ، بحيث أن (الجانب الاقتصادي) هو الذي يتمثل بإقامة العديد من الاتفاقيات الأحادية بين الطرفين ، بالإضافة إلى

¹ عبد الرازق علي عثمان. (1992م). القرن الإفريقي " التاريخ والجيوبوليتيك". مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 4(4)، الصفحات 365-

التوجه للعمل الاستثماري والعمل على مساعدة أكثر من دولة في القرن الإفريقي¹، أما (الجانب العسكري والسياسي) يتعلق بمسألة أنصار الله أو " الحوثيون" وهم عبارة عن حركة دينية عقائدية وتؤمن بالشيعة وعقائد الاثني عشرية هدفها سياسي متعلق بالحرب مع دولة اليمن التي استمرت لأربع سنوات وعادت لإشعال الحرب في اليمن مرة أخرى وفي السعودية، وتهدف الخليج إلى ضم القرن الإفريقي إلى صفها للوقوف ضد هذا التوسع الإيراني الشيعي في اليمن.²

كما وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن الجانب الاقتصادي داخل القرن الإفريقي يفوق الجاني السياسي فيها، والسبب في هذا هو عدم وجود الاستقرار السياسي الداخلي في إفريقيا، وقامت المملكة العربية السعودية بإبرام عدد من الاتفاقيات مع بعض دول القرن الإفريقي، ومثال ذلك حث مواطنيها على الاستثمار داخل إثيوبيا، كاتفاقية داعملة لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام 2014، وكذلك هناك اتفاقية مع جيبوتي متمثلة بالمنتدى الاقتصادي السعودي في عام 2017م. وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة دورا هاما داخل أراضي القرن الإفريقي، ومثلها قطر ومن ثم الكويت أيضا، ولكن تتفق جميع دول مجلس التعاون الخليجي على محاربة النفوذ الإيراني في القرن، وتسعى هذه الدول إلى مساعدتها للتخلص من حالات الانقسام والإرهاب فيها، فمثلا الاستثمارات الخليجية المتواجدة في "الصومال" كما عملت على نشر الأمن الاستخباراتي الخليجي داخل القرن خاصة في ظل وجود "عاصفة الحزم".³

ثانيا: دور السياسة الخارجية الإماراتية في منطقة القرن الإفريقي

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة خليجية ذات سمات وخصائص مميزة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولأنها تؤمن بالانفتاح على العالم وإقامة العلاقات الودية مع الآخرين والعمل على تحقيق السلام العالمي، فقد كان دورها جليا في ذلك من خلال مناصرتها للشعوب الإفريقية التي طالبت بالتحريروالاستقلال، كما عملت على إمدادهم بالمساعدات المادية والمعنوية والوقوف إلى جانب هذه الشعوب في مسألة عنصرية حكومة جنوب إفريقيا.⁴

وبالاعتماد على الأهمية التي تشكلها العلاقة القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة و" منطقة القرن الإفريقي" نجد بروز الأهمية الإقليمية التي تشكلها " دولة الإمارات العربية المتحدة" تجاه هذه المنطقة على

¹ عمر محمد معلم حسن. (13 أكتوبر، 2017). القرن الإفريقي والخليج العربي. تم الاسترداد من مركز مقديشو للبحوث والدراسات: <http://mogadishucenter.com/2017/10/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A>

² جواد صندل جازع. (2011م). الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة ديبالي(49)، الصفحات 1-54.

³ أمينة العريبي. (2017). الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي. تم الاسترداد من مركز مقديشو للبحوث والدراسات : <http://mogadishucenter.com/2017/03/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

⁴ علي حميدان. (1990م). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. شؤون اجتماعية، 7(26)، الصفحات 197-202.

الصعيد السياسي تتجلى بالعمل على مساعدتها في الجانب الإنساني والجانب الإغاثي ، بالإضافة إلى نشر السلم والأمن في مناطق الصراع الإفريقي، وأبرز الأسباب التي دفعت الإمارات إلى التوجه نحو القرن الإفريقي هي وجود " عاصفة الحزم" وهذا مسمى اطلقتها السعودية على الحوثيين المتواجدين في اليمن ، وعلى أية حال كان لا بد للإمارات التدخل في هذه المسألة لأنها تؤثر على الأمن القومي للدولة بحيث تضامنت مع السعودية من خلال العمل على تضييق السبل على إيران لعدم إيصال الإمدادات الإرهابية إلى منطقة القرن الإفريقي ، لأن أي ضرر سيحدث القرن سيؤثر حتما على أمن منطقة الخليج العربي لذلك اتجهت الإمارات إلى فرض سيطرتها على الملاحة البحرية التي تقع ضمن الموانئ البحرية المشرفة على إدارتها في القرن الإفريقي ، وإمداد التحالف العربي الذي يقف ضد عاصفة الحزم بالمواد الغذائية والبتروولية ، وكذلك مكافحة العمليات الإرهابية خاصة تلك المتواجدة في دولة الصومال ، والتوقيع على الاتفاقيات الثنائية مع دول القرن لأجل ضمان عدم الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. وبالنظر إلى الدول التي تتفاعل الإمارات معها في منطقة القرن الإفريقي نجد (جيبوتي – الصومال- إثيوبيا- إرتيريا) وقامت بعمل علاقات دبلوماسية مع هذه الدول ففيما يتعلق (جيبوتي) انحدرت العلاقات بينها وبين دولة الإمارات في عام 2015م بسبب شركة موانئ دبي العالمية ثم استعادت نشاطها في إقامة اتفاقيات ثنائية معها وتقديم منحة بقيمة 50مليون دولار لأجل تمويل مشروعات تنموية ، أما علاقتها مع (الصومال) فكانت متمثلة بميثاق دبي لعام 2012م والذي هدف إلى مكافحة القرصنة البحرية ، وتعود علاقتها مع (إرتيريا) لعام 1993م ، فقد ساهمت في عملية المفاوضات عندما انفصلت عن إثيوبيا ، كما وتقاربت الإمارات معها عسكريا وامنيا عن طريق إنشاء قاعدة عسكرية فيها لدعم قوات التحالف العربي الذين يقاتلون ضد جماعة الحوثيين في اليمن ، وكذلك تقربت الإمارات من (إثيوبيا) أو أديس أبابا في عام 2016م عن طريق توقيع اتفاقية مع بنك أوروميا بمبلغ 184 مليون درهم من خلال أبو ظبي لتنمية القطاع الزراعي وكذلك المشية. أما على الصعيد الاقتصادي قامت الإمارات بزيادة عدد الاتفاقيات الاقتصادية مع دول القرن ، والعمل على حماية الممرات البحرية التي تنقل النفط الخاص بها وأهمها : ميناء (أرتيريا) و (بربرة) في دولة الصومال¹.

لدى دولة الإمارات سلسلة من العلاقات الطويلة مع " منطقة القرن الإفريقي" المتعلقة بالتجارة البحرية، كما وقامت إلى جانب السعودية بمساعدة دول القرن الإفريقي المتمثلة بإرتيريا و إثيوبيا على إحداث حالة التقارب فيما بينهم ، وساهمت السعودية والإمارات في تهدئة الأوضاع ما بين إثيوبيا و الجمهورية المصرية ، بالإضافة إلى أنه يمكن للإمارات أن تعمل على إقامة الصلح بينها وبين "مقديشيو" وذلك للتخلص من حالة الانقسام بين حكومة الرئيس " فارجاغاو" وبين " القادة الإقليميين " ، كما أن الإمارات

¹ نهال أحمد . (16 يوليو، 2018). دبلوماسية السلام : الدور الإماراتي في القرن الإفريقي. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات:

<http://www.acrseg.org/40826>

تستطيع تشجيع الحلفاء على عقد الصلح مع مقديشو ، وتعتبر الإمارات والسعودية الآن محور محادثات المستقبل فهما ممثلين جيوسياسيين على امتداد البحر الأحمر ، كما وأنهما يمكن أن تلعبان أدوار مهمة لصنع السلام. يمكن لأبو ظبي وأقرانها تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي والمساعدة في إعطاء الزعماء في القرن الإفريقي دفعة إضافية من الدعم السياسي والمالي ، وكذلك كانت الإمارات تستضيف الشتات الكبيرة من دول القرن الإفريقي ، كما وأن الإمارات تعتبر نموذجاً اقتصادياً متنوعاً نظراً لأنها تعتمد على الملاحة البحرية من خلال مضيق باب المندب ومضيق باب هرمز والممر الضيق من خليج عدن بحيث يتواجد فيها ناقلات النفط وناقلات البضائع الخاصة بها ، وتعتبر إفريقيا طموحاً لوجستياً – تجارياً كبيراً لكثير من الدول وبخاصة دول الخليج العربي.¹

ثالثاً: دور السياسة الخارجية الإماراتية في " دولة اليمن " في ظل أزمتها المتعلقة بالانقلاب الحوثي

تعد " دولة اليمن " دولة مهمة على الصعيد الإقليمي والدولي نظراً لما تتمتع به من أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية خاصة بمجاورتها لدول مجلس التعاون الخليجي ، ولأجل ذلك فإن أي ضرر أو اختراق يصيب الدولة اليمنية سيؤدي إلى تضرر دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها " المملكة العربية السعودية " وهذا ما حدث عندما اجتاحت " عاصفة الحزم " أو " جماعة الحوثيين " الدولة اليمنية، فهذه الجماعات تصنف على أنها جماعات إرهابية خطيرة ، إذ تعود جذور هذه الأزمة السياسية إلى رفض الشعب اليمني لوجود الرئيس اليمني الراحل " علي عبد الله صالح " في عام 2011م وكان هذا الرفض باستخدام أسلوب الاحتجاجات ، وتجلت مخاطر الأزمة اليمنية في توقف الحياة السياسية في الدولة من الناحية الدستورية وبالتالي تدهور الناحية الانتخابية ، وكذلك تفي حالة الفوضى والعنف المتمثل بعمليات الإجرام ، بالإضافة إلى حالة الصراع بين سلطة الحكم وجماعة الحوثيين بسبب رغبة الحوثيين بإزاحة السلطة والحل محلها ، والأهم هو ازدياد الصراع ما بين إيران والسعودية وذلك بسبب توسع وتغلغل النفوذ الإيراني عبر جماعة الحوثيين ، لأن السعودية بذلك تحمي الأمن القومي الداخلي وكذلك الأمن الإقليمي ، عدا عن التدهور المتفشي في الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطن اليمني تزامناً مع عدم وجود المساعدات الخارجية الكافية من المواد الغذائية والأدوية ويتوقع فيما بعد أن تنحسر هذه المساعدات بشكل أكبر من ذلك خصوصاً وأن القسم الأكبر من هذه المساعدات يأتي بالأصل من دول الخليج العربي.² وتتبع الإمارات العربية المتحدة في الحرب اليمنية سياسة الهيمنة ، ووصفها خبير استراتيجي على أنها عملية أو خطة عدوانية تجاه الدولة اليمنية وغرضها الأول والأخير هو غرض سياسي – عسكري والدليل على ذلك هو وجود المكاسب الاقتصادية التي جنتها من خلال التعاون مع المملكة العربية السعودية في الجانب العسكري بالإضافة إلى الدولة اليمنية الممثلة بالرئيس " عبد ربه منصور هادي " فقد عمل

¹ The United Arab Emirates in the Horn of Africa. (2018, November 6). Crisis Group Middle East Briefing N°65, pp. 1-12.

² فريق الأزمات العربي ، أحمد سعيد نوفل ، عاطف الجولاني ، قاصد محمود ، عبد الحميد الكيالي ، و جواد الحمد . (فبراير، 2015م). الأزمة اليمنية: إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط(7)، الصفحات 1-19.

الرئيس اليمني على إحباط أهداف السياسة الإماراتية ، فالطرف السعودي والإماراتي يحصلان على أعلى نسبة من المكاسب في مقابل أن الدولة اليمنية تتمتع بنسبة أقل مع أنها تقع ضمن ميزان الشراكة. وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الوقوف إلى جانب دولة اليمن في حربها والعمل على تخطي حلفائها في ذلك، بحيث عملت على التحالف مع المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى وجود عشرة دول معهم ، فبينما السعودية كانت تقاتل ضد الحوثيين وجيشهم على الحدود اليمنية كانت الإمارات تتصرف تبعاً لمصالحها الخاصة ، كما وتسعى الإمارات والسعودية إلى الاتفاق على نظام اتحادي فيدرالي يمني يجعل من الإيجابيات الجيوبوليتيكية للمناطق اليمنية التي تقع تحت النفوذ الإماراتي وبالتالي تحويل هذه المناطق إلى شراكة إماراتية -سعودية عن طريق جعل ميناء عدن مربوطاً بموانئ دبي العالمية عن طريق إرجاع اتفاهيه 2012م ، وإقامة قواعد عسكرية على الزر والمضائق البحرية التي تطل اليمن عليها ، وكذلك التصدي لأهداف " حزب التجمع اليمني للإصلاح" لأنه يتبع للإخوان المسلمين ووضع داخل لائحة الإرهاب العالمية.¹

ولقد قامت وزارة الخارجية الإماراتية في (12 ديسمبر لعام 2017م) بعقد اجتماعين مهمين في العاصمة أبوظبي للبحث في الأزمة اليمنية وما ستؤول إليه وذلك بالاشتراك مع وزارة الخارجية لكل من (المملكة العربية السعودية – بريطانيا-نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي) وخرج الاجتماع الأول بالتأكيد على دعم جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن في تنشيط الحركة السياسية في البلاد ، وكذلك الانتقاد للسياسة الإيرانية في دعمها لمليشيات الحوثي في اليمن ، أما الاجتماع الثاني عقد في 14 ديسمبر لعام 2017م بين ولي عهد السعودية (محمد بن سلمان) وولي عهد أبو ظبي (زايد آل نهيان) مع " محمد عبد الله العيدومي" وهو رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح بمشاركة وزير الدولة السعودي (مسعود العيبان) ووضح وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أن هذا الاجتماع يفضي إلى بيان أمرين:

- أن تقوم قوات التحالف بإعادة النظر في الاستراتيجيات التي تتبعها لأنها أصبحت قسماً واسعاً في الصراع بين المملكة العربية السعودية وبين طهران على النفوذ الإقليمي.
- أن تعتمد أبو ظبي والمملكة العربية السعودية إلى مراجعة تحالفها مع الأحزاب السياسية الإسلامية للوصول إلى المصلحة لأنه بعد مقتل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لم يتبق سوى حزبين مسيطرين وهما (حزب أنصار الله " الحوثيين" ، وحزب الإصلاح وهو الأقوى على المستوى اليمني السياسي).²

¹ علي الذهب. (2017م). دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170710081445847.html>

² منى سليمان. (2017, 12 22م). التدايعات الإقليمية للأزمة اليمنية بعد مقتل "صالح". السياسة الدولية: دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام.

رابعاً: أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة من مساعدة دولة اليمن في أزمتها ضد الانقلاب الحوثي

لقد انقسمت الآراء حول أفعال الدولة الإماراتية داخل اليمن، فمنهم من رأى أنها تقف حليفاً مع السعودية في هذه القضية لأنها ترغب بالحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة، والبعض الآخر رأى أنها تسعى إلى السيطرة على الملاحة البحرية في اليمن خاصة في بحر العرب وخليج عدن نظراً لنفوذها الكبير المتواجد في الموانئ الجنوبية لليمن في سبيل إضعاف دولة عُمان في الملاحة البحرية، فهناك تخوف من اجتياح الدولة الإماراتية للأراضي العمانية، وسعى الإمارات جاهدة إلى زيادة النفوذ الجغرافي السياسي بداية من وراء بحر العرب وصولاً إلى خليج السويس وخليج عدن وحت المحيط الهندي، وذلك يرجع إلى رغبتها في توسيع النفوذ الإماراتي في المجال الاقتصادي والعسكري خاصة في ظل وجود لمنافسة الكبيرة مع تركيا والمملكة العربية السعودية وطهران، وكذلك ترغب في إمداد ودعم السياسة الإماراتية في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الرغبة في زيادة عمليات مكافحة الإرهاب لكسب ود القوى الكبرى في العالم، ويتحقق هدف الإمارات الاقتصادي من خلال السيطرة على ست قطاعات بترولية بحرية ثلاثة منها تقع مقابل جهة السواحل اليمنية المتصلة بشاطئ البحر الأحمر ولاة أخرى متعلقة بخليج عدن.

وتعمل الإمارات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الدولة اليمنية من خلال:

❖ الأدوات الاستراتيجية السلمية.

❖ الأدوات الاستراتيجية الخشنة.

فعمدت دولة الإمارات إلى استخدام نفوذها المالي، ونفوذها الإعلامي، ونفوذ المال السياسي كأدوات سلمية في التعامل مع الأزمة اليمنية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلالها، ففي المجال الإعلامي قامت الإمارات بتوجيه المتابعين اليمنيين إلى الأهداف التي جاء بها التحالف العربي عن طريق وضع حيل متعلقة بالحرب مثل: إبعاد الأهداف الاستراتيجية عن الأنظار، وذلك بمعنى جعل الشعب اليمني يصدق أن تواجد الجيش الإماراتي في اليمن هو للوقوف إلى جانبها في الحرب وهذا ينطبق أيضاً على جيوش التحالف العربي، كما وعملت على تظلم المعلومات والتكتم على الأحداث الموجهة والمفجعة التي أصابت الشعب اليمني خلال الحرب، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى دولة الإمارات في عملية تظلم المعلومات والدليل على ذلك هو استهداف مقاتلي المقاومة الشعبية عبر استخدام الطائرات، أضف إلى ذلك المعتقلات الخاصة بالإمارات التي تتواجد في عدن وحضرموت، أما على صعيد نفوذ المال السياسي المتعلق بها فإنها تتمثل في الإشارة على الإمارات بأنها تمد جهات عسكري-سياسية-إعلامية بالمال لجعلها اليد اليمنى لها في معرفة من يقف ضد المشاريع الإماراتية في اليمن، وكذلك كان الحال في ليبيا، فالإمارات تستخدم المال لكسب جميع الأطراف إلى صفها. أما الأدوات الاستراتيجية الخشنة

فإنها تتمثل النفوذ الإماراتي الدولي عن طريق البحث عن زعامات سياسية تساندها للوقوف والتصدي لمن يعارض السياسة الإماراتية.¹

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

1. احمد عبد الله بن سعيد. (2007م). البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2003م). جامعة الدول العربية، الدراسات السياسية. معهد البحوث والدراسات العربية.
2. جواد صندل جازع . (2011م). الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة ديالي(49)، الصفحات 1-54.
3. عبد الرازق علي عثمان. (1992م). القرن الإفريقي " التاريخ والجيوبوليتيك". مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 4(4)، الصفحات 365-402.
4. عبد الوهاب الكيالي. (1993م). موسوعة السياسة (المجلد 3). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
5. علي حميدان . (1990م). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. شؤون اجتماعيه، 7(26)، الصفحات 197-202.
6. فريق الأزمات العربي ، أحمد سعيد نوفل ، عاطف الجولاني ، قاصد محمود ، عبد الحميد الكيالي ، و جواد الحمد . (فبراير، 2015م). الأزمة اليمنية: إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط(7)، الصفحات 1-19.
7. محمود حسن أحمد خليل. (مارس، 1993م). حقيقة الصراع في القرن الإفريقي. مجلة الدبلوماسية(3)، الصفحات 80-86.
8. منى سليمان. (22 12، 2017م). التدايعات الإقليمية للأزمة اليمنية بعد مقتل "صالح". السياسة الدولية: دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام.

❖ المراجع باللغة الإنجليزية:

- ❖ The United Arab Emirates in the Horn of Africa. (2018, November 6). Crisis Group Middle East Briefing N°65, pp. 1-12.

¹ علي الذهب. (2017 م). دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170710081445847.html>

❖ المواقع الإلكترونية:

1. نهال أحمد . (16 يوليو، 2018). دبلوماسية السلام : الدور الإماراتي في القرن الإفريقي. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات: <http://www.acrseg.org/40826>
2. عمر محمد معلم حسن. (13 أكتوبر، 2017). القرن الإفريقي والخليج العربي. تم الاسترداد من مركز مقديشو للبحوث و الدراسات:
<http://mogadishucenter.com/2017/10/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A>
3. علي الذهب. (2017م). دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات :
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170710081445847.html>
4. أمينة العريبي . (2017). الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي. تم الاسترداد من مركز مقديشو للبحوث والدراسات :
<http://mogadishucenter.com/2017/03/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي احمد حسين الخطيب، ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، سوريا

Abstract

Since the 1990s, China has been trying to strengthen its economic and trade relations with various regions of the world, with a view to linking its economy to the international economy and reaching the refineries of regional and international economic powers. China is working to reach all countries of the world relying on the strategy of diversification of sources and relations, in order to win new partners and not rely on a continent or a specific region. China has worked to strengthen its relations with countries of different continents, especially countries that have resources and economic wealth and large markets can benefit China is focusing its investment in areas rich in oil and mineral resources, especially as China needs to confiscate energy as the second largest oil consumer after the United States, China also relies on countries with large markets to market Chinese industrial and technological products. China is also seeking to change the pattern of the international economy, which is dominated by the United States, to a pluralistic pattern in the management of this economy through the multiplicity of economic blocs and international actions. One of the strategies China has put forward to promote international economic and trade cooperation is the Belt and Road Initiative, which works on several land, sea and even digital routes, to create an alternative system of Western globalization and the way to manage the international economy and to promote and intensify cooperation between the world's continents.

Keywords: China, Belt and Road, Trails and Trails, Challenges, American-Indian Alliance, European Opposition.

ملخص

منذ عقد التسعينيات والصين تحاول تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف مناطق العالم، بهدف ربط اقتصادها بالاقتصاد الدولي والوصول إلى مصافي القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية. ولهذا تعمل الصين على الوصول إلى كافة دول العالم معتمدة على استراتيجية تنوع المصادر والعلاقات، بهدف كسب شركاء جدد وعدم الاعتماد على قارة أو منطقة معينة، فالصين عملت على توطيد علاقاتها مع دول تنتهي لقارات مختلفة وخاصة الدول التي تمتلك موارد وثروات اقتصادية وأسواق كبيرة يمكن للصين الاستفادة منها في تعزيز اقتصادها، فتركز الصين استثماراتها في المناطق الغنية بالثروات النفطية والمعدنية خاصة في ظل حاجة الصين إلى مصادرة الطاقة باعتبارها المستهلك النفطي الثاني على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة، وتعمل الصين أيضاً على الدول التي تمتلك أسواق كبيرة بهدف تسويق المنتجات الصناعية والتكنولوجية الصينية. كما تسعى الصين لتغيير نمط الاقتصاد الدولي الذي تهيمن على مفاصله الولايات المتحدة إلى نمط يعتمد على التعددية في إدارة هذا الاقتصاد من خلال تعدد التكتلات الاقتصادية والفواعل الدولية. ومن الاستراتيجيات التي طرحها الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، مبادرة الحزام والطريق التي تعمل على عدة مسارات برية وبحرية وحتى رقمية، لخلق نظام بديل للعملة الغربية وطريقة إدارة الاقتصاد الدولي، وتعزيز وتكثيف التعاون بين قارات العالم.

كلمات مفتاحية: الصين، الحزام والطريق، المسارات والممرات، التحديات، التحالف الأمريكي-الهندي، المعارضة الأوروبية.

مقدمة

تشكل مبادرة الحزام والطريق قفزة نوعية في استراتيجية الصين الرامية لتعزيز وتطوير علاقاتها مع مختلف دول العالم، حيث تعمل هذه المبادرة على تمتين العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول عديدة من قارات العالم، وربط اقتصاديات هذه الدول مع بعضها، واستطاعت الصين في هذا الإطار إيجاد العديد من الدول التي تؤيد هذه المبادرة وتدعمها وترغب في تحقيق هذه المبادرة، لكن على الطرف الآخر يوجد دول وقوى ترفض هذه المبادرة وتعمل على إيقافها وإحباطها، لأنها ترى فيها تهديد لمصالحها وهيمنتها على العلاقات الاقتصادية الدولية وإدارتها. حيث تشكل هذه المبادرة طموح صيني لربط العالم بشبكة من الطرق البرية والبحرية من أجل توطيد العلاقات الاقتصادية للصين بكافة مناطق العالم، وزيادة التفاعل بين دول على المستوى الدولي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تحديد دور العوامل الاقتصادية في إدارة العلاقات بين الدول، وهنا تتجلى الأهمية بتحديد دور الاقتصاد في إدارة علاقات الصين مع دول العالم، ومدى نجاح الاقتصاد في تعزيز وتطوير العلاقات على المستوى الدولي، ومدى أهمية المبادرة الصينية الحزام والطريق في تعزيز علاقاتها مع العالم وانعكاسها على الاقتصاد الدولي.

إشكالية البحث

تتجلى الإشكالية في طبيعة المعوقات والتحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث تشكل هذه المبادرة تطوير لعلاقات الصين مع دول العالم وتعزيز شراكاتها الاقتصادية وتمكين الصين من الاندماج بقوة في الاقتصاد الدولي والتحكم فيه، وهنا تمثل هذه المبادرة تهديد لبعض الدول التي لا تتفق مع الصين واستراتيجيتها، وبالتالي ستقوم بمعارضتها ومحاولة إعاقتها، وهذا سيؤدي إلى وجود العديد من التحديات التي ستعترض مسار تحقيق المبادرة وإمكانية تحقيقها.

فرضيات البحث

- _ تسعى الصين من خلال طرح مبادرة الحزام والطريق إلى فرض نفوذها وسيطرتها على الاقتصاد الدولي.
- _ تواجه مبادرة الحزام والطريق الصينية العديد من الانتقادات والمعارضة على المستوى الإقليمي والدولي.
- _ لن تسهم مبادرة الحزام والطريق في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول، فهي مجرد محاولة صينية للتحكم في اقتصاديات هذه الدول.

تساؤلات البحث

- _ ما هي الأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال مبادرة الحزام والطريق.
- _ ما هي مواقف الدول الإقليمية والدولية من مبادرة الحزام والطريق الصينية.
- _ هل تستطيع الصين تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول المنضمة لمبادرة الحزام والطريق.

أهداف البحث

- _ إيضاح حقيقة ومضمون مبادرة الحزام والطريق الصينية.
- _ التعرف على ردود فعل الدول الإقليمية والدولية تجاه مبادرة الحزام والطريق.
- _ إبراز التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق، ومستقبل هذه المبادرة في ظل هذه التحديات وتأثيرها على الاقتصاد الدولي.

أولاً: فكرة ومضمون مبادرة الحزام والطريق

تشكل مبادرة الحزام والطريق مدخلاً لاستراتيجية الصين لدمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الدولي، وتعمل الصين على هذه المبادرة في ربط قارات العالم بشبكة من خطوط وطرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصاد الدولي.

فقد طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2013، مبادرتين اقتصاديتين كبيرتين هما "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". وأصبح يشار إلى المبادرتين معاً باسم "مبادرة الحزام والطريق". وتشمل المبادرة، على سبيل الذكر لا الحصر، المنطقة بطول طريق الحرير القديم، الذي كان في حقيقة الأمر عبارة عن مجموعة مختلطة من الطرق والسكك الحديدية والممرات التي سهلت التبادل الاقتصادي والثقافي في أنحاء أوراسيا. ومن المخطط أن تشمل مبادرة الحزام والطريق قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأن تربط مجموعة كبيرة ومتباينة من الاقتصادات الغنية النشطة اقتصادياً، إلى تلك الفقيرة التي لديها امكانات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.¹

تجسدت فكرة الحزام والطرق من خلال زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشياتغ" إلى دول جنوب شرق آسيا في 2013/10/9، إذ طرح إطاراً للتعاون مع دول الآسيان بهدف إنشاء صيغة للتعاون بين الطرفين خلال العشر السنوات المقبلة وأهمها:²

1. تبني استراتيجية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.
2. دفع التعاون البحري بخطوات مضطربة وبذل جهود مشتركة لبناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.
3. الاسراع في بناء البنية التحتية المترابطة بين الجانبين.
4. حسن الاستفادة من الآليات القائمة مثل لجنة التعاون لربط البنية التحتية بين الصين والآسيان لدفع مشروع سكك حديد عموم آسيا.
5. العمل على إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية بما يوفر إطاراً للتمويل لربط البنية التحتية بين دول الآسيان والمنطقة.

وقد خصص الرئيس الصيني للمبادرة حوالي 124 مليار دولار وقد صرح وزير التجارة الصيني بأن بلاده ستستورد منتجات بقيمة تريليوني دولار من الدول المشاركة في المبادرة لمدة خمس سنوات.³

¹ إسوار براساد: الطريق إلى التأثير الصين تتبع منهجاً متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الدولي الاقتصادي والسياسي العالمي، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، 2017، ص 25.

² باهر مضخور: استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 67، 2016، ص 194.

³ إسلام عيادي، زينب عبدالله، وآخرون: مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ط1، 2019، ص 73.

إذاً يتضح أن مبادرة الحزام والطريق بهذا المضمون تشمل بناء طرق بحرية وبرية تساعد على تعميق التجارة والاستثمارات الصينية لتصل إلى مختلف مناطق العالم، وربط كافة المناطق بالاقتصاد الصيني، وإيجاد ممرات بديلة للطرق التقليدية لمرور السلع والبضائع، فهذه المبادرة تشمل الربط بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا وحتى أمريكية اللاتينية.

ثانياً: أسباب سعى الصين لطرح مبادرة الحزام والطريق

هنالك العديد من الأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال طرح "مبادرة الحزام والطريق"، منها ما يتعلق بربط اقتصادها ودمجها بالاقتصاد الدولي بآليات جديدة، وأيضاً إيجاد طرق جديدة لخطوط نقل البترول وعبور التجارة، ومنها ما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية والرغبة في تغيير نمط هذه العلاقات إلى التعددية القطبية بدلاً من الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة.

أ. التعددية القطبية: ترى الصين أن النظام الدولي الذي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، غير عادلة وغير متوازن ويصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها، ولذلك تنظر الصين إلى تغيير واقع النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية.

حيث تعتقد الصين أن التعددية القطبية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في العالم، ويستفيد منها النظامان الدوليان السياسي والاقتصادي في إقامة نظامين دوليين سياسي واقتصادي يتسمان بالعدل والعقلانية والمساواة، ومن ثم على الصعيد الدبلوماسي تبذل الصين الجهود من أجل دفع تطور التعددية القطبية إلى الأمام.¹

ب. تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالمياً: تهدف الصين عبر مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعد تمكن اليوان عام 2016 إلى الانضمام لسلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى وهي الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي والين الياباني والجنيه الإسترليني، ويمثل استخدام اليوان في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة خطوة كبيرة تسعى إليها الصين لتداول عملتها الوطنية.²

ت. تداول الأموال: من خلال تعميق التعاون المالي ودفع بناء منظومة الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل وتوسيع النطاق والحجم للمبادلة الثنائية للعملات، وهنا تأتي أهمية بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية في دعم استراتيجية الحزام والطريق إلى جانب بنك التنمية لدول البريكس وصندوق طريق الحرير والسعي لإنشاء هيئة التمويل لمنظمة شنغهاي للتعاون.³ حيث تهدف الصين إلى تقديم هذه

¹ ليو شيه تشنج، لي شى دونج: الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة عبد العزيز عبد العزيز، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 98.

² إسلام عيادي، زينب عبدالله، وآخرون: مرجع سابق، ص 79.

³ باهر مضمخور: مرجع سابق، ص 197.

المؤسسات المالية كبديل لنظام "بريتون وودز" فالصين تهدق لبناء عوامة جديدة مركزها بكين وتكون هي الراعي الرسمي له.

ث. تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية: تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، خاصة شركة "هواوي" فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية.¹

ج. السعي وراء النفط: تعد الصين المستهلك الثاني للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة وتصبح المستهلك العالمي الأول للنفط عام 2030.² حيث وصل الاستهلاك الصيني للنفط عام 2013 إلى 10.399 مليون برميل يومياً، ثم ارتفع إلى 11.490 مليون برميل يومياً عام 2015، 12.321 مليون برميل يومياً عام 2017.³ وتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب الصيني على النفط ليصل إلى 13.9 مليون برميل يومياً عام 2025، و 14.7 مليون برميل عام 2030، ويرتفع إلى 15.1 مليون برميل يومياً عام 2035، وذلك حسب سيناريوهات الطلب على الطاقة التي اعتمدها الوكالة.⁴

ح. الهدف الأمني: تشمل مبادرة الحزام والطريق BRI "رؤية التعاون البحري" على فصل فرعي مخصص لقضايا الأمن باعتباره إحدى أولويات التعاون في بكين. نظراً لاستثمارات الصين المتنامية وتزايد أعداد المغتربين الصينيين في البلدان المعرضة للمخاطر، أصبحت بكين مقتنعة بأن عليها أن تأخذ المخاوف الأمنية على طول مسارات BRI في أيديها. في عام 2015، تبنت الصين قانوناً لمكافحة الإرهاب يسمح بالقيام بمهام أجنبية لوححدات جيش التحرير الشعبي الصيني، وفتحت أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، "مركز طريق الحرير البحري". صناعة جديدة من شركات الأمن الخاصة الصينية تتطور بسرعة، وتوفر الحماية لمشروعات BRI. توجه بكين أيضاً قدراتها التكنولوجية وإنفاذ القانون والعسكرية إلى البلدان التي يغطيها مكتب التحقيقات الاتحادي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن مثل الملاحاة عبر الأقمار الصناعية وإدارة الكوارث ومكافحة الجريمة.⁵

¹ تقرير المستقبل، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 26، 2018، ص 4.

² Julie Jiang, Chen Ding: update on overseas investments by china's national oil companies, achievements and challenges since 2011, partner country series, international energy agency, 2014 P 10.

³ OPEC Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2018, P 48.

⁴ World Energy Outlook, international Energy Agency, 2012, 85.

⁵ Thomas Eder: Mapping the Belt and Road initiative: this is where we stand, Date released 7/6/2018, Date retrieving 20/6/2019, <https://www.merics.org/en/bri-tracker/mapping-the-belt-and-road-initiative>

يتضح أن مبادرة الحزام والطريق مهم كثيراً بالنسبة للصين، لأنها ستمهد الطريق لمسارات وطرق نقل النفط على المستوى الدولي، وخاصة أنها تربط قارات العالم عبر طرق برية وبحرية ربما تخفض التكاليف في النقل والعبور والوقت، وتنوع امدادات الطاقة للصين من حيث إيجاد مصادر جديدة للاستيراد، في ظل الأزمات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط والتي تؤثر على حصول الصين على مصادر الطاقة وخاصة النفط. كما أن هذه المبادرة ربما تحقق للصين تدويل عملتها (اليوان) من خلال المبادلات التجارية مع الدول المنضمة للمبادرة، وتعزز عمل الشركات التكنولوجية الصينية على المستوى العالمي، ولعل الهدف الأهم لهذه المبادرة بالنسبة للصين هو إنهاء سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مفاصل السياسة والاقتصاد العالمي، والبدء بنمط جديد لإدارة الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب والفاعلين.

ثالثاً: مسارات وممرات مبادرة الحزام والطريق

تتعدد مسارات وممرات مبادرة الحزام والطريق، فيوجد العديد من الممرات التي تتجه من الصين إلى مختلف المناطق في آسيا ومنها إلى أوروبا وإفريقيا ومختلف مناطق العالم، بهدف الربط بين أنحاء العالم وتعزيز التعاون الدولي عبر مجموعة من المشاريع على طول هذه الطرق والممرات.

أ. الطريق البري

يشمل المشروع تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف البنى التحتية، ويتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية وهي:¹

1. الخط الأول: يربط بين شرق الصين عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية إلى أوروبا.
2. الخط الثاني: يبدأ من الصين مروراً بغرب ووسط آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.
3. الخط الثالث: يمتد من الصين مروراً بجنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية والمحيط الهندي.

وتتضمن هذه الطرق ستة ممرات برية كبيرة وهي، الممر البري الأوراسي الاقتصادي الجديد، وممر الصين- منغوليا- روسيا، وممر الصين- آسيا الوسطى- غرب آسيا، وممر الصين- شبه الجزيرة الهندية الصينية، وممر الصين- باكستان، وممر بنغلادش- الصين- الهند. إن الممر الأوراسي الجديد يربط الصين حتى كازاخستان وروسيا وبولندا إلى روتردام، وممر الصين آسيا الوسطى غرب آسيا ينطلق من تشنجانغ غرب

¹ محمود إدريس الصبيي: معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، المحور الأول طريق الحرير البري والبحري، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2017، ص 8.

الصين ليخلق اتصال مع إيران وتركيا من خلال بلدان آسيا الوسطى، ويستمر الممر إلى شبه الجزيرة العربية وحوض البحر الأبيض المتوسط.¹

كما يتضمن "الحزام البري" شبكة من خطوط السكك الحديدية، وتشمل هذه الشبكة عدة خطوط وهي، خط سكك حديد شرق الصين الذي يربط جنوب الصين بشمالها وصولاً إلى روسيا، وخط سكك الحديد الأوسط الذي يبدأ من جنوب الصين ويمر بوسطها ثم ينتقل إلى منغوليا ويواصل طريقه إلى غرب روسيا، وخط سكك حديد الغرب الذي يبدأ من جنوب الصين إلى شمالها ويواصل طريقه إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا، ليتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه إلى شمال أوروبا وصولاً إلى لاتفيا وإستونيا وفنلندا، والأخر يمر ببولندا وألمانيا، وصولاً إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا، بالإضافة لبعض الخطوط التي تتجه إلى إيران وتركيا وتنتهي إلى أوروبا عبر بلغاريا والمجر، وتشمل هذه الشبكة خط سكك حديد يونان- بورما الذي يربط الصين بخليج البنغال، وكذلك خط سكك حديد بان آسيا الذي يربط الصين بتايلاندا.²

ب. الطريق البحري

أما طريق الحرير البحري يتكون من خطين رئيسيين وهما:³

1. الخط الأول: يبدأ من الساحل الصيني مروراً بمضيق ملكا إلى الهند والشرق الأوسط وشرق إفريقيا، وصولاً إلى سواحل أوروبا.
2. الخط الثاني: يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ.

وقد أعلن الرئيس الصيني عن طريق الحرير البحري لأول مرة في حديثه أمام البرلمان الإندونيسي عام 2014، في إطار حديثه عن ضرورة تعزيز التعاون البحري بين الصين ودول مجموعة الآسيان، ويهدف هذا الطريق إلى تطوير البنية التحتية البحرية للدول الشريكة فيه، ويتضمن إنشاء عدة ممرات بحرية تربط الصين بقارة أوروبا بداية من بحر الصين الجنوبي، مروراً بجنوب المحيط الهادئ، وتكتسب هذه الممرات أبعاداً استراتيجية نظراً للطبيعة الاستراتيجية للمحيط الهندي الذي يحتوي على عدة مضائق تتحكم في حركة الدخول والخروج من شمال المحيط فيما يعرف باسم "نقاط الاختناق".⁴

¹JuditSági, IstvánEngelberth: The Belt and Road Initiative a Way Forward to China's Expansion, Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations An International Journal,Geopolitics of Belt and Road Initiative and China's International Strategic Relations,Vol 4, No 1, 2018, P 16.

² تقرير المستقبل، مرجع سابق، ص 5.

³ محمود إدريس الصيني: مرجع سابق، ص 9.

⁴ تقرير المستقبل، مرجع سابق، ص 5-6.

ت. طريق الحرير القطبي

قامت الصين بنشر كتاب أبيض حول سياستها إزاء القطب الشمالي في 26 كانون الثاني عام 2018، متعمدة بالحوكمة التعاونية وشرح رؤيتها بشأن "طريق الحرير القطبي"، وشددت الوثيقة التي حملت عنوان "سياسة الصين إزاء القطب الشمالي" على أن الصين لديها مصالح مشتركة مع دول القطب الشمالي ومستقبل مشترك مع بقية العالم حيال القطب الشمالي. أن المنطقة اليابسة في القطب الشمالي تشكل نحو 8 مليون كيلو متر مربع، وتعود السيادة عليها إلى كندا والدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة، فيما تبلغ مساحة المحيط القطبي أكثر من 12 مليون كيلو متر مربع. وتتطلع الصين إلى تطوير مشترك لموارد النفط والغاز والمعادن وغيرها من مصادر الطاقة غير الأحفورية والصيد في المنطقة مع دول القطب الشمالي.¹

كما كشفت الصين أنها ستشجع شركاتها في تطوير البنية التحتية من أجل تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي تكون بدورها "طريق الحرير القطبي"، وتتمثل أهمية هذا الطريق بالنسبة للصين في أنه يختصر طريق الرحلات البحرية إلى أوروبا بمقدار 20 يوم مقارنة بمسارها التقليدي عبر قناة السويس، كما تسعى الصين من خلال هذا الممر للدخول في شراكة تجارية مع روسيا، وتهدئة هواجس الأخيرة تجاه التمدد الصيني في الجوار المباشر لروسيا خاصة في آسيا الوسطى، وينطوي هذا الممر أيضاً على أهمية بالنسبة لروسيا إذ أنه سينقل صادراتها من النفط والغاز عبر القطب الشمالي للأسواق الدولية، ومن هنا تسعى روسيا لتكوين أسطول من السفن كاسحة الجليد مصاحبة السفن التجارية التي تمر عبر الطريق الشمالي، ومن ثم الحصول على رسوم مقابل هذه الخدمة.²

ث. استراتيجية عقد اللؤلؤ كدعم لمبادرة الحزام والطريق

لقد شرعت الصين عملياً في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على "طريق الحرير البحري" قبل الإعلان رسمياً عن استراتيجية الحزام والطريق كمشروع متكامل، وذلك من خلال سلسلة اللآئ وهي عبارة عن عدد من الموانئ التي طورتها الصين على سواحل المحيط الهندي، وأصبحت قواعد ثابتة لها يقتصر دورها على الخدمات اللوجستية والتجارية، بل توفر لها أفضلية اقتصادية وعسكرية في المحيط الهندي وجنوب آسيا.³ وتقوم استراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، كما تعمل على توثيق علاقاتها الاستراتيجية ببعض الدول المختارة من بحر الصين الجنوبي وصولاً للشرق الأوسط.

¹ يلينا نيدوغينا: الحزام والطريق وتطويع الحتميات الجغرافية صينياً، حزام وطريق إنسانياً وتنظيمياً، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، الصين بعيون عربية، العدد 101، 2018، ص 4.

² تقرير المستقبل، مرجع سابق، ص 6.

³ طارق عزيزة: استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، أبحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، 2017، ص 14-15.

فهي بنت وتبني منشآت حيوية واستراتيجية (موانئ، قواعد، رادارات، طرق، مصافي نفط)، في كل من بنغلادش بورما، كمبوديا، مالديف، ميانمار، السيشل، سيرلانكا، تايلاند، باكستان، وتسعى إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية ووارداتها البحرية المهمة والمواقع الاستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عدن مروراً ببحر العرب ومضيق ملكا.¹

فقد نفذت الصين بناء ميناء "غوادار" في موقع باكستاني استثنائي الحساسية لتفوز بموطئ قدم في مجال التحكم بالخطوط البحرية كما تحركت الصين لبناء الموانئ ومد أنابيب النفط وشق الطرق في ميانمار أيضاً، بالإضافة لميناء "هامبنتولا" الذي شيد بمعونة صينية في سريلانكا، ويعد تنفيذاً مدروساً لاستراتيجية سلسلة اللآلئ.²

ولعل الهدف الأبرز للصين من وراء هذه الاستراتيجية فرض قوتها الاقتصادية ونفوذها على طرق التجارة البحرية، وتعزيز دورها في المحيط الهندي، عبر تطوير علاقاتها مع دول المنطقة لخلق طريق بحري من الموانئ يبدأ من بحر الصين الجنوبي، لتأمين مسار السفن البحرية الصينية في الوصول إلى الساحل الشرقي لإفريقيا.

ج. طريق الحرير الرقمي

سلّط منتدى مبادرة الحزام والطريق 2017 الضوء على بعد ثالث وهو "طريق الحرير الرقمي". وتعهد المشاركون في المنتدى في بيانهم الختامي بتقديم الدعم لخطط الابتكار للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والمدن الذكية ومجمعات العلوم والتكنولوجيا. وتتوافق هذه الفكرة مع الخطط التي تم الإعلان عنها مؤخراً في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويتضمن مقترح "طريق الحرير المعلوماتي" إدراج القطاعات الرقمية ومنها الاتصالات والبنية التحتية للإنترنت والتجارة الإلكترونية في مبادرة الحزام والطريق. وتضع هذه الفكرة إطاراً للورقة البيضاء لمبادرة الحزام والطريق 2015 التي تدعو إلى نمو التجارة الرقمية وتوسيع شبكات الاتصالات. وتنوي شركات الاتصالات الصينية المملوكة للدولة ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية لأكبر شبكة محمول بتقنية الجيل الخامس في العالم على مدار العقد المقبل لتشجيع التبادل الأفضل للبيانات وتيسير الحصول على مكاسب هائلة في الإنتاجية. ومن الجانب الصيني، ذهب أحد المسؤولين بهذه الفكرة إلى مستوى أعلى حينما قال: "نستطيع أن نبني طريق حرير رقمياً؛ طريق حرير في الفضاء الإلكتروني".³

¹ بحري سفيان، برزيق بوعلام: تحول موازين القوى في آسيا- الباسفك دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر، 2016، ص 97.

² طارق عزيزة: مرجع سابق، ص 15.

³ جين ليانجشيانج، إن جاناردان: مبادرة الحزام والطرق الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، البرنامج الأكاديمي للبحوث والتحليل، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2018، ص 5.

ويستهدف هذا المشروع فتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية، لاسيما أن هناك فرصاً كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في الدول المشاركة بمبادرة "الحزام والطريق"، وأن الاستثمارات الصينية في تلك الدول وتوسعها في إنشاء المشروعات القائمة على التكنولوجيا سوف تزيد من عدد مستخدمي الإنترنت بشكل سريع وكبير، كما ستلعب شركات الاتصالات الصينية خاصة "هواوي" و"زد تي إيه" دوراً محورياً في بناء شبكات الاتصالات والمعلومات في تلك الدول. ويأتي في هذا الإطار الاتفاق الذي وقعته شركة "هواوي" مع الحكومة الباكستانية عام 2017، الذي يقضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط باكستان وجيبوتي وكينيا، تحت مسمى "باكستان- شرق إفريقيا كابل أكسبريس"، وقد يمتد الخط شمالاً إلى مصر وجنوباً إلى جنوب إفريقيا، كما تدرس بكين بناء كابل من الألياف الضوئية يربط بين فنلندا واليابان وروسيا والنرويج عن طرق القطب الشمالي.¹

يتضح إذاً أن الصين تعمل على كافة المسارات من الاستثمارات والعلاقات التجارية والاقتصادية إلى التجارة الإلكترونية في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تهدف لتوطيد وتعزيز الروابط بين دول العالم، عبر مختلف الطرق البرية والبحرية. فالصين تسعى من خلال هذه المبادرة إلى تكوين نمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية، بهدف وضع حد لهيمنة طرف واحد على مخرجات الاقتصاد الدولي، حيث تسعى الصين حسب هذه المبادرة إلى دمج كافة دول العالم في الاقتصاد الدولي، وتحقيق الاستفادة لكافة الدول من عمليات التجارة والاستثمارات على الصعيد الدولي.

رابعاً: آسيا في إطار مبادرة الحزام والطريق

تشكل قارة آسيا مدخلاً للمبادرة الصينية بحكم الوضع الإقليمي للصين في هذه القارة، حيث تعمل الصين على تطوير علاقاتها مع كافة الدول الآسيوية وخاصة دول جنوب شرقي آسيا، كما تحاول الصين تعزيز علاقاتها مع الدول العربية الآسيوية عن طريق تطوير استثماراتها في مجالات الطاقة والبنية التحتية والاتصالات.

تنص أول "وثيقة لسياسة الصين تجاه الدول العربية" والتي صدرت في 2016، على أنه سيتم بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في إطار مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيطبقان نمط 3+2+1 في التعاون بينهما:²

1. التعاون في مجال الطاقة باعتباره الركيزة الأساسية.
2. الإنشاءات وتيسير التجارة والاستثمار.
3. التقنيات المبتكرة في الطاقة النووية، والأقمار الاصطناعية الفضائية، والطاقة المتجددة.

¹ تقرير المستقبل، مرجع سابق، ص 6-7.

² جين ليانجشيانج، إن جاناردان: مرجع سابق، ص 3.

وقد قعت خمس دول عربية معاهدة طريق الحرير مع الصين وانضمت 7 دول عربية (السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والأردن ومصر) إلى البنك الآسيوي للاستثمار الذي أنشأته الصين ضمن منظومة مالية من أجل تمويل المشروع، وأقامت الصين أيضاً علاقات شراكة استراتيجية مع ثمان دول عربية وأصبحت أكبر شريك تجاري لعشر دول عربية. وتدعم الصين أيضاً من خلال هذه المعاهدة ضرورة إجراء حوارات بين الحضارات تدعو إلى التسامح والمنفعة المتبادلة، ودعت إلى ضرورة تعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي والإعلامي بين الصين والدول العربية، والبحث عن نقاط الاهتمام المشتركة، وستقوم الصين بتقديم عشرة آلاف منحة حكومية سنوياً لطلاب هذه الدول للدراسة في الجامعات الصينية.¹

ولقد وصلت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى 114 مليار دولار عام 2016. وفي إطار الزيارة الرسمية التي قام بها "سلمان" عام 2017، تم توقيع صفقات بقيمة 65 مليار دولار، كما وقعت شركات صينية وسعودية 22 اتفاقية تتعلق بفرص استثمارية ركز العديد منها على رؤية السعودية 2030، وذكر السفير الكويتي لدى الصين أن التعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق يساعد الكويت على إنجاز رؤيته 2035 للتطوير.²

كما تضخ الصين منذ أواخر عام 2016 مليارات الدولارات لتحويل منطقة "الدقم"، وهي قرية لصيد الأسماك على بعد 550 كيلو متر جنوب مسقط، إلى مركز صناعي. وفي حين أن المشروع يندرج ضمن استراتيجية عُمان للتنويع الاقتصادي إلا أنه بمثابة نجاح محتمل لجهود الصين في تعزيز مبادرة الحزام والطريق. تقع منطقة الدقم على بحر العرب، ولهذا فإنها إحدى مراكز العمل المحتملة لمؤسسات الأعمال الصينية بجوار أسواق التصدير التي ترغب الصين في النفاذ إليها في منطقة الخليج وشبه القارة الهندية وشرق إفريقيا. كما أن الدقم تقع على مقربة من بعض المواد الخام التي ستحتاج إليها الشركات الصينية لهذا الغرض وهي النفط والغاز من منطقة الخليج. وقد استثمرت الشركات الصينية فعلاً ما يزيد عن 3 مليار دولار في الدقم، ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم ليصل إلى 11 مليار دولار وذلك طبقاً لشركة "عمان وان فانج".³

بالإضافة للممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي وصلت تكلفته إلى 46 مليار دولار من تمويل القروض الصينية الذي تم توقيع مذكرة تفاهم حوله في نيسان 2015. والتعاون الصيني مع باكستان يتبع ما تشير إليه الصين من نموذج 1+4، حيث يمثل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، و4 تعني ميناء "Gwadar"، والطاقة، والبنية التحتية، والتعاون الصناعي. ولذلك قعت شركة ما وراء البحار الصينية

¹ هبة جبر: طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 177، 2018، ص 163-164.

² Jonathan David Fulton: The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI) Curbing Their Enthusiasm, Middle East Institute, 2017, P 3-4.

³ جين ليانجشيانج، إن جاناردان: مرجع سابق، ص 4.

القباضة، عقد إيجار ساري المفعول لمدة 40 سنة للسيطرة وتطوير ميناء "Gwadar" عام 2013، كما قامت باكستان بتأجير 923 هكتار للصين لتطوير منطقة "Gwadar" الخالصة الاقتصادية. وهذا الميناء يخفض المسافة والوقت في شحن نفط الخليج إلى الصين، فيخفض قطع المسافة من "جلعلي" في دبي، إلى مقاطعة "شينجيانغ" من 15.000 كيلومتر إلى 2.500 كيلومتراً تقريباً.¹

خامساً: إفريقيا في إطار مبادرة الحزام والطريق

تتجه الصين إلى التعاون مع القارة الإفريقية، بهدف تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية وخاصة في مجال الطاقة والاستثمارات، كما تهدف الصين إلى شراكات استراتيجية مع الدول الإفريقية والمساهمة في تنمية القارة، ولذلك تعمل الصين على دمج إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق، بهدف ربط إفريقيا مع القارات الأخرى عبر الطريق البحري وتعزيز التجارة الدولية وتطوير خطوط ومسارات النقل الدولية.

وهناك رابطتان تعمل الصين على الدمج بينهما، أحدهما الربط بين الهيكل الصناعي في الصين والتنمية الصناعية في إفريقيا، والرابط الثاني هو الربط بين مبادرة حزام واحد طريق واحد الصينية وبين استراتيجية إعادة الإحياء والإنعاش والتنمية في إفريقيا، بما يمكن أن يمهد الطريق للرابطين والمزيد من التداخل والتفاعل بين إفريقيا والصين. وقد ذكر الرئيس الصين بتعهداته بتمويل ثلاثة شبكات خط سكك حديد فائق السرعة في إفريقيا، وخطوط بحرية فاعلة وخطوط طيران إقليمية ودولية. وأن أكثر من نصف المساعدات الأجنبية التي تقدمها الصين سيتم توجيهها إلى إفريقيا كما سيتم زيادة الإقراض بقيمة 10 مليارات دولار، حيث سيصل إجمالي القروض المقدمة من الصين إلى 30 مليار دولار، ثم تقديم ملياري دولار لصندوق التنمية الصيني الإفريقي.²

وتقع معظم المشاريع حالياً في كينيا وتنزانيا على ساحل شرق إفريقيا وكذلك في جيبوتي في القرن الإفريقي. ومن المرجح أن توقع المزيد من البلدان الإفريقية مذكرات تفاهم تؤيد المبادرة - التي قد توسعها بكين رسمياً لتشمل إفريقيا كلها. إذا تم توسيع BRI رسمياً فستقوم على الأرجح بترقية خطط "Silk-Roadify" القائمة (الصينية وغيرها) لممرات البنية التحتية العابرة للقارات (الطرق السريعة والسكك الحديدية والمناطق التجارية)، خاصة من الشرق إلى الغرب عبر النطاق الخصب جنوب الساحل- من إثيوبيا عبر جنوب السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، ونيجيريا، إلى منطقة غرب إفريقيا الفرنكوفونية حيث ارتفع النشاط الصيني في السنوات الأخيرة في قطاعات مثل البنية التحتية والطاقة وصيد الأسماك.³

¹ Jonathan David Fulton:Op,Cit, P 5.

² عبد الرحمن عثمان: العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2017، ص 326.

³ Sabine Mokry :China owns the stage in Africa, Date released 31/8/2018, Date retrieving 22/10/2018, from site:<https://www.merics.org/en/blog/china-owns-stage-africa>

كما وقعت الصين والاتحاد الإفريقي في كانون الثاني 2015، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية وعمليات التصنيع. وترتبط مشروعات الامتياز الصينية في إفريقيا بطريق الحرير بصورة مباشرة حيث حصلت هيئة الطرق والجسور الصينية التي تملكها الدولة على حق الامتياز لمشروع خط سكك كينيا/ومشروع خط سكك حديد كينيا- نيروبي، و485 كيلومتر في خط يربط بين ممباسا ونيروبي، وخط طوله 440 كيلومتر يربط بين نيروبي- مالابا(أوغندا)، وربط كينيا وبورندي وتزانيا ورواندا وأوغندا وكذلك الامتداد في المستقبل حتى إثيوبيا وجنوب السودان والكونغو الديمقراطية.¹

بالإضافة للمشروع الضخم الذي ستنجزه الصين في الجزائر، وهو مشروع "الميناء الكبير" الذي سيقع غرب الجزائر العاصمة وتحديداً في منطقة الحمدانية، بمدينة شرشال التابعة لمقاطعة تيبازة. وسوف يكون لهذا الميناء دور فعال في تفعيل شريان الصادرات والواردات وخاصة الصينية الجزائرية، ويمكن للصين اعتباره نقطة رئيسية لإفريقيا وأوروبا الغربية للانطلاق الأسهل من الجزائر نحوها.² وأيضاً انضمت تونس إلى "مبادرة الحزام والطريق" وهي تطمح لأن تكون البوابة المثالية للاستثمارات والمشاريع الصينية في إفريقيا والشريك الاستراتيجي للصين في المنطقة العربية والإفريقية، وهذا الانضمام سيدعم مساهمة الصين في إنجاز عدد من المشاريع التنموية في تونس، خاصة المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية. كما عبر مسؤولون حكوميون تونسيون عن رغبتهم في جعل الصين شريكاً استراتيجياً من الدرجة الأولى، وأن يركز العمل على دعم انفتاح السوق الصينية على المنتجات الزراعية التونسية والمنتجات البحرية واستغلال الفوسفات التونسي.³

بالإضافة لأهمية مصر في إفريقيا على الطريق البحري، حيث أكد نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، على أهمية المنطقة لتحقيق التكامل مع مبادرة الحزام والطريق وأن مصر وقعت اتفاقية إطارية مع الجانب الصيني، ممثلاً في ميناء "تشينجداو" وصندوق التنمية الصيني حول مشروع ميناء "العين السخنة"، موضحاً أن الاتفاقية ستساعد على استدامة وتأمين سلاسل الإمداد الخاصة بالاقتصاديين المصري والصيني، وتسهيل نفاذ تجارة دول الجوار الإفريقي والعربي ودول البحر المتوسط للأسواق العالمية، مما يدعم التبادل التجاري، وأن الاتفاقية الإطارية تعد حجر زاوية لمجالات التعاون وتصب في مصلحة إنجاز المبادرة.⁴

¹ عبد الرحمن عثمان: مرجع سابق، ص 327-328.

² عبد القادر خليل: الحزام والطريق ودور الجزائر في شمال إفريقيا، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، الصين بعيون عربية، العدد 101، 2018، ص 14.

³ سناء كليش: مبادرة الحزام والطريق تونس علامة مشجعة لمسار طريق الحرير الصيني الجديد نحو إفريقيا والمتوسط، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، الصين بعيون عربية، العدد 101، 2018، ص 15.

⁴ مريم عدلي: مبادرة الحزام والطريق ببيكين قناة السويس بوابة طريق الحرير، تاريخ النشر 2017/5/16، تاريخ الاسترجاع 2019/6/20، من

الموقع: <https://www.wataninet.com>

وأكد "نينج جي شي" نائب رئيس لجنة الإصلاح والتنمية الصيني أن مصر تمثل أحد أهم الدول المحورية والصديقة للصين في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، لافتاً إلى أن موقع مصر الفريد يجعلها أحد الركائز الأساسية في "مبادرة الحزام والطريق" وهو ما سيسهم في تنمية وتعزيز أطر التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة. وأن المنطقة الصناعية الصينية بشمال غرب خليج السويس تمثل أحد 100 مناطق صناعية صينية بالقارة الأفريقية، مؤكداً أنها تعد الأفضل بين كافة المناطق لموقعها الجغرافي المتميز وكذلك لتوافر آليات النفاذ إلى العديد من الأسواق في مختلف دول العالم من خلال منظومة الاتفاقيات التجارية المرتبطة بها مصر مع العديد من الأسواق والتكتلات الدولية.¹

سادساً: أوروبا ومبادرة الحزام والطريق

تشكل منطقة أوروبا الوسطى والشرقية نقطة انطلاق الصين في القارة الأوروبية، حيث تعمل الصين على تعزيز استثماراتها وعلاقاتها التجارية مع بلدان هذه المناطق. وبذلك تمهد الصين لإدخال أوروبا في إطار مبادرة الحزام والطريق.

فقد أنشأت الصين في نيسان 2012، تنسيقاً اقتصادياً وسياسياً متميزاً وشبه إقليمي مع 16 بلد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (CEEC)، "منصة 1+16" التي تتكون من 11 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي - بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا - وخمس دول مجاورة للاتحاد الأوروبي - ألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا - والصين، احتفلت مجموعة 1+16 بعيدها الخامس في عام 2017 على أعلى مستوى قمة في بودابست. وتعهدت الصين باستثمارات تقدر بـ 12.7 مليار يورو في البنية التحتية لـ CEEC منذ إطلاق منصة 1+16، حيث تقدم الصين بديلاً عن تمويل بنوك التنمية الأوروبية أو متعددة الأطراف التي تعتبر في البلقان مرهقة إدارياً وثقيلة في طلبات الإصلاح.² وطبقاً لوزارة التجارة الصينية وصل حجم التبادل بين الصين وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى 60.2 مليار دولار عام 2014.³ كما أن الصين وعدت باستثمار 3 مليار يورو في مشاريع البنية التحتية في المنطقة، وأعلنت عن اتفاق بناء سكة حديد بودابست- بلغراد، كما استغلت بكين الأزمة التي تعاني منها اليونان لتعزيز

¹ المرجع السابق.

² Divide and Rule: China attracts Eastern European countries with the promise of financing much needed infrastructure investments. The EU needs to find a common response, *Berlin Policy Journal*, Date released 2/3/2018, Date retrieving 20/6/2019, From Site: <https://berlinpolicyjournal.com/divide-and-rule/>

³ István Csaba Moldicz: Differing Interpretations of the One Belt and One Road Initiative: The Case of Hungary, *Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations: An International Journal*, Vol. 4, No. 1, 2018, P 163.

استثماراتها، حيث بادرت شركة "كوسكو" الصينية للملاحة البحرية بشراء أكبر حصة من ميناء "بيرايوس اليوناني عام 2016¹.

وتتشبث النخب السياسية في بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية بالتعاون مع بكين. حيث أعلن الرئيس الصربي "ألكسندر فويتش": "أنه لا توجد مشاكل في علاقاتنا الاقتصادية والسياسية، فنحن دائماً على نفس الجانب، وعندما يكون لدى الصين شيء لتقوله، نحن دائماً إلى جانب الصين"².

كما قال الوزير "لويجي دي مايو"، خلال زيارة مؤسسية إلى تشنغدو في أيلول 2018، إنه مستعد للتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام والطريق. وستصنف هذه الخطوة إيطاليا كدولة واحدة من دول مجموعة السبع وأوروبا الغربية لتوقيع اتفاق رسمي مع بكين بشأن المبادرة. أكثر من إطار 1+16 للتعاون بين الصين ودول أوروبا الشرقية، والذي يعتبر في بروكسل كحصان طروادة الصيني في القارة، والتهديد الذي تمثله إيطاليا - واحدة من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي ومن أكثر الاقتصادات تقدماً في منطقة اليورو- المرتبطة رسمياً بأولويات وإجراءات التشغيل في بكين من خلال مذكرة تفاهم على مبادرة الحزام والطريق هو أكثر أهمية بكثير. حتى حكومة "جنتيلوني" كانت ملتزمة بالاستفادة القصوى من مشروع البنية التحتية الصيني. وشارك رئيس الوزراء السابق في قمة الحزام والطرق عام 2017 بحثاً عن فرص اقتصادية لإيطاليا. وفي نفس العام كان الرئيس "سيرجيو ماتاريللا" في زيارة رسمية إلى بكين، برفقة وفد من العديد من الشركات الإيطالية³.

سابعاً: التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق

تواجه المبادرة الصينية العديد من الانتقادات والمعارضة، سواء من قبل الولايات المتحدة التي تعتبرها استراتيجية صينية تهدف إلى تغيير بنية النظام الدولي وآلياته، ورغبة صينية في الاستئثار بالنظام الاقتصادي الدولي، أو من ناحية المعارضة الأوروبية التي ترى في هذه المبادرة محاولة صينية لخلق انقسامات داخل القارة الأوروبية وبالتالي السيطرة على اقتصاد القارة وسياساتها بما يحقق أهداف وطموحات الصين. بالإضافة لمواقف بعض القوى الآسيوية مثل الهند التي ترى في المبادرة مساس بسيادتها خاصة في ظل الاتفاق الصيني الباكستاني بالنسبة لمنطقة العبور. كل هذه الأمور قد تؤثر على مبادرة الحزام والطريق الصينية وتعرقل مسار تنفيذها.

¹ محمد اليوسفي، وآخرون: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، ألمانيا: برلين، 2018، مرجع سابق، ص 31.

² Divide and Rule :Op,Cit.

³LucreziaPoggetti:Commentary UE-BRI: Controstrategie, memorandum d'intesa e regole da condividere, Date released14/2/2019, Date retrieving 20/6/2019, From Site: <https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/ue-bri-controstrategie-memorandum-dintesa-e-regole-da-condividere-22258>

أ. التحالف الأمريكي-الهندي الياباني

تعول الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومات اليمينية في الهند واليابان، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تقوية الهند وزيادة حضورها في قضايا المنطقة أمام تزايد النفوذ الصيني، وبذلك يمكن فهم التقارب المتزايد بين حكومتي الهند واليابان وسعيهما إلى إنشاء خطوط نقل وتجارة لمواجهة "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، حيث قام رئيس الوزراء الهندي "مودي" بإعلان رؤيته لمشروع مقابل في اجتماع التنمية الإفريقية المنعقد في ولاية كجرات الهندية، وفي عام 2016 استطاع "مودي" ورئيس الوزراء الياباني "آبي"، التوصل لاتفاق مشترك لمشروع تم تسميته بممر "التنمية الآسيوية الإفريقية".¹ هذا الممر البحري يربط إفريقيا بالهند وغيرها من البلدان في جنوب شرقي آسيا، ويهدف إلى دفع النمو التجاري والاستثماري في إفريقيا، وتؤكد كل من الهند واليابان أن هذا الممر الجديد سيكون من الخيارات المنخفضة التكلفة وأقل انبعاثاً للكربون مقارنة بالمبادرة الصينية.²

كما تشهد منطقة جنوب آسيا تنافس هندي-صيني، حيث تسعى كل واحدة منهما لتوسيع نفوذها، بالإضافة للخلافات بين البلدين في بحر الصين الجنوبي حول مسألة التنقيب عن النفط والغاز ومشكلة الصيد والنزاعات الحدودية بينهما، مما يفسر رفض الهند لمبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث رفضت الهند إرسال بعثة رسمية إلى أول منتدى لهذه المبادرة عام 2017، كما انتقدت الهند هذه المبادرة واعتبرتها مساساً بسيادتها، لأن مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان يعبر منطقة (جيلجيت) في إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان.³

وتعد الهند الصوت الدولي ضد مبادرة الحزام والطريق عموماً والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني خصوصاً، مستندة على المخاوف السياسية الدولية والمحلية، فالممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يمر عبر إقليم متنازع عليه "Gilgit-Baltistan" الذي يعد المشكلة الداخلية الأهم للهند، حيث ذكر رئيس الوزراء الهندي "مودي" أن مبادرة الحزام والطريق تقوض سيادة الهند.⁴

إذاً يشكل التحالف الأمريكي-الهندي-الياباني موقف معارض لمبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث تُعد هذه المبادرة تحدياً لسياسات الولايات المتحدة في فرض الهيمنة والنفوذ السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي، كما تعد تهديد لخطط وبرامج الهند واليابان في فرض نفوذها في منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، خاصة في ظل التنافس الصيني-الهندي-الياباني على السيطرة

¹ محمد بلعاوي: تحديات ما بعد جولة ترامب الآسيوية، مقالات، المعهد المصري للدراسات 2017، ص 6.

² إسلام عيادي، زينب عبدالله، وآخرون: مرجع سابق، ص 118.

³ إسلام عيادي، زينب عبدالله، وآخرون: مرجع سابق، ص 118.

⁴ Jonathan David Fulton: Op, Cit, P 6.

والثروات في هذه المناطق، مما يؤدي إلى مزيد من التوترات على الصعيد الإقليمي والدولي ويعرقل جهود الصين في تنفيذ المبادرة على الصعيد الإقليمي والدولي.

ب. الموقف الأوروبي المعارض

عبر الاتحاد الأوروبي عن مخاوفه من الحضور الصيني في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، وظهر ذلك بعد التعاون بين الصين ودول أوروبا الشرقية والوسطى، حيث ترى مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن النشاط الصيني في هذه المناطق يؤثر على وحدة الاتحاد الأوروبي، وأن الصين تمارس تأثيراً سلبياً على أعضائه.

فالدول الأوروبية وخاصة التي ترتبط بعلاقات مع واشنطن لن تحبذ تنفيذ مثل هذه المشاريع، فعلى الرغم من الترحيب الذي لاقاه المشروع من قبل عدد من الدول الأوروبية، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى تخشى كثيراً من النفوذ الصيني على القارة الأوروبية. حيث تبدو أوروبا منقسمة حول المشروع بين متفائل ومتشائم. فمعظم الدول الأوروبية يخشون من ازدياد تدفق رأس المال الصيني إلى الدول الأوروبية، وقيامهم بشراء العديد من المصانع والمرافق والمصالح التجارية والصناعية في أوروبا، بالإضافة للمخاوف من غزو المنتجات الصينية الرخيصة للأسواق الأوروبية وتأثيراتها على قطاع الصناعة الأوروبي، وأيضاً الخوف من الهيمنة والسيطرة الصينية على أوروبا.¹

ولذلك أنشأت بروكسل مجموعة عمل لتطوير استراتيجية أوروبية للتعامل مع مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) وهجومها الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي وجوارها. ومن جملة التوصيات الرئيسية، أنه ينبغي على المفوضية الأوروبية أن تسد الفجوات في تمويل البنية التحتية التي ستسعى الصين لولا ذلك لسدها، وتخصيص الموارد الأوروبية من صناديق التماسك الهيكلي. كما تحتاج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى التأكد من أن ميزانية الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 2020 لن تؤدي إلى تخفيض كبير في تمويل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية CEEC وبالتالي فتح المجال أكثر للصين.²

وقد حذر رئيس الوزراء السابق "أندرس رسموسين" أنه يخشى أن تتنبه أوروبا متأخرة عندما تصبح شرائح كاملة من البنى التحتية في أوروبا الوسطى والشرقية تابعة للصين. كما حذر كل من المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" والرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" من خطورة النفوذ الصيني في دول الاتحاد.³ وفي كلمته التي ألقاها في مؤتمر ميونيخ الأمني في شباط 2018، على سبيل المثال، قال وزير الخارجية الألماني السابق "سيجمار غابرييل": "إن مبادرة طريق الحرير الجديد تمثل محاولة لإنشاء نظام شامل لتشكيل العالم وفقاً لمصالح الصين. هذا لم يعد منذ فترة طويلة ليكون مجرد مسألة الاقتصاد. تعمل الصين على تطوير بديل عالمي شامل للنموذج الغربي من خلال عدم وجود مبادئها الأساسية في الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

¹ إسلام عيادي، زينب عبدالله، وآخرون: مرجع سابق، ص 234-236.

² Divide and Rule: Op, Cit.

³ إسلام عيادي، وآخرون: مرجع سابق، ص 235.

الفردية". وفي شهر نيسان 2018، وقع سفراء جميع دول الاتحاد الأوروبي، عدا المجر، على تقرير نقدي حول مشروع بكين، يؤكد فيه افتقاره إلى الشفافية وحقيقة أن المبادرة تعزز حالياً المصالح التجارية للشركات الصينية حصرياً. وأيضاً يُلاحظ "الهجوم الدبلوماسي" في بروكسل وبرلين على المبادرة الصينية من الألمان وتحديدًا اتحاد الصناعات الألمانية، في تقرير جديد عن الصين نشر في كانون الثاني 2019، وصفوا "مبادرة الحزام والطريق" بأنها محاولة بكين لتوسيع نفوذها الجيوسياسي وتشكيل أسواق الدول الثالثة على أساس مصالحها الخاصة. بينما يوضحون أنهم لا يريدون عزل الصين، إلا أنهم يقترحون أن الشركات الألمانية تحد من اعتمادها على السوق الصينية من خلال تنوع مصادر ربحها.¹

إذاً شكلت مبادرة الحزام والطريق اختراق لدول القارة الأوروبية خاصة شرق ووسط أوروبا، حيث اعتبرت بعض الدول وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا هذه المبادرة خطراً على القارة الأوروبية وأن الصين تسعى من ورائها إلى السيطرة على الاقتصاد الأوروبي عن طريق المبادلات التجارية والاستثمارات في شرق ووسط أوروبا مُستغلة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول، ولذلك حاولت الدول المعارضة للمبادرة الصينية أن تعرقل جهود الصين في تحقيق طموحها في إدخال القارة الأوروبية ضمن هذه المبادرة، وتشكيل تحالف أوروبي لتعزيز الاستقرار والتعاون الاقتصادي ضمن إطار الاتحاد الأوروبي.

النتائج:

- 1_ تشكل استراتيجية الحزام والطريق مدخلاً صينياً جديداً لتطوير نمط إدارة العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي.
- 2_ استهدف مبادرة الحزام والطريق قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية عن طريق شبكة من الطرق البرية والبحرية والإلكترونية.
- 3_ تعد مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول التي تؤيدها، بمثابة تعزيز لاقتصادياتها وعلاقاتها التجارية ومحاولة للتخلص من الهيمنة الغربية وخاصة سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على الاقتصاد الدولي ومخرجاته.
- 4_ تسعى بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، إلى إعاقة جهود الصين في تنفيذ هذه المبادرة، لأنها تقوض الهيمنة والسيطرة الغربية على أركان الاقتصاد والسياسة الدوليين.
- 5_ تشكل بعض النزاعات والخلافات في بعض مناطق العالم، عائق أمام تطبيق مبادرة الحزام والطريق الصينية، خاصة منطقة بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا وأوروبا الغربية.

¹LucreziaPoggetti:Op,Cit.

6_ أن نجاح تطبيق مبادرة الحزام والطريق، يمكن أن يمهد الطريق لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يحقق الربح والاستفادة لكافة الأطراف المنضمة لهذه المبادرة على الصعيد التجاري والاقتصادي.

خاتمة

عملت الصين من خلال طرح مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق طموحاتها على الصعيد الدولي، متمثلة في محاولة تدويل عملتها الوطنية في المبادلات التجارية، والاستفادة من طرق العبور في تعزيز تجارتها العالمية وتنوع مصادر حصولها على الطاقة وخاصة النفط، وإيجاد شركاء استراتيجيين جدد وربطهم بالاستراتيجية الاقتصادية الصينية. ولذلك عملت الصين على ضخ الكثير من الدولارات وعروض القروض الميسرة والاستثمارات بهدف جذب الدول من مختلف القارات لهذه المبادرة الصينية. ولكن على الرغم من تأييد الكثير من الدول لهذه المبادرة والرغبة في تحقيقها، إلا أن بعض الدول عارضت هذه المبادرة وعملت على إحباطها والقضاء عليها لأنها رأت فيها انتقاص من سيادتها وحد لهيمنتها على الاقتصاد الدولي، وتوسيع لنفوذ وسيطرة الصين على الاقتصاد الدولي. ولكن يبقى هنالك العديد من التساؤلات منها، هل يكتب لمبادرة الحزام والطريق النجاح على المستوى الواقعي والعملي؟ وما مدى مصداقية الصين في تنفيذ هذه المبادرة؟ وهل هذه المبادرة تعمل على تحقيق التعاون في العلاقات التجارية والاقتصادية أم أنها مجرد رغبة صينية في السيطرة والهيمنة على الاقتصاد الدولي؟.

قائمة المصادر والمراجع:

• باللغة العربية:

أ. الكتب

- 1_ إسلام عيادي، زينب عبدالله، وآخرون: مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، ألمانيا، برلين، 2019.
- 2_ ليو شيه تشنج، لى شى دونج: الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة: عبد العزيز عبد العزيز، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
- 3_ محمد اليوسفي، وآخرون: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، ألمانيا، برلين، 2018.

ب. المجلات والرسائل العلمية

- 1_ إسوار براساد: الطريق إلى التأثير الصين تتبع منهجاً متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الدولي الاقتصادي والسياسي العالمي، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، 2017.

2_ باهر مضخور: استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 67، 2016.

3_ بحري سفيان، برزيق بوعلام: تحول موازين القوى في آسيا- الباسفك دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر، 2016.

4_ نهلة جبر: طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 177، 2018.

ت. الأبحاث والمواقع الإلكترونية

1_ تقرير المستقبل، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 26، 2018.

2_ جين ليانجشيانج، إن جاناردان: مبادرة الحزام والطرق الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، البرنامج الأكاديمي البحوث والتحليل، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2018.

3_ سناء كليش: مبادرة الحزام والطريق تونس علامة مشجعة لمسار طريق الحرير الصيني الجديد نحو إفريقيا والمتوسط، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، الصين بعيون عربية، العدد 101، 2018.

4_ طارق عزيزة: استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، أبحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، 2017.

5_ عبد الرحمن عثمان: العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2017.

6_ عبد القادر خليل: الحزام والطريق ودور الجزائر في شمال إفريقيا، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، الصين بعيون عربية، العدد 101، 2018.

7_ محمد بلعاوي: تحديات ما بعد جولة ترامب الآسيوية، مقالات، المعهد المصري للدراسات، 2017.

8_ محمود إدريس الصيني: معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، المحور الأول طريق الحرير البري والبحري، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2017.

9_ مريم عدلى: مبادرة الحزام والطريق ببيكين قناة السويس بوابة طريق الحرير، تاريخ النشر 2017/5/16، تاريخ

الاسترجاع 2019/6/20، من الموقع: <https://www.wataninet.com>

10_ يلينا نيدوغينا: الحزام والطريق وتطويع الحتميات الجغرافية صينياً، حزام وطريق إنسانياً وتنظيمياً، المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي، الصين بعيون عربية، العدد 101، 2018.

• باللغة الأجنبية

a) Studies and Reports

1_ Julie Jiang, Chen Ding: update on overseas investments by china's national oil companies, achievements and challenges since 2011, partner country series, international energy agency, 2014.

2_ OPEC Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2018.

3_ World Energy Outlook, international Energy Agency, 2012.

b) Sites of internet

1_ Thomas Eder :Mapping the Belt and Road initiative: this is where we stand, Date released 7/6/2018, Date retrieving 20/6/2019, <https://www.merics.org/en/bri-tracker/mapping-the-belt-and-road-initiative>

2_ Divide and Rule:China attracts Eastern European countries with the promise of financing much needed infrastructure investments. The EU needs to find a common response, Berlin Policy Journal, Date released 2/3/2018, Date retrieving 20/6/2019, From Site: <https://berlinpolicyjournal.com/divide-and-rule/>

3_ Lucrezia Poggetti:Commentary UE-BRI: Controstrategie, memorandum d'intesa e regole da condividere, Date released 14/2/2019, Date retrieving 20/6/2019, From Site: <https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/ue-bri-controstrategie-memorandum-dintesa-e-regole-da-condividere-22258>

4_ Sabine Mokry :China owns the stage in Africa, Date released 31/8/2018, Date retrieving 22/10/2018, from site: <https://www.merics.org/en/blog/china-owns-stage-africa>

c) Periodicals

1_ IstvánCsabaMoldicz: Differing Interpretations of the One Belt and One Road Initiative: The Case of Hungary, Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations: An International Journal, Vol. 4, No. 1, 2018.

2_ Jonathan David Fulton: The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI) Curbing Their Enthusiasm, Middle East Institute, 2017.

3_ JuditSági, IstvánEngelberth: The Belt and Road Initiative a Way Forward to China's Expansion, Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations an International Journal, Geopolitics of Belt and Road Initiative and China's International Strategic Relations وVol 4, No 1, 2018.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2019